

جامعة أبو بكر بلقايد
تلمسان – الجزائر



المجلد ٢ العدد ١ جوان ٢٠١٩

مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي
MIFMA

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية



ISSN: 2602-7089

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

North African Review Of Applied Finance and Economics NARAFE

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

Vol: 2, N°: 1, June 2019



Abou Bakr Belkaid University of Tlemcen

Algeria

Vol 2, N° 1 , June 2019

The research laboratory

Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb
(MIFMA)

North African Review of Applied Finance and Economics
(NARAFE)



ISSN : 2602-7089

Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي

MIFMA



مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

North African Review of Applied Finance and Economics

NARAFE

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في مجال التمويل والاقتصاد

المجلد 2، العدد 1

جوان 2019

ISSN: 2602-7089

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

مجلة علمية سداسية يصدرها مخبر البحث MIFMA ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

رئيس التحرير:

د. شبيبي عبد الرحيم

هيئة التحرير:

د. سنوسي بريكسي إيمان

د. حجيلة أسماء

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د. بوشريط كبير

مدير المجلة:

أ.د. بن بوزيان محمد

الهيئة العلمية:

جامعة تلمسان	أ. د. جناس مصطفى	جامعة تلمسان	أ.د. بن بوزيان محمد
جامعة تلمسان	أ. د. يحي بويقات عبد الكريم	جامعة النيل مصر	أ.د. حسان أ. علي
جامعة سعيدة	أ.د. صوار يوسف	جامعة فرنسا	أ.د. عريف صلاح الدين
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. شنيبي موسى	جامعة المهديّة تونس	د. حاج عمور ثرية
جامعة تلمسان	د. بزواية محمد	جامعة فاس المغرب	أ.د. عبد اللاوي عمر
جامعة معسكر	د. تشيكو فوزي	جامعة سطيف	أ.د. صالح صلاحي
جامعة تلمسان	د. بن لدغم فتحي	الجامعة المتعددة التخصصات، الجديدة	أ.د. بوسدرّة فوزي
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شبيبي عبد الرحيم	ENCG طنجة، المغرب	أ. د. الطاهري يونس
جامعة تلمسان	د. غربي ناصر صلاح الدين	جامعة المنار، تونس	د. عميرة بوزيد
جامعة تلمسان	د. عياد سيدي محمد	جامعة تلمسان	أ. د. بن حبيب عبد الرزاق
المركز الجامعي البيض	د. بن علال بلقاسم	جامعة تلمسان	أ. د. بلمقدم مصطفى
جامعة بجاية	د. بوخزر نصيرة	جامعة تلمسان	أ. د. بوثلجة عبد الناصر
جامعة تلمسان	د. بن عمر عبد الحق	جامعة تلمسان	أ. د. كرزائي عبد اللطيف
جامعة تلمسان	د. بن عاتق عمر	جامعة تلمسان	أ. د. طاوولي مصطفى كمال
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شكوري سيدي محمد	جامعة تلمسان	أ.د. مناقر نور الدين
المركز الجامعي عين تيموشنت	د. جديدن لحسن	جامعة وهران	أ. د. دربال عبد القادر
جامعة مستغانم	د. رمضاني محمد	جامعة تلمسان	أ.د. بوهنة علي
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر	د. بن سعيد محمد	جامعة ورقلة	أ. د. سليمان ناصر
المركز الجامعي البيض	د. حفيظ إلياس	جامعة وهران	أ. د. بن باير حبيب
جامعة تلمسان	د. برودي نعيمة	جامعة مستغانم	أ. د. يوسف رشيد
جامعة تلمسان	د. بن خالد نوال	جامعة قسنطينة	أ. د. بوعشة مبارك
جامعة تلمسان	د. زبرار سمية	جامعة وهران	أ. د. سالم عبد العزيز
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. بوري صراح	جامعة تلمسان	أ. د. بطاهر سمير
جامعة تلمسان	د. كرزائي دنيا	جامعة تلمسان	أ. د. مليكي سمير بماء الدين
جامعة تلمسان	د. عوار عائشة	جامعة تلمسان	د. بلهاشم الهادي

المراسلات والاشتراك إلى: أعضاء هيئة التحرير، مخبر البحث MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 13000، الجزائر

الهاتف/الفاكس: 043.21.66.66

e-mail : narafe@mail.univ-tlemcen.dz

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

تقوم مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية بنشر المقالات الأصلية ذات المصداقية والجودة العالية في مجال التمويل والاقتصاد الخاصة بشمال إفريقيا. تستقبل المجلة الأبحاث التجريبية في مجالات التجارة الدولية والمالية، السياسات النقدية والجبائية، الأسواق المالية والأزمات، سوق رأس المال، النمو الاقتصادي والتنمية، إدارة الأعمال والاقتصاد القياسي المالي. وتستهدف هذه المجلة مختلف الفئات من أكاديميين، مؤسسات بحثية، طلاب وصانعي السياسات. كما تهدف المجلة إلى إقامة ونشر التواصل بين الباحثين من ثقافات متعددة، لأننا مقتنعون جدا بأن العلم والبحث هما أفضل الطرق لبناء الجسور بين الحضارات.

دليل المؤلفين:

- إرسال المقال إلى المجلة يعني أن العمل ليس محميا بحقوق الطبع والنشر أو قد تم نشره في مجلة أخرى. وينبغي للمؤلف أن يضمن موافقة جميع المؤلفين المشاركين في المقال قبل تقديمه. وبمجرد قبولها، لا يجوز نشرها في مجلة أخرى دون موافقة أصحاب حقوق الطبع والنشر. تتم كتابة الأوراق البحثية بإحدى اللغات التالية: الإنجليزية، الفرنسية واللغة العربية.

- استعمال برنامج Word في الكتابة مع خط Traditionl Arabic بحجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية و خط Times New Roman بحجم 12 بالنسبة للمقالات باللغتين الفرنسية والانجليزية.

تكون المساهمات مختصرة بدقة و ممنهجة، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة خمسة و عشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية.

- يكون المقال مصحوبا بملخص بلغة المقال لا يتجاوز 200 كلمة، يذكر فيه باختصار الغرض من البحث، والنتائج الرئيسية، وملخص بلغة أخرى يكون باللغة الانجليزية بالنسبة للمقالات المحررة باللغتين العربية والفرنسية. مباشرة بعد الملخص يضع كحد أقصى 6 كلمات مفتاحية يليه تصنيف (Jel classification)، ولمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>

- في صفحة العنوان يجب تدوين الأسماء الكاملة للمؤلفين والانتماءات الأكاديمية و / أو غيرها من الانتماءات المهنية، العنوان الكامل، رقم الهاتف، رقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلفين خاصة المؤلف المعني باستقبال المراسلات من الناشر، كما يجب على المؤلفين إبلاغ الناشر عند حدوث أي تغيير في العنوان.

- تقسيم المقال إلى أقسام محددة ومرقمة بوضوح، و يجب ترقيم الأقسام الفرعية كما يلي: 1.1 (1.1.1، 1.1.1، 2.1.1، ...)، 1.2 وما إلى ذلك. كما يجب أن يظهر كل عنوان في سطر منفصل خاص به.

- يرجى التأكد من أن كل إشارة مذكورة في النص موجودة أيضا في قائمة المراجع والعكس صحيح، و يجب أن ترتب المراجع كاملة ترتيبا أبجديا.

- يتم إرسال البحوث والرسائل التحريرية إلى البريد الإلكتروني التالي:

narafe@mail.univ-tlemcen.dz

الفهرس

22-1	<p style="text-align: center;">نوعية المؤسسات، الانفتاح المالي والتطور المالي في الدول النامية: دراسة قياسية</p> <p style="text-align: center;">Institutional quality, financial openness and financial development in developing countries: An econometric study</p> <p style="text-align: center;">لعوج بن عمر</p>
40-23	<p style="text-align: center;">تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية</p> <p style="text-align: center;">Islamic windows experience in Algerian banks</p> <p style="text-align: center;">حاج عبد القادر مريم ، محمد موساوي ، زيار سمية</p>
54-41	<p style="text-align: center;">تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية: الواقع و الأفاق</p> <p style="text-align: center;">The development of electronic payment methods in Algerian banks: reality and prospects</p> <p style="text-align: center;">بن لدغم فتحي، بن مصطفى ريم</p>
76-55	<p style="text-align: center;">دراسة تحليلية وقياسية لأثر العرض النقدي وسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2017</p> <p style="text-align: center;">Analytical and Econometric Study of the impact of money supply and the exchange rate on inflation rates in Algeria during the period 1970-2017</p> <p style="text-align: center;">هواري علي</p>
100-77	<p style="text-align: center;">القرض البنكي كوسيلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر -دراسة حالة بنك CPA بمغنية-</p> <p style="text-align: center;">Bank loan as a means of financing investment projects in Algeria Case Study- CPA Bank of Maghnia-</p> <p style="text-align: center;">أوبختي نصيرة، بوشياخي عائشة ، بوشياخي فاطمة</p>
116-101	<p style="text-align: center;">نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في إدارة المخاطر المالية</p> <p style="text-align: center;">Forecasting models for financial failure and their role in managing financial risks</p> <p style="text-align: center;">مريم بن دهبنة، سمية زيار ، آسية براهيم</p>
138-117	<p style="text-align: center;">تطوير و عصنة المعاملات المالية بين البنوك المصرفية في الجزائر. (دراسة حالة الخزينة العمومية و القرض الشعبي الجزائري)</p> <p style="text-align: center;">Development and modernization of financial transactions between banking banks in Algeria (Case study of the public treasury and the Algerian popular loan)</p>

	منصور شريفة، طلحة مَّحْد
162-139	الاتجاهات الحديثة للمصارف الإلكترونية ، الفرص و التحديات -حالة الجزائر- Recent trends in electronic banking, opportunities and challenges (The case of Algeria) بن داود سفيان، بوزيدي ناريمان
177-163	النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل The Algerian banking system and the Basel Accords لباد لمياء ، بن خالد نوال
200-178	الصعوبات والتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الجزائري Difficulties and challenges faced by Islamic banks under the Algerian banking system حاج سليمان ربيعة ، علام أسماء
218-201	أثر الإدارة الإلكترونية على أداء الموانئ البحرية ودورها في تحقيق الأمن القانوني The impact of electronic management on the performance of seaports and its role in achieving legal security بن عيسى حياة ، بلحشر عائشة

نوعية المؤسسات، الانفتاح المالي والتطور المالي في الدول النامية: دراسة قياسية

Institutional quality, financial openness and financial development in developing countries: An econometric study

د. لعوج بن عمر

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. الجزائر. benamar120@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى اختبار تأثير نوعية المؤسسات على العلاقة بين سياسة الانفتاح المالي والتطور المالي لعينة من 14 دولة نامية خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نماذج بانل الديناميكية غير المتجانسة ومؤشرات لقياس تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية. توصلت الدراسة إلى أن نوعية المؤسسات تعتبر كمتغير شرطي في العلاقة بين الانفتاح المالي والتطور المالي في الأجل الطويل في هذه الدول، وبينت النتائج وجود أثر سلبي للانفتاح المالي على تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى التطور المؤسساتي في أغلب هذه الدول، ومن جهة أخرى وجدت الدراسة بأن الانفتاح المالي لا يمارس تأثير قوي وإيجابي على التطور المالي إلا عندما يصل التطور المؤسساتي أو يتجاوز مستوى أو عتبة معينة.

كلمات مفتاحية: نوعية المؤسسات، الانفتاح المالي، التطور المالي، نماذج بانل الديناميكية، الدول النامية.

تصنيفات JEL : F36, G10, G18.

Abstract:

This paper aims to test the impact of institutional quality on the relationship between financial openness and financial development in a sample of 14 developing countries during the period 1990-2016 using dynamic heterogeneous panel data models and indicators to measure the development of banking sector and financial markets. The study found that the institutional quality is considered a conditional variable in the relationship between financial openness and financial development in the long-term in these countries, The results showed a negative impact of financial openness on the development of the banking sector and financial markets. This has due to the low level of institutional development in most of these countries. On the other hand, the study found that financial openness does not exert a positive impact on financial development except when institutional development reaches or exceeds a certain threshold.

Key Words: Institutional quality, financial openness, financial development, dynamic panel data models, developing countries.

JEL Classification Codes: F36, G10, G18

المؤلف المراسل: لعوج بن عمر . benamar120@yahoo.fr

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين موجة من الإصلاحات في القطاع المالي بالبلدان النامية في ظل التوجه العام نحو العولمة وتكامل أسواق رأس المال، وقد تميزت تدابير الإصلاح باتساع نطاقها، والرامية إلى تخفيض التدخل الحكومي المباشر بشكل كبير وزيادة الاعتماد على السوق، وذلك من خلال رفع الرقابة على أسعار الفائدة وتخفيض الائتمان المدعوم لقطاعات بعينها، وخصخصة المصارف وتخفيض القيود على الأنشطة المصرفية، بالإضافة إلى تنمية الأسواق المحلية لرؤوس الأموال وتخفيض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في النظام المالي المحلي وأسواق رؤوس الأموال.

وعلى الرغم من الدوافع الإيجابية لتحرير أسواق المال والانفتاح على الأسواق الخارجية، فإن النظم المالية في العديد من الدول النامية لا تزال متخلفة، بينما تمكنت بعض الدول الأخرى من تطوير مؤسسات وأسواق مالية تعمل بشكل جيد، فكيف استطاعت بعض الدول تحقيق مستويات جيدة من التطور المالي، فيما عجزت دول أخرى عن تحقيق ذلك؟

في محاولة للإجابة عن هذا السؤال ظهر عدد كبير من الأدبيات الاقتصادية سلطت الضوء على أهمية نوعية المؤسسات وعلى وجه الخصوص النظام القانوني في تفسير الاختلافات بين الدول في مستويات التطور المالي، فعندما يراد الوصول بسلسلة التحسينات إلى قطاع مالي حديث، متنوع وبالعمق الكافي، فإن ذلك يتطلب الاهتمام بالرقابة التنظيمية والإشراف والقدرة على فرض القانون واللوائح التنظيمية.

بناء على ما سبق، تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على احتمال وجود علاقة بين سياسة الانفتاح المالي والتطور المالي في الدول النامية، وتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر بمستوى التطور المؤسساتي، لذا سنحاول معالجة الإشكالية التالية: هل لسياسة الانفتاح المالي تأثير على تطور القطاع المالي في الدول النامية؟ وهل هذا الأثر مرتبط بمستوى التطور المؤسساتي؟

يهدف الإجابة على الإشكالية السابقة تسعى هذه الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية وهي أن نوعية المؤسسات تعتبر متغير شرطي في العلاقة بين سياسة الانفتاح المالي والتطور المالي في الدول النامية. يكتسي البحث في موضوع العلاقة بين سياسة الانفتاح المالي والتطور المالي أهمية بالغة، ويعتبر من المواضيع الحديثة التي تزايد اهتمام الباحثين بها خلال العقود الأخيرة، في ضوء الاعتقاد السائد بأن الاقتصاديات المعاصرة تتسم بكونها كثيفة التمويل، وفي ضوء زيادة الوعي بأهمية وجود نظام مالي مرن وفعال يدعم جهود التنمية بالنسبة للدول النامية، في محاولة منها لاختيار السياسات الملائمة لتطويره. وتهدف الدراسة الحالية إلى قياس أثر نوعية المؤسسات على العلاقة بين سياسة الانفتاح المالي وتطور القطاع المالي في عينة من الدول النامية باستخدام منهجية Panel ARDL وذلك للتعرف على مدى وجود علاقة مشروطة بنوعية المؤسسات في الأجلين القصير والطويل بين سياسة الانفتاح والتطور المالي.

1. الإطار النظري:

يكمن السبب النظري وراء ربط التطور المالي بالنمو في أن النظام المالي المتطور يقوم بعدة وظائف حاسمة لتعزيز فعالية الوساطة من خلال ما يحققه من خفض لتكاليف المعلومات والمعاملات والمراقبة (Gazdar & Cherif, 2014)، ويتجلى مفهوم التطور المالي في الخدمات المالية المتنوعة التي تقدمها مؤسسات الوساطة والأسواق المالية للمقرضين والمقترضين، وقد تطور هذا المفهوم وتوسع ليشمل أيضا التحسينات والتطورات في كفاءة النظام المالي ومؤسساته المصرفية والأسواق المالية. ويشجع النظام المالي الحديث نشاط الاستثمار من خلال تحديد الفرص الجيدة للعمل التجاري وتمويلها، ومتابعة أداء المديرين، والسماح بتداول المخاطر وتغطيتها وتنويعها، وتسيير تبادل السلع والخدمات، وتؤدي هذه الوظائف إلى رفع كفاءة توزيع الموارد، وتسريع تراكم رأس المال، وتعجيل خطى التقدم التكنولوجي، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي (سوزان كرين وآخرون، 2003)، فما الذي يقود إلى إيجاد قطاع مالي متطور؟ أو بالعكس ما الذي يعيق تطور القطاع المالي؟ غالبا ما تكون الإجابة في القيود وتشوهات الأسعار التي تفرضها الحكومات على القطاع المالي، فيما يعرف بسياسة الكبح المالي، والتي يكون الغرض الأساسي منها تمكين الحكومات من استخدام النظام المالي كمصدر للتمويل العام.

إن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها العديد من الدول النامية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية لم تؤدي إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك قامت العديد من الدول وخاصة النامية منها بتغيير بنية أسواقها ومؤسستها المالية عندما قررت الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث قامت برفع القيود والمعوقات المفروضة على القطاع المالي، وقد كانت تهدف عملية التحول في تلك البلدان إلى تحقيق التجانس مع الدول المتقدمة، لذلك كان لا بد من تطوير القطاع المالي من خلال الانفتاح على فرص واعدة في التمويل (أحمد أبريهي، 2009).

وقد فتح الاندماج العالمي للأسواق المالية خلال العقدين الماضيين آفاقاً جديدة لحشد الموارد المالية وتوظيف الأموال المتاحة للاستثمار بفاعلية أكثر في الدول النامية، إلا أن تزايد الاندماج المالي في الوقت نفسه، أوجد مخاطر وتحديات جديدة كان أهمها غياب الرقابة الفعلية على التدفقات المالية الهائلة وتذبذب التمويل وانتشار الفساد الإداري والتي أثرت سلباً على تطور القطاعات المالية في العديد من هذه الدول، وخلقت حالة من عدم اليقين وإرباك في أداء الأسواق المالية (جار الله و دنون، 2013).

فقد أثبتت الشواهد التجريبية فشل هذه الوصفة في العديد من الدول، بل كانت لها آثار عكسية ساهمت في مختلف الأزمات المالية، وبالتالي فإن اعتبار التحرير والانفتاح المالي سبباً للتطور المالي قد يؤدي إلى أخطاء في تحليل النتائج المترتبة، لذلك تزايدت البحوث في السنوات الأخيرة حول محددات التطور المالي والتي سلطت الضوء على العوامل المؤثرة على التطور المالي والمفسرة للاختلافات في الأنظمة المالية بين الدول، فقد اهتمت الأدبيات النظرية الحديثة بأهمية البيئة المؤسساتية والقانونية والعوامل السياسية والاقتصادية، في محاولة منها لتقديم الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها: لماذا بعض الدول لديها رأس مال أكبر بكثير مقارنة بدول أخرى؟، ولماذا بعض الدول لديها أنظمة مالية ومصرفية قوية مقارنة بدول أخرى؟.

1.1. محددات التطور المالي:

أ. البيئة المؤسساتية:

تزايد اهتمام الباحثين في السنوات الأخيرة بأهمية البيئة المؤسساتية والقانونية باعتبارها من أهم العوامل المحددة لأنواع الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية ومدى جودتها، من خلال ما يسمى بأدبيات القانون والمال، وتعود جذور هذه الأدبيات إلى (La porta et al 1998)، فيما يعرف بنظرية القانون والتمويل، حيث أولى هؤلاء الاقتصاديين أهمية كبيرة لعامل القانون، وحاولوا تفسير العلاقة بين الإطار القانوني وتطور القطاع المالي بين مختلف البلدان.

وتشير نظرية القانون والتمويل إلى أن الدول التي تملك نظام قانوني يحمي حقوق الملكية، ويعمل على تسهيل إجراء العقود بين المتعاملين، ويحمي الحقوق القانونية للمستثمرين، فإن ذلك يجعل المدخرين أكثر استعداد للاستثمار، مما يساهم في توسيع الأسواق المالية، ومن ناحية أخرى تركز هذه النظرية على إمكانية تفسير الأصل القانوني للنظام القضائي للاختلافات بين الدول في كيفية حماية حقوق المستثمرين، تنفيذ العقود، ومستوى التطور المالي (La Porta et al, 1998).

وقد ميز La porta et al (1998) بين نوعين من القوانين يتضمنان مختلف درجات الأصول القانونية وهما: القانون المدني¹ والقانون العام²، وحسب هؤلاء يؤثر الأصل القانوني على التطور المالي من خلال آليتين:

أ.1. الآلية السياسية:

يعتقد La porta et al (1998) بأن النظم القضائية تختلف من حيث الأهمية النسبية للملكية الفردية بالمقارنة بحقوق الدولة، ويضيف هؤلاء بأن حماية حقوق الملكية الفردية هي أساس العقود المالية، وبالتالي فإن البلدان التي تحمي حقوق الملكية الفردية أكبر من حقوق الدولة تملك مستوى مرتفع من التطور المالي (Beck, Demirgüç-Kunt, & Levine, 2003).

وذهبت نظرية القانون والتمويل إلى التأكيد على أن القانون العام يعزز التطور المالي بشكل أكبر مقارنة بنظام القانون المدني (Beck & Levine, 2005).

أ.2. آلية التكيف:

يشير La porta et al (1998) إلى أن الأنظمة القضائية تختلف في قدرتها على التكيف مع احتياجات الاقتصاد فيما يتعلق بالعقود، ويضيف هؤلاء بأن التطور المالي يترافق مع التجدد في الأصول المالية، ويتطلب ذلك تغييرات في الأطر القانونية لتواكب الابتكارات المالية، وبالتالي فإن عدم قدرة النظام القانوني على التكيف بسرعة مع التغيرات الحاصلة، يؤدي إلى ظهور فجوات واسعة بين الاحتياجات المالية للاقتصاد

¹ القانون المدني عبارة عن مجموعة من القواعد المنظمة لعلاقات الأفراد من أشخاص طبيعيين ومعنويين مع بعضهم البعض، تعود جذوره إلى القانون الروماني، ويوجد هذا القانون في الدول التي تتبنى الخلفية القانونية الرومانية خصوصا في فرنسا، ألمانيا.

² القانون العام: ويسمى أيضا بالقانون الأنجلوساكسوني، يستمد جذوره من التراث القانوني الإنجليزي، ومن أبرز سماته الاعتماد على السوابق القضائية كمصدر ملزم للتشريع، يوجد هذا القانون في بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، نيوزلندا وفي أغلب الدول الأنجلوساكسونية.

وقدرة النظام القانوني على تلبية هذه الاحتياجات (Beck, Demirgüç-Kunt, & Levine, 2001).

وفي الأخير توصل الباحثون إلى أن القانون المدني يعرف مستوى متدي لحماية حقوق المستثمرين مقارنة بالقانون العام، كما أكدت نتائج دراسة (Levine, Loayza & Beck (2000) فرضية أن اختلاف الأنظمة القانونية يفسر الاختلاف في مستوى التطور المالي بين الدول، فالإصلاحات القانونية التي تعزز حقوق الدائنين وإنفاذ العقود، فضلا عن الإفصاح المحاسبي، يمكن أن تقود إلى تعزيز التطور المالي (Levine, Loayza, & Beck, 2000).

كما أوضح (Erb, Harvey & Viskanta (1996) بأن العائد المتوقع في الأسواق المالية يرتبط بحجم المخاطر السياسية في البلدان النامية والمتقدمة، وأشار هؤلاء إلى أن انخفاض مستوى الخطر السياسي يؤدي إلى انخفاض العائد المطلوب (Ben Naceur, Cherif, & Kandil, 2014).

(Demirguc-Kunt & Maksimovic (1998) وجدوا بأن الشركات في البلدان ذات النظم القانونية الفعالة قادرة على النمو على نحو أسرع بالاعتماد أكثر على التمويل الخارجي، حيث أن العوامل المؤسسية والقانونية لها تأثير هام على تنمية القطاع المالي، على سبيل المثال مدى حماية حقوق الدائنين له تأثير مستقل على تنمية القطاع المالي (Ben Naceur, Cherif, & Kandil, 2014).

ب. العوامل السياسية:

يرى العديد من الاقتصاديين بأن العوامل السياسية لديها أهمية أكثر من غيرها للتأثير في مستوى التطور المالي، ووفقا لهذا الرأي فإن سيطرة مجموعة معينة على السلطة، تجعلها تضع سياسات في صالحها، خاصة إذا كانت هذه المجموعة من المؤسسات الصناعية الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال، فالمصالح الخاصة هؤلاء تدفعهم لإنشاء بيئة معادية للأسواق المالية المستقلة التي تتعارض مع مصالحهم.

وقد حاول (Rajan & Zingales (2003 تفسير محددات التطور المالي باعتبارها عملية عامة لتعارض المصالح الاقتصادية، وقام الكاتبين بوضع نظرية أطلقا عليها "نظرية أصحاب المصالح" (Rajan & Zingales, 2003) ، وحسب هذه النظرية، فإن التطور المالي يميل إلى تخفيض الامتيازات الاحتكارية التي كانت تحصل عليها المؤسسات الصناعية الكبيرة في الأسواق للحصول على التمويل (Morgan, 2013)، ويسمح تطور القطاع المالي لمؤسسات جديدة بالدخول إلى الأسواق، لذلك يعتقد الكاتبين بأن مجموعات المصالح ستمنع أي تغيير في اللوائح القانونية التي تسمح بتحرير القطاع المالي، وتضغط على السلطات السياسية لعدم إجراء الإصلاحات الضرورية لتطوير النظام المالي.

وتشمل العوامل السياسية حسب (Rajan & Zingales, 2003) جوانب أخرى مهمة تتمثل في أهمية الانفتاح التجاري وتحرير حساب رأس المال المتزامن في الحد من تأثير أصحاب المصالح الذين يخشون المنافسة ويعارضون تطور القطاع المالي.

وتشير هذه النظرية إلى أن تحرير حساب رأس المال يؤدي دورا رئيسيا في تكريس العمق المالي، بمعنى إمكانية النفاذ إلى التمويل بمختلف أشكاله، حيث أن إن إزالة الضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية يسمح للمستثمرين المحليين والأجانب بالمزيد من التنوع في المحافظ الاستثمارية، وتخفيض تأثير الضغط على السياسة الاقتصادية من طرف أصحاب المصالح، وبالتالي زيادة سيولة الاقتصاد والتقليل من تكلفة رأس المال.

ويؤدي الانفتاح التجاري حسب (Svaleryd & Vlachos, 2002) إلى تزايد توليد الطلب على منتجات مالية جديدة، بما في ذلك أدوات التمويل التجاري والتحوط من المخاطر (David, Mlachila, & Moheput, 2014)، فالانفتاح التجاري والمالي المتزامن حسب هذه النظرية لا يجد فقط من قدرة المؤسسات الصناعية الكبرى على منع تطور الأسواق المالية، ولكن أيضا لأن الفرص الاستثمارية الجديدة الناتجة عن الانفتاح قد تؤدي إلى تحقيق أرباح جديدة تفوق آثارها الإيجابية الآثار السلبية للمنافسة المتزايدة (Baltagi, Demetriades, & Law, 2007).

ت. العوامل الاقتصادية:

ت.1. النمو الاقتصادي:

لقد بينت الأدبيات النظرية وجود علاقة قوية وإيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأكدت الشواهد التطبيقية المتنوعة أن مستوى التنمية المالية مرتبط بالتنمية الاقتصادية، ووفقا لهذه النظرة فإن النمو الاقتصادي يستدعي نموا في الطلب على الأدوات المالية والتمويل والذي بدوره يجبر المؤسسات المالية تلقائيا على الاستجابة لهذا الطلب، وهي الفكرة التي ارتبطت بالاقتصادي (Robinson, 1952) في بداية الخمسينيات (العمر، 2009)، كما يتساءل (Stiglitz, 1994) حول أهمية النظام المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، ويرى بأنه يتولد عن التطور الاقتصادي طلب إضافي على الخدمات المالية مما يؤدي إلى قطاع مالي أكثر تطورا.

ت.2. التضخم:

إن الآثار السلبية التي يولدها التضخم تنسحب على مجمل فقرات الاقتصاد الوطني وعلى أداء القطاع المصرفي والأسواق المالية، فارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى ك شراء السلع والموجودات دون الاستثمار من خلال شراء الأصول المالية بهدف المحافظة على قيمة ما يجوزتهم من رؤوس أموال، وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتضمن معدلات مرتفعة للتضخم ستكون معيقة أو محددة لتطور القطاع المالي (فهد نصر، 2009).

2. الدراسات التجريبية السابقة:

لم تكن الدراسات التجريبية السابقة حول أثر نوعية المؤسسات والانفتاح المالي على التطور المالي بأقل من الدراسات النظرية، بل كانت مكتملة لحد كبير للجهود النظرية، وتوصلت جل هذه الدراسات إلى أن الانفتاح المالي يعزز التطور المالي وأن مستويات التطور المؤسساتي تفسر بقوة الاختلافات بين الدول في مستويات التطور المالي.

وتعتبر الدراسة التي قام بها (Aluko & Ajayi, 2018) من الدراسات الحديثة، فقد شملت عينة مكونة من 25 دولة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتوصلت إلى أن البيئة المؤسسية والقانونية والانفتاح المتزامن للحساب التجاري وحساب رأس المال تعزز من تطور واستقرار القطاع المصرفي.

واعتمدت دراسة (Cherif & Dreger, 2016) على بيانات سنوية لعينة من 15 دولة من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2007، وتوصلت إلى أن التطور المؤسساتي والانفتاح التجاري من المحددات الرئيسية لتطور القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية في هذه الدول.

وتناولت دراسة (Ben Naceur, Cherif, & Kandil, 2014) محددات التطور المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووجدت بأن بعض الجوانب المؤسسية لديها أهمية أكثر من غيرها للتأثير في التطور المالي، كما توصلت إلى الانفتاح التجاري والمالي تعتبر كمحددات رئيسية للتطور المالي في هذه الدول.

أما دراسة (Baltagi, Demetriades, & Law, 2009) فقد قدمت دليلاً جديداً على مساهمة سياسة الانفتاح في تطور القطاع المصرفي، كما أنها قدمت دعماً جزئياً لفرضية Rajan & Zingales (2003) التي تنص على أهمية فتح الحساب التجاري وتحرير حساب رأس المال بشكل متزامن لتعزيز التطور المالي.

وتوصل (Calderón & Kubota, 2009) في ورقة بحثية بعنوان "هل يؤدي الانفتاح المالي إلى تعميق الأسواق المالية المحلية" إلى أن ارتفاع الانفتاح المالي يؤدي إلى نمو وتوسع حجم الائتمان الخاص

والأصول المصرفية، وتطوير سوق الأوراق المالية وسوق السندات الخاصة، كما أظهرت نتائج البحث بأن تأثير الانفتاح المالي على تطور الأسواق المالية المحلية يتوقف على مستوى التطور المؤسساتي، ومدى حماية حقوق المستثمرين ودرجة الانفتاح التجاري.

واختبرت دراسة (Beji, 2007) أثر الانفتاح المالي على التطور المالي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتوصلت إلى أن مكاسب الانفتاح المالي يمر عبر الاعتماد على تنظيم مالي مناسب والتركيز على وجود بيئة مؤسسية ملائمة ونظام قانوني فعال يمكن من السيطرة على الفساد.

ووجدت دراسة (Chinn & Ito, 2006) لمجموعة من الدول النامية والمتطورة خلال الفترة الممتدة بين 1980 و 2000 بأن مستوى أعلى من الانفتاح المالي يرفع ويحفز من مستوى التطور المالي بشرط تحقيق مستوى معين من التنمية المؤسسية والتطور القانوني.

3. الدراسة التطبيقية:

1.3. منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم:

تستند الدراسة في تحديد النموذج القياسي على مطالعة لأدبيات الدراسات التجريبية السابقة التي تم عرضها، حيث يمثل اختيار النموذج اللبنة الأولى في إعداد الدراسة القياسية، وقد تم تحديد المتغيرات بوصفها الأكثر تداولاً في الدراسات التجريبية المعنية، وشكلت دراسة Ben Naceur, Cherif & Kandil (2014) المرجعية الأساسية في شأن هذه المتغيرات، وما يمكن أن تكون عليه طبيعة العلاقات فيما بينها لذا يمكن صياغة النموذج التالي:

$$FD_{it} = \beta_0 + \beta_1 FO_{it} + \beta_2 INST_{it} + \beta_3 (FO_{it} * INST_{it}) + \phi X_{it} + \mu_i + y_t + \epsilon_{it} \dots (1)$$

حيث أن FD يمثل التطور المالي، ويشمل الأبعاد الثلاثة التي تميز تطور المؤسسات والأسواق المالية وهي العمق، النفاذ والفعالية، ويشار إليه بالمؤشرات التالية: (Svirydzenka, 2016).

FI : وهو عبارة عن مؤشر مركب يقيس تطور القطاع المصرفي ويمثل المتوسط المرجح لكل من مؤشرات العمق المالي (القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي)، النفاذ (عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ) والفعالية (هامش سعر الفائدة).

FM : وهو عبارة عن مؤشر مركب يقيس تطور الأسواق المالية ويمثل المتوسط المرجح لمؤشرات العمق المالي (رسملة السوق والقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة إلى إجمالي الناتج المحلي)، النفاذ (النسبة المئوية للقيمة السوقية للأسهم المتداولة باستثناء أكبر 10 شركات إلى إجمالي رسملة السوق، عدد الشركات المصدرة للدين الخارجي)

والفعالية (معدل الدوران والذي يقيس سيولة السوق ويساوي القيمة الكلية للأسهم المحلية المتداولة مقسوم على رسملة السوق)، وقد تم الحصول على قيم مؤشرات تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي IMF.

FO: حجم التدفقات المالية (الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي استثمارات الحافظة) إلى الناتج المحلي الإجمالي، يقيس هذا المؤشر تحرير حساب رأس المال ويعتبر كمؤشر للانفتاح المالي.

X: تمثل متغيرات المراقبة وتشمل INF معدل التضخم، GDP معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا كمقياس لمعدل النمو الاقتصادي، TO الانفتاح التجاري وهو مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الحصول على قيم هذه المتغيرات من قاعدة البيانات للبنك الدولي WDI.

INS: يمثل مستوى التطور المؤسساتي والقانوني، ويتمثل في مؤشر سيادة القانون والنظام تتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين 0 إلى 6، حيث تشير النقطة 6 إلى وجود مؤسسات سياسية سليمة، نظام محاسبي قوي وإحكام لتنظيم تعاقب السلطة، يتكون هذا المؤشر من عنصرين، يقاس كل واحد على حدى من 0 إلى 3، يقاس عنصر القانون بقوة ونزاهة النظام القانوني، أما النظام فيقاس بتقيّد المواطنين بالقانون، وقد تم الحصول على قيم هذا المؤشر من قاعدة البيانات للدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG.

FO*INS: يمثل التفاعل بين مؤشر الانفتاح المالي ومؤشر نوعية المؤسسات.

μ_i : الأثر الفردي غير الملاحظ، y_t : الأثر الزمني غير الملاحظ ϵ_{it} : حد الخطأ العشوائي.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تقدير أثر نوعية المؤسسات على العلاقة بين سياسة الانفتاح والتطور المالي لعينة مكونة من 14 دولة نامية، وهي الشيلي، بوتسوانا، كولومبيا، كوستاريكا، مصر، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، ماليزيا، نيجيريا، الفلبين، الأوروغواي، بوليفيا وبنغلاديش خلال الفترة 1990 - 2016. ولتحقيق هذا الهدف طبقت الدراسة منهجية Panel ARDL، حيث تتمثل الخطوة الأولى في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات، ثم اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل، وذلك لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية المقطعية للمتغيرات المستخدمة، وبالتالي يمكن التحقق من مدى ملائمة تطبيق منهجية الدراسة عليها من عدمه.

إن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج بانل الديناميكية تقود إلى مشكلة توصف بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة والتي تفضي إلى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل، حتى في حالة العينات الكبيرة.

وقد قدم Pesaran, Shin & Smith (1991) طريقتين للتعامل مع التحيز الناتج عن الميول غير المتجانسة في نماذج بانل الديناميكية وهما مقدرة وسط المجموعة MG التي تأخذ بعين الاعتبار عدم

التجانس في كل من المدى القصير والطويل، ومقدرة وسط المجموعة المدجة PMG التي تشير إلى عدم التجانس في المدى القصير وتسمح لمعلمات النموذج بالتفاوت حسب كل دولة وتجانس العلاقة في المدى الطويل لكل العينة (العبدلي، 2010)، كما قدم (Pesaran et al (1999) طريقة الأثر الثابت الديناميكي DFE والتي تشير إلى تجانس العلاقة في كل من المدى القصير والطويل بالنسبة لكل العينة.

2.3. اختبارات التجانس لمخطط (Hsiao 1986):

الخطوة الأولى تتمثل في فحص خصوصية التجانس أو عدم التجانس للمسار العام للبيانات، وذلك للتحقق مما إذا كان النموذج النظري متطابقا بالنسبة لكل الدول أو خلافا لذلك إذا كانت هناك خصوصية لكل دولة.

في البداية نقوم باختبار فرضية بنية التجانس التام (الثوابت والمعاملات متطابقة)، فإذا تم قبول الفرضية العدمية H_0^1 للتجانس نحصل على نموذج بانل متجانس كلياً، أما إذا تم رفض فرضية العدم نتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره هو المعلمات β_i ، فإذا تم رفض فرض العدم H_0^2 ، فإن نموذج بانل غير متجانس كلياً، أما إذا تم قبول فرض العدم، فيتم في المرحلة الثالثة اختبار التجانس للمعامل α_i ، وفي هذه المرحلة إذا تم قبول فرض العدم H_0^3 فإن نموذج بانل يعتبر متجانس كلياً، أما إذا تم رفض فرض العدم فإن بيانات بانل تأخذ صيغة نموذج التأثيرات الثابتة الفردية.

الجدول رقم 01 يعرض نتائج اختبارات التجانس لنموذج تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية.

الجدول 01: "نتائج اختبارات التجانس لمخطط (Hsiao 1986) لنماذج التطور المالي"

نموذج تطور الأسواق المالية			نموذج التطور المصرفي		
النتيجة	الإحصائية الجدولية	الإحصائية المحسوبة	النتيجة	الإحصائية الجدولية	الإحصائية المحسوبة
رفض H_0^1	$= 1.29F_{91,280}^{0.05}$	24.185	رفض H_0^1	$= 1.29F_{91,280}^{0.05}$	22.322
رفض H_0^2	$= 1.31F_{78,280}^{0.05}$	3.789	رفض H_0^2	$= 1.31F_{78,280}^{0.05}$	7.125

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

أظهرت نتائج اختبارات التجانس لمخطط Hsiao (1986) بأن نموذج تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية غير متجانسان كلياً، حيث أن قيمة F_1 المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية بالنسبة للنموذجين، أي رفض فرضية العدم H_0^1 ، كما أظهرت النتائج بأن قيمة F_2 المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لكلا النموذجين، بمعنى رفض فرضية العدم H_0^2 .

3.3. اختبارات الاستقرار لبيانات بانل:

قبل تقدير نماذج بانل، لا بد أولاً من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية بالاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداماً وهي Im, Pesaran & Shin, Levin, Lin & Chu و ADF-Fisher، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظراً لكونها تتضمن محتوى معلومات مقطعي وزمني معاً وتعود إلى نتائج أكثر دقة، وقد تم الاعتماد على النموذج الثالث لاختبارات جذر الوحدة في ظل وجود القاطع والاتجاه العام، ولغرض التوضيح فإن النموذج الذي يحتوي على القاطع والاتجاه العام هو النموذج الأمثل، والجدول رقم 02 يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل.

الجدول 02: "نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل"

ADF- Fisher	الفرق الأول		ADF- Fisher	المستوى		المتغيرات
	IPS	LLC		IPS	LLC	
130.014***	-9.389***	-7.556***	35.634	-0.820	-0.515	FI
119.466***	-8.539***	-7.777***	30.545	-0.259	-0.081	FM

نوعية المؤسسات، الانفتاح المالي والتطور المالي في الدول النامية: دراسة قياسية

-	-	-	76.117***	-5.119***	-5.243***	GDP
-	-	-	93.374***	-5.914***	-6.024***	INF
143.77***	-	-6.262***	39.906*	-1.811**	-0.300	FO
	10.715***					
92.027***	-6.302***	-7.042***	17.553	1.394	0.954	TO
-	-	-	73.622***	-4.536***	-4.707***	INS
137.94***	-9.862***	-5.314***	46.306**	-2.283**	-0.339	FO*INS

***، **، * معنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل بأن المتغيرات GDP، INF و INS مستقرة في مستواها الأصلي عند مستوى معنوية 1%، وبالنسبة للمتغيرات FI، FM و TO فقد بينت النتائج بأنها تحتوي على جذر الوحدة، مما يعني بأن السلاسل الزمنية المقطعية لهذه المتغيرات غير ساكنة في المستوى، أما بالنسبة للمتغيرين FO و FO*INS فتظهر النتائج وجود تفاوت في مدى سكون السلسلتين في مستواهما الأصلي ما بين الاختبارات الثلاثة، وبالتالي يمكن اعتبار السلسلتين غير مستقرتين في المستوى، وبالتالي يجب أخذ الفرق الأول للتحقق من مدى سكونها، ويوضح الجدول رقم 02 أنه عند أخذ الفرق الأول أصبحت السلاسل الزمنية المقطعية لهذه المتغيرات مستقرة عند مستوى معنوية 1%.

4.3. تقدير نماذج بانل الديناميكية Panel ARDL:

نظرا للنتائج المتحصل عليها من خلال إجراء اختبار التجانس لمخطط Hsiao (1986) والذي أظهر عدم وجود تجانس كلي لمعاملات النموذج، بالإضافة إلى التوصل لعدم استقرارية بيانات بانل عند نفس المستوى I(0) و I(1)، تكون المنهجية الملائمة للتقدير هي نماذج بانل الديناميكية Panel ARDL، الجدول رقم 03 يعرض نتائج تقدير نماذج التطور المالي باستخدام طريقة مقدرات وسط المجموعة المدججة PMG، تقديرات وسط المجموعة MG وطريقة الأثر الثابت الديناميكي DFE.

الجدول 03: "نتائج تقدير نماذج التطور المالي باستخدام طريقة PMG، MG و DFE"

المتغيرات المستقلة	PMG (2)	MG (3)	DFE (4)	PMG (5)	MG (6)	DFE (7)
(1)	FD=FI	FD=FI	FD=FI	FD=FM	FD=F M	FD=FM
GDP	0.0018	0.0180	0.0106	-0.0004	0.0222	0.0050

<u>INF</u>	<u>-0.0197^{***}</u>	<u>-</u>	<u>-0.0106^{***}</u>	<u>-0.0002^{***}</u>	<u>-0.1143</u>	<u>-0.00003</u>
		<u>0.0105[*]</u>				
<u>FO</u>	<u>-0.0220^{**}</u>	<u>0.6786</u>	<u>0.0070</u>	<u>-0.0088^{**}</u>	<u>0.4647</u>	<u>0.0074</u>
<u>TO</u>	<u>-0.0013^{***}</u>	<u>0.0039</u>	<u>-0.0003</u>	<u>0.0005^{***}</u>	<u>-0.0038</u>	<u>0.0010</u>
<u>INS</u>	<u>-0.0108</u>	<u>-0.1040</u>	<u>0.0050</u>	<u>0.0018</u>	<u>0.2889</u>	<u>0.0353[*]</u>
<u>FO*INS</u>	<u>0.0047^{**}</u>	<u>-0.1534</u>	<u>-0.0002</u>	<u>0.0032^{***}</u>	<u>-0.0542</u>	<u>-0.0006</u>
<u>ECT</u>	<u>-0.0861^{**}</u>	<u>-</u>	<u>-0.0770^{***}</u>	<u>-0.2497^{***}</u>	<u>-</u>	<u>-0.2107^{***}</u>
		<u>0.284^{***}</u>			<u>0.415^{***}</u>	
<u>D(GDP)</u>	<u>-0.0015^{**}</u>	<u>-0.0015</u>	<u>-0.0006[*]</u>	<u>0.0013</u>	<u>0.0017</u>	<u>0.0004</u>
<u>D(INF)</u>	<u>0.00008</u>	<u>-0.0002</u>	<u>-0.00007</u>	<u>-0.0010</u>	<u>0.0003</u>	<u>0.0005[*]</u>
<u>D(FO)</u>	<u>0.0099[*]</u>	<u>0.0066</u>	<u>0.0013</u>	<u>0.0049</u>	<u>-0.0243</u>	<u>0.0014</u>
<u>D(TO)</u>	<u>0.0006[*]</u>	<u>0.0002</u>	<u>0.00001</u>	<u>0.0006</u>	<u>-0.0004</u>	<u>0.0007^{**}</u>
<u>D(INS)</u>	<u>0.0082</u>	<u>0.0224</u>	<u>0.0004</u>	<u>0.0098</u>	<u>0.0015</u>	<u>-0.0047</u>
<u>D(FO*INS)</u>	<u>-0.0031</u>	<u>-0.0044</u>	<u>-0.0006</u>	<u>-0.0010</u>	<u>0.0047</u>	<u>-0.0004</u>
<u>Constant</u>	<u>0.0745^{**}</u>	<u>0.2117^{**}</u>	<u>0.0366^{***}</u>	<u>0.0374^{***}</u>	<u>0.0230</u>	<u>-0.00008</u>

***، **، * معنوية عند مستوى 1%، 5% و 10% على التوالي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14.0

يوضح الجدول رقم 03 نتائج تقدير أثر نوعية المؤسسات على العلاقة بين سياسة الانفتاح المالي والتطور المالي (تطور القطاع المصرفي والأسواق المالية)، حيث يعرض العمود الأول المتغيرات التفسيرية في المدى القصير والطويل وحد تصحيح الخطأ (ECT)، ويعرض كل من العمود الثاني، الثالث والرابع نتائج تقدير نماذج التطور المصرفي بطريقة PMG، MG و DFE على التوالي، ويعرض كل من العمود الخامس، السادس والسابع نتائج تقدير نماذج تطور الأسواق المالية بطريقة PMG، MG و DFE على التوالي. وللمقارنة بين نتائج التقدير المحسوبة بطريقة MG وطريقة PMG من جهة، والمحسوبة بطريقة MG وطريقة DFE من جهة أخرى، تم استخدام اختبار Hausman المبين في الجدول رقم 04 على النحو التالي:

الجدول 04: "نتائج اختبار Hausman لنماذج التطور المالي"

الاختبار	نموذج التطور المصرفي	نموذج تطور الأسواق المالية
Hausman test (PMG vs MG)	2.98	3.06

<u>(Prob>Chi²=0.80)</u>	<u>(Prob>Chi²=0.51)</u>	
<u>0.00</u>	<u>2.37</u>	<u>Hausman test (MG vs DFE)</u>
<u>(Prob>Chi²=1.00)</u>	<u>(Prob>Chi²=0.67)</u>	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14.0

ومعرفة مدى اختلاف تأثير سياسة الانفتاح المالي على تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية باختلاف مستويات التطور المؤسساتي بين عينة الدول النامية، تم اشتقاق المعادلة رقم 2 بالنسبة لمتغير الانفتاح المالي من النموذج المبين في المعادلة رقم 1 حسب الآتي:³

$$\delta = \frac{\partial FD}{\partial FO} = \beta_0 + \beta_1 * INS \dots \dots \dots (2)$$

الأثر الإجمالي للانفتاح المالي على تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية يكون بشكل مباشر بواسطة المعلمة β_0 وبشكل غير مباشر مشروط بمستوى التطور المؤسساتي بواسطة المعلمة β_1 ، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلة التالية:

$$\vartheta = (\beta_0 + \beta_1 INS) FO_{it} \dots \dots \dots (3)$$

وتسمح لنا المعادلة رقم 2 بحساب مستوى العتبة للتطور المؤسساتي والتي يكون بعدها لسياسة الانفتاح أثر موجب على التطور المالي، ويتحقق هذا الأثر الإيجابي في الحالة التالية:

$$\beta_0 + \beta_1 * INS > 0 \dots \dots \dots (4)$$

لذلك يتم حساب مستوى العتبة للتطور المؤسساتي على النحو التالي:

$$INS_{threshold} = \frac{-\beta_0}{\beta_1} \dots \dots \dots (5)$$

الجدول رقم 05 يعرض مستوى العتبة للتطور المؤسساتي المطلوب بلوغه للاستفادة من مساهمة سياسة الانفتاح المالي في تعزيز تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، أما الجدول رقم 06 فيعرض متوسط مستوى التطور المؤسساتي للدول النامية التي شملتها الدراسة.

الجدول 05: "مستوى العتبة للتطور المؤسساتي لنموذج التطور المصرفي وتطور الأسواق المالية"

<u>مستوى العتبة المطلوب للتطور المصرفي</u>	<u>مستوى العتبة المطلوب لتطور الأسواق المالية</u>
--	---

³ استخدمت الدراسة منهجية (Chinn & Ito (2006).

$$\frac{0.0088}{0.0032} = 2.75 \text{ (الجدول 3 العمود 5)} \quad \frac{0.0220}{0.0047} = 4.68 \text{ (الجدول 3 العمود 2)}$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14.0

الجدول 06: "متوسط مستوى التطور المؤسساتي في عينة الدول النامية"

الدول	متوسط التطور المؤسساتي	الدول	متوسط التطور المؤسساتي
بوتسوانا	4.01	الأردن	3.97
الشيبي	4.71	ماليزيا	3.87
كولومبيا	1.58	نيجيريا	2.24
كوستاريكا	3.72	الفلبين	2.67
مصر	3.47	الأوروغواي	2.72
إندونيسيا	2.95	بنغلاديش	2.13
جامايكا	2.25	بوليفيا	2.60

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG

تظهر لنا نتائج الجدول رقم 05 والجدول رقم 06 بأن جميع الدول التي شملتها الدراسة لم تبلغ القيمة 4.67 وهو مستوى العتبة المطلوب بلوغه للاستفادة من مساهمة سياسة الانفتاح المالي في تعزيز التطور المصرفي، باستثناء الشيبي التي قامت بإصلاحات مالية جديدة في منتصف سنوات الثمانينات بشكل متدرج ومدروس تم فيها مراعاة أخطاء الحزمة الأولى من الإجراءات التحريرية في سنوات السبعينات، حيث عرف القطاع المالي الشيبي بعدها تطوراً كبيراً من حيث الكفاءة، الحجم والأهمية.

وبالنسبة للأسواق المالية، فقد أظهرت النتائج بأن نصف الدول التي شملتها الدراسة لم تبلغ مستوى العتبة المطلوب 2.75، وبالتالي من المتوقع أن يكون لسياسة الانفتاح المالي أثر سلبي على التطور المالي في هذه الدول.

5.3. تحليل النتائج:

تبعاً لنتائج تقدير نماذج Panel ARDL، يتضح أن مقدرات وسط المجموعة المدجة PMG تظهر متسقة وأكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة MG والأثر الثابت الديناميكي DFE لنموذج تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، حيث فشل اختبار Hausman في رفض فرض العدم القائل بتجانس معاملات المدى الطويل في كل العينة بالنسبة للنموذجين عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن تقديرات المدى

الطويل للدول متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتفاوتت من دولة لأخرى، ويمكن التعبير عنها بمتوسط التقديرات.

وبالتالي تصبح طريقة PMG هي الأفضل في تقدير نموذج تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، وسيتم التركيز في بقية الورقة على مقدرات PMG.

أظهرت النتائج بأن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى 1% وبالإشارة السالبة المتوقعة لكلا النموذجين، مما يدل على أن النموذجين يتضمنان آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن.

وتشير النتائج إلى أن كل من الانفتاح المالي والتجاري لهما دلالة إحصائية معنوية ويؤثران بشكل إيجابي على التطور المصرفي في المدى القصير عند مستوى معنوية 10%، حيث أن زيادة الانفتاح المالي والتجاري بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع مستوى التطور المصرفي بنسبة 0.009 و 0.0006 على التوالي، وهي نسب ضعيفة جدا، لينعكس هذا التأثير في المدى البعيد ويصبح بشكل سلب.

ولعل التفسير المحتمل لذلك هو تعرض الأنظمة المصرفية في الدول النامية مع مرور الوقت لصدمات خارجية في شكل تضخم مستورد، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة للمنافسة الخارجية، والشكوك فيما يتعلق بأسعار الصرف نتيجة لسياسة الانفتاح، وبالتالي فإن الأثر الإيجابي للانفتاح في المدى القصير ينعكس في المدى الطويل، حيث أن القطاع المصرفي يصبح غير فعال نتيجة لعدم استيعابه للمعلومات بالشكل الكامل، وهو تتسبب في ارتفاع درجة عدم الاستقرار المالي ومن ثم نشوب الأزمات البنكية.

كما أظهرت النتائج بأن معدل التضخم معنوي ويؤثر بشكل سلب على تطور القطاع المصرفي في المدى الطويل، حيث تعيق الضغوط التضخمية تدفق رأس المال، وتؤدي إلى تقليص الحوافز بالنسبة للاستثمارات الخاصة وانخفاض الطلب على الائتمان، ونفس الشيء فإن المعروض من الائتمان قد يتأثر بشكل سلب بتقلص المدخرات المالية بسبب التضخم، ويؤدي ذلك بالأعوان إلى البحث عن التنوع بعيدا عن الأصول السائلة لتجنب خطر ضريبة التضخم.

إلا أن الأمر الذي يثير الانتباه هو المتغير الخاص بالنمو الاقتصادي الذي يؤثر بشكل سلب على تطور القطاع المصرفي في المدى القصير في هذه الدول على خلاف النتائج النظرية السابقة، رغم أن هذه العلاقة ضعيفة جدا وهذا يفسر بضعف فعالية البنوك وعدم استجابتها للتحويلات الاقتصادية التي يشهدها العالم بسبب غياب محيط تنافسي استراتيجي للانفتاح نحو اقتصاد السوق.

أما بالنسبة لنموذج تطور الأسواق المالية، فقد بينت النتائج عدم معنوية جميع المتغيرات في المدى القصير، أما في المدى الطويل فيظهر مؤشر الانفتاح التجاري معنوي وموجب عند مستوى معنوية 1%،

حيث أن زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الروابط التجارية يؤدي إلى زيادة فرص جذب التدفقات المالية وإنعاش الأوضاع الاقتصادية، كل هذه العوامل يرجح أن تعزز نشاط الأسواق المالية والتطور المالي.

وبالنسبة لمعدل التضخم فقد بينت النتائج بأنه معنوي وسالب عند مستوى معنوية 1%، حيث تؤدي الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% إلى انخفاض مستوى تطور الأسواق المالية بنسبة 0.0002، وهي نسبة ضعيفة جداً، وبالتالي فإن التأثير التضخمي يظهر أكثر ضرراً على تطور القطاع المصرفي مقارنة بتطور الأسواق المالية، مما يعكس ارتفاع مخاطر الأصول طويلة الأجل وزيادة تفضيل السيولة أكثر في بيئة تتميز بارتفاع معدلات التضخم.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر الانفتاح المالي معنوي ويؤثر بشكل سلب على تطور الأسواق المالية عند مستوى معنوية 5%، حيث أن زيادة التدفقات المالية تركت آثاراً سلبية على تطور الأسواق المالية بفعل تقلب الأسواق وارتفاع عدم اليقين، مما أدى إلى تعاقب الأزمات ذات التكاليف المالية المرتفعة وانتقال العدوى، وارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي للدول النامية في ظل الارتباط المتنامي بين المؤسسات والأسواق المالية.

ومن جانب آخر، يظهر مؤشر التفاعل بين الانفتاح المالي ونوعية المؤسسات معنوي ويؤثر بشكل إيجابي على تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية في المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% و 10% على التوالي، ويعني ذلك أنه رغم التأثير السلبي للانفتاح المالي، فإن مستوى التطور المؤسساتي قد يخفف من حدة هذا التأثير السلبي في البلدان ذات البيئة المؤسسية الأكثر تطوراً.

وبالنسبة لباقي المتغيرات فقد بينت النتائج بأنها غير معنوية ولا تؤثر بأي شكل من الأشكال على التطور المالي في الدول النامية التي شملتها الدراسة.

إن الأثر السلبي للانفتاح المالي على التطور المصرفي يعد أمراً مهماً، بسبب انخفاض مستوى التطور المؤسساتي في عينة الدول النامية، حيث تبلغ قيمة متوسط الجودة المؤسسية لعينة الدراسة 3.06 وهي أقل من 4.68 قيمة مستوى العتبة المطلوب بلوغه للاستفادة من مساهمة سياسة الانفتاح المالي في تعزيز التطور المصرفي في هذه الدول.

وبالنسبة للأسواق المالية، فإن مستوى التطور المؤسساتي في نصف عدد الدول التي شملتها الدراسة يقل عن 2.75 قيمة مستوى العتبة، وبالتالي فإن هذه النتائج تؤكد على سلبية الأثر الإجمالي لسياسة الانفتاح المالي على تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية في هذه الدول.

ومن جهة أخرى ساهمت سياسة الانفتاح المالي في تعزيز التطور في الأسواق المالية في المدى الطويل فقط في البلدان التي تجاوز فيها مستوى التطور المؤسساتي قيمة مستوى العتبة 2.75. وكمثال على ذلك، قامت الأوروغواي بزيادة مستوى الانفتاح بقطاعها المالي من -0.71 إلى 3.13 بين عامي 1990 و 2016، وبما أن مستوى التطور المؤسساتي للأوروغواي يقدر بقيمة 2.72 في المتوسط، وهو أقل من 4.68 مستوى العتبة المطلوب، فإن سياسة الانفتاح المالي من شأنها أن تخفض من مستوى التطور المصرفي بمعدل 3.53% سنويا $(3.13+0.71) \times 0.0047 \times 2.72 - 0.0220 = -0.0220$ = 3.53.

أما ماليزيا فقامت بزيادة مستوى الانفتاح بقطاعها المالي من 5.87 إلى 6.65 بين 1990 و 2014، وبما أن مستوى التطور المؤسساتي لماليزيا يقدر بقيمة 3.87 في المتوسط، وهو أكبر من 2.75 مستوى العتبة المطلوب لتطور الأسواق المالية، فإن سياسة الانفتاح المالي من شأنها أن ترفع من مستوى تطور الأسواق المالية بمعدل 0.27% سنويا $(6.65-5.87) \times 0.0032 \times 3.87 - 0.0088 = -0.0088$ = 0.27.

الخلاصة:

من خلال هذه الورقة البحثية تم التحقق في كيفية تأثير سياسة الانفتاح المالي على التطور المالي في وجود شرط نوعية المؤسسات في عينة مكونة من 14 دولة النامية خلال الفترة 1990-2016، وعلى وجه التحديد معرفة ما إذا كانت النتائج ستتأثر بمستوى التطور المؤسساتي باعتباره من محددات التطور المالي، استخدمت الدراسة مؤشرات لقياس تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية، ومنهجية Panel ARDL للتقدير، حيث تم وضع نماذج ديناميكية قدمت تفاعلا خطيا بين مؤشر الانفتاح المالي ومؤشر نوعية المؤسسات.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مشروطة بين سياسة الانفتاح المالي ومستوى تطور كل من القطاع المصرفي والأسواق المالية في المدى الطويل في هذه الدول، حيث أن سياسة الانفتاح المالي كان لها تأثير سلبي على مستوى التطور المالي، وأن نوعية الإطار المؤسساتي خففت من حدة هذا التأثير السلبي، وعلاوة على ذلك يمكن تفسير التأثير السلبي للانفتاح المالي على مستوى التطور المالي في هذه الدول باعتبار أن مستوى الجودة المؤسسية أقل من مستوى العتبة المطلوب بلوغه للحصول على أثر إجمالي موجب لسياسة الانفتاح المالي على تطور القطاع المالي، بحيث لا يمكن لهذه الدول بأن تحقق أثر إجمالي موجب إلا عندما تصل أو

تتجاوز مستوى العتبة، هذه النتيجة تؤكد صحة فرضية الدراسة، وتتوافق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات التجريبية السابقة أهمها (Calderon & Kubota (2009) و (Beji (2007).
تعكس هذه النتائج أهمية الجوانب المؤسسية أكثر من غيرها للتأثير في مستوى التطور المالي في عينة الدول النامية المدروسة، لذا يتعين على هذه الدول بذل جهد أكبر لتقوية المناخ المؤسسي، لاسيما بالنسبة للنظام القانوني لتعزيز التطور المالي قبل الشروع في تنفيذ سياسات الانفتاح المالي.

قائمة المراجع:

- ¹ أحمد أبريهي، علي. (2009). قطاع المال في العالم تغير المؤسسات والأسواق المالية والسياق الجديد للائتمان المصرفي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(13)، ص 61.
- ² العبدلي، عابد. (2010). محددات التجارة البنينة للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. دراسات اقتصادية إسلامية، 1(16)، ص ص 20-21.
- ³ العمر، إبراهيم بن صالح (2009). الدور التنموي للمصارف والوسطاء الماليين. مراجعة للفكر الاقتصادي. MPR Paper رقم 18798، ميونخ، ص 3.
- ⁴ ذنون، مروان عبد الملك، أسامة جار الله، رغد، (2013). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة 1960-2010. تنمية الرفادين، 35(114)، ص 33.
- ⁵ فهد نصر، حمود مزنان. (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. دار صفا للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى، عمان، ص 85.
- ⁶ كرين، سوزان، ريشي، غويال، راندا، ساب، مشفق مبارك، أحمد. (2003). التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ورقة عمل مقدمة من طرق صندوق النقد الدولي، ص ص 2-3.
- ⁷ Aluko, O. A., & Ajayi, M. A. (2018). Determinants of banking sector development: Evidence from Sub-Saharan African countries. *Borsa Istanbul Review*, 18(2), 122-139.
- ⁸ Baltagi H, Demetriades P, & Law S. H (2009), financial development and openness: Evidence from panel data, *Journal of development economics*, 89 (2), 285-296.
- ⁹ Baltagi, B., Demetriades, P., & Law, S. H. (2007), *Financial Development, Openness and Institutions: Evidence from panel data*, Paper presented at the

Conference on New Perspectives on Financial Globalization Hosted by the International Monetary Fund and Cornell University, Washington DC, p.3.

¹⁰ Beck, T., & Levine, R. (2005). Legal institutions and financial development. In Handbook of new institutional economics (pp. 251-278). Springer, Boston, MA.

¹¹ Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2001). Legal theories of financial development. Oxford Review of Economic Policy, 17(4), pp. 487-489.

¹² Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2003). Law, endowments, and finance. *Journal of financial Economics*, 70(2), p. 138.

¹³ Beji, S. (2007). Financial Openness and Financial Development in the South Mediterranean Sea Countries: Institutional Approach and Calculation of Development Thresholds. *European Research Studies*, 10(3), 107-127.

¹⁴ Calderón, C., & Kubota, M. (2009). Does financial openness lead to deeper domestic financial markets?. The World Bank, Working Paper 4973, 1-50.

¹⁵ Cherif, M., & Dreger, C. (2016). Institutional determinants of financial development in MENA countries, *Review of Development Economics*, 20(3), 670-680.

¹⁶ Chinn, M. D., & Ito, H. (2006). What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. *Journal of development economics*, 81(1), 163-192.

¹⁷ David, M. A., Mlachila, M. M., & Moheput, A. (2014). Does Openness Matter for Financial Development in Africa? (No. 14-94). IMF, p. 5.

¹⁸ Gazdar, K., & Cherif, M. (2014). The quality of institutions and financial development in mena countries: An empirical investigation. *Risk governance & control: financial markets & institutions*, 4 (4-1), p. 65.

¹⁹ Levine, R., Loayza, N., & Beck, T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of monetary Economics*, 46(1), p. 31.

²⁰ Morgan, H. M. (2013). The Political Economy of Trade-Financial Liberalization and Financial Underdevelopment: A perspective from China., MPRA Paper No. 50031, p. 4.

²¹ Naceur, S. B., Cherif, M., & Kandil, M. (2014). What drives the development of the MENA financial sector?. *Borsa Istanbul Review*, 14(4), 212-223.

²² Porta, R. L., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1998). Law and finance. *Journal of political economy*, 106(6), p. 1116.

²³ Rajan, R. G., & Zingales, L. (2003). The great reversals: the politics of financial development in the twentieth century. *Journal of financial economics*, 69(1), p. 9.

²⁴ Svaleryd, H., & Vlachos, J. (2002). Markets for risk and openness to trade: how are they related?. *Journal of International Economics*, 57(2), 369-395.

²⁵ Svirydzenka, K. (2016). Introducing a new broad-based index of financial development. *International Monetary Fund*, p : 1-42.

تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

Islamic windows experience in Algerian banks

حاج عبد القادر مريم¹، محمد موساوي²، زيرار سمية³

¹ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)

hadjabdelkader3@gmail.com

² كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، (الجزائر)،

moussaoui_economie@yahoo.fr

³ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)

zirar_somaya@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعريف بالنوافذ الإسلامية ودورها الفعال في تنشيط العمل المصرفي إلى جانب البنوك التقليدية، حيث سعت الى تحليل أهم المتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية، وأهم مراحل التحول. كما بينت الدراسة أهمية النوافذ الإسلامية كأحد التجارب الهامة التي ساهمت في التحول الكلي للبنوك التقليدية الى بنوك إسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، المصارف الإسلامية، شروط فتح النوافذ.

تصنيفات JEL : C3, E43, G20, G21

Abstract:

The study aims to present islamic windows and their effective role in activating banking as well as conventional banks. It try to analyze the most important requirements necessary to open islamic windows and the most important stages of transformation. The study also focused on the importance of islamic windows as one of the important experiences that contributed to the total transformation of conventional banks into islamic banks.

***Keywords:** islamic banks, islamic finance windows, commercial banks, opening windows Conditions

JEL Classification Codes: C3, E43, G20, G21

المؤلف المراسل: زيرار سمية: zirar_somaya@yahoo.fr

1. مقدمة

في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات، حيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية، لما حققتة من الانجازات في مجال العمل البنكي، فقد شهدت انتشارا واسعا في الدول الغربية والعربية، وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم.

وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر إعترافا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من انشأ فروعاً إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجياً إلى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية داخل فروعه كلها أو بعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول :

ما واقع فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية في ظل الانتشار المتزايد لهذه

الظاهرة في العديد من الدول ؟

2. تعريف الشباييك (النوافذ) الإسلامية:

يمكن تعريف النوافذ الإسلامية على أنها "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل

في نشاطه عن نشاط البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات و استثمارها و تقديم خدمات

مصرفية متنوعة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، و لديه هيئة شرعية تفتي و تراقب أعماله" (السرحي، 2010، 03)

2. 1. الفرق بين النوافذ و الفروع:

الفرع تكون كل تعاملاته و جميع خدماته التي يقدمها إسلامية، و يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه و في نفس مبنى البنك، و لكن في مصلحة أو شبك مستقل عن بقية الشبايك التقليدية الأخرى. (صالح، و معارفي، 2014، 152)

3. مفهوم التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي:

يمكن تعريف التحول على أنه " انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، و تركها و استبدالها، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها بعد القيام بعدة إجراءات و تنظيمات شرعية و إدارية و قانونية" (الجريدان، 2014، 148)

بصفة عامة التحول يعني الانتقال من المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة، و إبدال المعاملات المخالفة للشريعة إلى معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.

4. أساليب و طرق التحول:

هناك طريقتين للتحول من النظام المصرفي التقليدي إلى الإسلامي:

4. 1. التحول الكلي:

إن التحول الكلي يأتي بقرار من الجهة السياسية الحاكمة أو السلطة النقدية القومية في بلد أو دولة معينة، مثلما حدث في إيران و باكستان و السودان. و قد يكون

قرار التحول دفعة واحدة أي قيام المصرف التقليدي بإعداد برنامج لتحويله إلى العمل وفق نظام مصرفي إسلامي، على أساس تحديد موعد لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة و إحلال النظام المصرفي الإسلامي محله. و قد يكون قرار التحول تدريجياً، حيث تعلن إدارة البنك المركزي عن نيتها في التحول الكامل لنظامها المصرفي وفق خطة زمنية معلنة يتخلص الجهاز المصرفي أو البنك المعين خلال تلك الفترة من المنتجات المصرفية و الصيغ التمويلية التي لا تتوافق و أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها صيغ و منتجات مصرفية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.(العبيد، والحسين، 2009، 93)

4. 2. التحول الجزئي:

و يتمثل في تحويل فرع أو أكثر من فروع المصارف التقليدية لتقدم المنتجات المصرفية الإسلامية، و لا توجد أي إرادة للبنك في التحول الكامل للتمويل المصرفي الإسلامي و إنما تكفي بالنوافذ الإسلامية.

4. 3. أسباب فتح النوافذ الإسلامية: تتمثل فيما يلي: (محمد، 2006، 127)

- تلبية رغبات الزبائن التقليديين الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم نحو المنتجات المالية الإسلامية.
- المنافسة على جلب زبائن جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي و يرفضون العمل المصرفي الربوي.
- محاولة رفع معدلات عائد الاستثمار المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5. مراحل التحول للمصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية:

- يجب على البنك قبل الشروع في التحول، إعداد خطة إستراتيجية يحدد فيها جميع المراحل التي سوف يمر بها قبل عملية التحول و بعده، يتم إعدادها من طرف خبير في النظام المالي الإسلامي، و من بين الأمور التي يجب أن تتضمنها الخطة ما يلي:
- تسوية حقوق المساهمين المتكونة من الفرق بين الفوائد الدائنة و المدينة التي قبضها البنك قبل إصدار قرار التحول.
 - تسوية الودائع التي تلقاها البنك مقابل فوائد قبل إصدار قرار التحول، فعلى المصرف أن يخير المودعين في تاريخ التحويل بين إبقاء الودائع لكن دون دفع فوائد عليها، أو سحبها. و في حال ما إذا رفض المودعون ذلك يكون البنك مجبرا بحكم القانون على دفع فوائد على تلك الودائع حتى نهاية مدة العقد.
 - تسوية القروض التي منحها البنك مقابل فوائد قبل تاريخ التحول، و بما أن البنك لا يملك حق إجبار العميل على استرداد الدين قبل أجله، فإن للبنك هنا خياران واران: فإما أن يعرض تسوية على العميل يسقط بها الدين و فوائده المتأخرة حتى تاريخ التسوية، و فيما إذا رفض العميل المدين اقتراح التسوية، فإن الدين يبقى بحكم القانون إلى غاية نهاية مدته، و تلك الفوائد التي يتلقاها البنك يقوم بدفعها كفوائد على الودائع التي رفض أصحابها سحبها.
 - استبدال صيغ التمويل التقليدية بصيغ تمويل إسلامية و تدريب العاملين عليها.
 - إعداد جدول زمني للشروع في العمل ضمن المنهج الجديد.
- بعد إعداد الخطة من طرف خبير في النظام المالي الإسلامي، يتم عرضها على مجلس الإدارة تمهيدا لعرضها على الجمعية العمومية غير العادية، و بعد الموافقة عليها يتم الشروع في تطبيق الخطة من طرف مجلس الإدارة تحت إشراف هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية.

تقتضي عملية إعادة هيكلة أعمال البنوك التقليدية التدرج في التحول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على ثلاثة مراحل سواء كان التحول كلي أو جزئي وفق خطة عمل زمنية نوضحها كما يلي: (قمومية، بلعوز، 2017، 62)

5.1. المرحلة التمهيديّة "الإعداد و التحضير":

لنجاح عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب بداية تهيئة الظروف القانونية و النظامية و الوظيفية، و كذا قرارا صارما من أعلى سلطة ذات مرجعية في المؤسسة المالية الراغبة في التحول فمثل هذا القرار الإستراتيجي من شأنه أن يحقق للبنك عدة مزايا، و تقوم هذه المرحلة على تحليل و تقييم الوضع القائم بجمع البيانات عن البنك من خلال المقابلات و الزيارات الميدانية، إضافة إلى التقارير التي يتم طلبها للخروج بتصور مبدئي عن عدد العمليات المصرفية و العملاء، و من ثم جمع تلك المعلومات للاستفادة منها في تقديم حجم الأنشطة و المهام الواجب تنفيذها و وضعها في خطة زمنية تسمى "خطة التحول" تتضمن مواعيد بداية و نهاية التحول، و كذا المسؤولين عن تنفيذ المهام و الاعتمادات المالية لإنجاح الخطة، كما تقوم الخطة الإستراتيجية أساسا على الدعوة بالحكمة و الموعظة في أوساط عملاء البنوك التقليدية لحرمة الربا و تطابقها مع الفائدة من خلال إقامة الندوات الإسلامية المفتوحة و دعوة المصرفيين التقليديين لحضورها بهدف إثارة الدافع على التغيير.

5.2. المرحلة الوسطى "التطبيق و التنفيذ:

وتتضمن هذه المرحلة تكثيف الدعوة لتنفيذ الأنشطة و المهام الواردة في الخطة بإعلان توجه البنك للعمل الإسلامي و تعديل النظام الأساسي له على ضوء خطة التحول، و الذي يتطلب ما يلي:

- تطوير المنتجات المصرفية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية و ابتكار منتجات مصرفية جديدة بديلا عن المنتجات الربوية.
- تكثيف دورات تدريب العاملين على فنون و آليات العمل المصرفي الإسلامي .
- إيجاد نظام محاسبي و الكتروني جديد يتعلق بالودائع و طرق معالجتها، و القروض و حساب الأرباح أو الخسائر و بنود الميزانية المختلفة.
- تعيين هيئة للرقابة الشرعية لمتابعة أعمال البنك وفق خطة التحول.
- التدرج في تطبيق التحول و هو ما يتيح للقائمين الوقت اللازم لتدريب العاملين و تهيئتهم للتحول الكلي فيما بعد.

5.3. المرحلة النهائية "المتابعة و التقييم:

بعد تطبيق إستراتيجية التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب الأمر المتابعة و التقييم للتأكد المستمر من تنفيذ المهام و الأنشطة وفقا للخطط الموضوعة من قبل فريق التحول بحيث تشمل على مراجعة التقارير الواردة من الجهات المختلفة للبنك و تقييمها، و مستويات الإنجاز التي تم تحقيقها حسب خطة التحول المحددة في بداية المرحلة.

6. تحديات عمل النوافذ الإسلامية: يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: أي عدم وضوح العلاقة بين المصارف الإسلامية و البنوك المركزية حيث نجد أن هذه الأخيرة تتعامل مع المصارف الإسلامية بنفس نظام التعامل مع المصارف التقليدية.
- ضعف و ندرة الموارد البشرية المؤهلة: حيث أن معظم العمال لديهم خلفية مصرفية تقليدية.
- ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة: فهذا يمثل عائقا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل.
- قلة الأدوات و الأساليب المصرفية: رغم ابتكار المصارف الإسلامية للعديد من الصيغ و الأدوات إلا أنها لا تزال في الحاجة إلى المزيد.
- البطء في توحيد المعايير المحاسبية: يجب تطوير و توحيد نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي و ذلك لضمان السلامة من نظم الرقابة الداخلية و الخارجية.

6. 1. الآثار الإيجابية لإنشاء النوافذ الإسلامية: تتمثل فيما يلي: (المرطان، 1999،

(35)

- زيادة جذب المدخرات من عملاء جدد يفضلون التعامل مع هذا النوع من الخدمات المصرفية.
- تدني حجم المضاربات الوهمية المبنية على منتجات تقليدية الفبصل فيها أسعار الفائدة المركبة، دون ربطها بالقيم المضافة من الاستثمار.
- تزايد العمل بصيغة المضاربات و المشاركات كأهم منتج مصرفي إسلامي، مؤشر على ربط العمل و التمويل المصرفي بالاقتصاد الحقيقي.

تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

على الرغم من أن فكرة انشاء نوافذ إسلامية للمصارف التقليدية قد لاقت قدرا كبيرا من التأييد بين القائمين و المشجعين على العمل المصرفي الإسلامي، إلا أنها قد لاقت أيضا قدرا من المعارضة من شريحة أخرى من المهتمين أيضا بالصيرفة الإسلامية.

7. مُتطلبات فتح نوافذ إسلاميَّة في البنوك التقليدية :

تتعدد ضوابط تأسيس الفروع الإسلامية سواء كان في مرحلة التأسيس أو مرحلة الانطلاق وممارسة العمل المصرفي الإسلامي، وهذه الضوابط تتمثل في الضوابط الشرعية بالدرجة الأولى، وبالضوابط والمالية والمحاسبية الإدارية. نتناولها تباعاً لما يلي :

7. 1. مُتطلبات قانونيَّة: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي: (جعفر، 2017، 182)

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلاميَّة ومن ثمَّ مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
-- أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات؛

-- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف، والمنتجات.

- الحصول على مُوافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛

-- قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية؛

-- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج؛

-- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛

-- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي؛

-- تعديل عقد تأسيس بان يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية؛

-- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية - تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، والآثار القانونية المترتبة، العقوبات القانونية المحتملة.

2.7. 2. مُتطلبات شرعية :

هناك العديد من الضوابط الشرعية، يعتبر الالتزام بها من أهم عوامل نجاحها وتمثل فيما يلي:

1- وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التقليدي ممثلاً في مجلس الإدارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتجسد صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحمل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كان تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفاتها للشريعة.

كذا يتجسد صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب استقصاد ارتكاب مخالفات شرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصداقيتها. ايضاً يتجسد صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام بالرغبة في الحلال والسعي إليه ونبذ الحرام واجتنابه. (بوقطاية، مازري، 2018، 290)

أن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية.

2- تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم ويعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية.

إن وجود هيئة فتوى ورقابة شرعية في الفروع الإسلامية مطلب شرعي هام ومرتكز أساس لعملها وتأكيد على استقلاليتها. حيث يولد وجودها ثقة عالية وطمأنينة لدى الناس من ثم الإقبال عليها والتعامل معها.

لقد ألزم قانون المصارف الإسلامية على وجوب تشكيل هيئة رقابة شرعية للفروع الإسلامية واشترطها ضمن تعليمات البنك المركزي إلى وجود هيئة رقابة شرعية ومراقب شرعي. (الدخيل، 2013، 73)

3- ضرورة الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية وأموال البنك التقليدية وفروعها، وأن يضع القائمون على البنك في نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار حيوي لمصدقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للبنك التقليدي.

4- اجتناب المحرمات خاصة الربا في جانبي جذب الودائع واستثمارها ، واجتناب الغرر والجهالة في العقود وكذا في اجتناب بيع ما لا يملك ، فيجب أن يكون التملك قبل التمليك فالشراء أولاً ثم البيع . وهنا يأتي أهمية وجود هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان عدم الوقوع في تلك المحرمات.

7. 3. ضوابط مالية ومحاسبية وإدارية:

إن إقامة فروع أو نوافذ اسلامية يستلزم توفر ضوابط مالية ومحاسبية إلى جانب الضوابط الشرعية، وذلك حتى تصل إلى الأهداف المرجوة منها: (فلاق، وسالمي، 2018،

أ- استقلالية مالية ومحاسبية :

وتتمثل هذه الاستقلالية في أن تكون حسابات الفروع الإسلامية مستقلة عن حسابات الأم، وكذا فصل حقيقي بين مصادر الأموال لكل منهم وذلك من خلال الأنظمة والحاسوبية ووجود نظام محاسبي ودورة مستندية محاسبية مستقلة عن البنك الأم التقليدي.

وهنا يجب التأكيد على عدم اختلاط مصادر كل من الفروع الإسلامية والبنك الأم وفروعه التقليدية، ومن ثم لا بد من وجود أيضاً من إدارة مالية ضمن هيكل الفروع الإسلامية تتولى إعداد القوائم المالية وإعداد ميزانية مستقلة ، أصولها وخصومها وإيراداتها عن مصروفاتها ، والإشراف على الدورة المستندية في الفروع.

ب- تخصيص رأس مال للفروع الإسلامية:

وذلك حتى تستطيع الفروع الإسلامية إيجاد الكيان الاعتباري لها وليقوم بتلبية احتياجات رجال الأعمال من استثمارات في المراحل الأولى لتأسيس الفروع الإسلامية فضلاً عن تكوين الأصول الثابتة لها. حتى تظهر هذه الفروع بمظهر البنك الإسلامي المتكامل.

ج- استقلال الإداري:

إن منح الفرع الإسلامي استقلال إداري من خلال إنشاء إدارة عامة أو قطاع إداري يكون ضمن الهيكل الأم. ولكن يتولى إدارة الفروع الإسلامية بشكل مستقل وبهيكل تنظيمي جزئي مستقل وتعليمات إدارية ومصرفية واستثمارية مختلفة عن البنك الأم تتلاءم مع مبادئ وضوابط الصيرفة الإسلامية.

د- تحديد علاقة واضحة بين الفروع الإسلامية والأم التقليدي محكومة بالضوابط وتمثل هذه العلاقة في:

تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

- منع وضع فائض السيولة في الفروع الإسلامية لدى البنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة. والعكس يجوز للفروع الإسلامية توظيف فائض سيولة البنك الأم لديه بأساليب استثمارية إسلامية على أن يتولى الفرع الإسلامي بنفسه هذا التوظيف دون تدخل من البنك الأم أو فرض شروط أو آليات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية . ويكون من الأفضل إحاطة هيئة الرقابة الشرعية في الفروع بهذا الأمر حتى تتولى الرقابة الشرعية والتدقيق على سلامة تلك الإجراءات من العلاقة بين الفروع الإسلامية والبنك الأم.

هـ - إعداد كوادر من الموظفين فعالة ومؤهلة بمبادئ الصيرفة الإسلامية : وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم ومن خلال وضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي.

ي- ضوابط أخرى:

- ضوابط شرعية لأنشطة الفروع الإسلامية:

ما ذكرنا من ضوابط شرعية هي ضوابط عامة في تأسيس الفروع الإسلامية، ولكن هذه الضوابط هي ضوابط متعلقة بممارسة الأنشطة الاستثمارية والمصرفية في الفروع الإسلامية والتي يمكن إجمالها بما يلي

- 1 - يحصل فرع المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية على عمولة أو أجر أو إجارة وهذه جائزة شرعا ويؤدها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.
- 2 - يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة الإسلامي حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة " رب المال " ويعتبر الفرع الإسلامي " رب العمل " ويقتسما ما يسوقه الله من ربح بينهما نسبة شائعة ولا يضمن الفرع الإسلامي لا المال ولا الربح.
- 3 - يحكم توظيف الأموال بمعرفة الفرع الإسلامي عقود المراجعة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة وهذه كلها جائزة شرعاً وفقاً لقواعدها الشرعية.

- 4 - يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال (المودعين) وبين الفرع الإسلامي مبدأ: الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء، والخراج بالضمان.
- 5 - إذا اختلطت أرباح الفرع الإسلامي بمال حرام خبيث يجب تجنيبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية أو المساهمين ويتم التخلص منه في وجوه الخير من باب تطهير الأموال، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً. وكل لحم نبت من حرام فالنار أولى به.
- 6 - ليس هناك من حرج من تعامل فروع المعاملات الإسلامية مع البنوك التقليدية ولكن طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والأولى أن يكون تعامل الفروع الإسلامية مع شقيقاتها الإسلامية ولا سيما بعد ما إنتشرت البنوك والفروع الإسلامية في كل مكان.
- 7 - يحظر على فروع المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذ أو عطاءً أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث.
- 8 - لا يجوز لفروع المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك لأن ذلك من المعاملات المحرمة شرعاً.
- 9 - يجب على فروع الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية، أو استشارية.
- 10- لا يجوز للفروع الإسلامية تمويل المشروعات التي لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

8- شروط فتح النوافذ الإسلامية

8.1. تخصيص رأسمال مستقل معروف المصدر وبعيد عن شبهة الربا:

بغية إبعاد أية شبهة لاختلاط رأسمال النافذة الإسلامية برأسمال المصرف التقليدي الذي تفتح فيه. وتعزيراً للجانب الشرعي في الموضوع وتكريساً لعنصر الحلال في تعاملات هذه

تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية

النوافذ فقد تطلب المشرع أن يحدد مسبقاً رؤسماً مستقلاً للنافذة وأن يكون هذا المال معروف المصدر بعيداً عن أية احتمالات لكونه وسيلة لغسيل الأموال أو نتاجاً لأية تعاملات مشبوهة قانوناً، فضلاً عن ضرورة الابتعاد عن أية شبهات غير شرعية، وخاصة شبهة الربا، فلا بد أن يكون مصدر المال غير متأتى بأموال اختلطت بأموال ربوية أو نتجت عن تعاملات ربوية. (خريس، 2014، 12)

8. 2. تعديل عقد أو قانون تأسيس المصرف التقليدي:

إذا كان المصرف الذي يرغب بفتح النافذة الإسلامية مصرفاً خاصاً فيجب تعديل عقد تأسيسه بحيث يصبح ملائماً لممارسة النافذة المرجو فتحها فيه لخدمات الصيرفة الإسلامية وعدم قيامها بأية أعمال ربوية، أما إذا كان المصرف عاماً (حكومياً) فيجب تعديل قانون إنشائه ليناسب وجود النافذة الإسلامية ضمن هيكله الإداري وتعاملاته المصرفية الإسلامية واختصاصها بتقديم المنتجات الإسلامية البحتة.

8. 3. ممارسة أعمال الصيرفة الإسلامية

تقوم النافذة الإسلامية بممارسة كافة الأنشطة المسموح بها للمصارف الإسلامية والابتعاد عن كل ما يُنظر على هذه المصارف، بعد أن يُثبت في عقد تأسيس المصرف التقليدي أو قانون إنشائه وجوب ممارسة النافذة الإسلامية فيه للخدمات المصرفية التي تُجيزها الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا أو الفوائد بأية صورة من الصور (ناصر، 2006، 24)

8. 4. وجود التنظيم الإداري المؤهل

ينبغي على المصرف التقليدي بإيجاد تنظيم إداري خاص بالنافذة ضمن هيكلية المصرف الأم يتضمن اعتبار النافذة قسماً أو شعبة أو وحدة إدارية مرتبطة بالمصرف لها تقسيمات داخلية يرأسها مدير يقف على رأس إداري مؤهل ومدرب ليكسب خبرة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية نظرية وعملية في

تقديم تلك الخدمات وعد الاعتماد على موظفين وعاملين ليس لديهم أية فكرة عن المنتجات الإسلامية التي تُقدمها المصارف الإسلامية.

9. الخاتمة:

اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة نحو البنوك الإسلامية خاصة بعد أزمة 2008، و ذلك نتيجة لعدم تأثرها بها و وقوفها صامدة في وجه الأزمة العالمية، فقامت العديد من البنوك التقليدية بالتحول من نظامها التقليدي إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، و ذلك إما بالتحول كلياً أو عن طريق فتح فروع و نوافذ إسلامية. و لتحقيق الهدف من فتح فروع و نوافذ إسلامية يتطلب الأمر التركيز على توفير متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة رقابية شرعية لتحقيق مصداقية و سلامة المعاملات وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، و كذا الالتزام بالإجراءات القانونية التي تنظم و تسيّر العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى تأهيل و تدريب الموظفين.

المراجع:

أحمد الدخيل، (2013)، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02.

بوقطاية سلمى و مازري عبد الحفيظ،(2018)، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2.

تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الإسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية، الأضواء الدولية للإستشارات التسويقية وإدارة المشاريع، عمان، الأردن.

سعيد بن سعد؛ المرطان، (1999)، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية، تجربة بنك الأهلي التجاري السعودي، ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، الكويت.

سليمان؛ ناصر، (2006)، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد 04.

ضرار؛ العبيد، ومُحَمَّد؛ الحسين، (2009)، الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع و المبررات و التحديات، مجلة الجزيرة، مجلد 10، العدد 1.

فلاق؛ علي، وسالمى؛ رشيد، (2018)، النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 02.

قومية؛ سفيان، وبلعوز؛ بن علي، (2017)، تجربة بنك "المشرق الإماراتي" في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية.أ/قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 18.

لظفي؛ محمد السرحي، 2010، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح، مداخلة مقدمة ضمت فعاليات مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية- الواقع و آفاق المستقبل، ص 03.

مصطفى، إبراهيم محمد، (2006)، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة.

مفتاح؛ صالح، ومعاوي؛ فريدة، (2014)، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيتر التجاري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34.

نايف بن جمعان الجريدان، (2014)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية- دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الشريعة و القانون و الدراسات الإسلامية، العدد 23.

نجيب خريس، (2014)، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث و الدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد الثاني.

تطوير وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية: الواقع و الأفاق

The development of electronic payment methods in Algerian banks: reality and prospects

بن لدغم فنحي¹، بن مصطفى ريم²

¹ جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)، benladghemf@yahoo.fr

² جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)، benmostefa-2018@hotmail.com

ملخص:

في ظل تعامل جلّ دول العالم بالصريفة الإللكترونية، أدركت الجزائر ضرورة الإرتقاء بنظامها المصرفي لمواكبة مستوى هذه التطورات، ممّا أسفر عن ظهور وسائل الدفع الإللكترونية التي سمحت بسرعة تقديم الخدمات بأقل تكلفة و تحسين أداء البنوك مقارنة مع وسائل الدفع التقليدية، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أنواع وسائل الدفع الإللكترونية المستخدمة من قبل البنوك الجزائرية، واقعها و آفاقها المستقبلية.

كلمات مفتاحية: تطوير، وسائل الدفع الإللكترونية، البنوك الجزائرية.

تصنيفات JEL : O23، G21

Abstract:

In light of most countries in the world deal with electronic banking, Algeria dealt with upgrading its banking system to catch up with the level of developments.

The results are: Emergence of electronic payment methods, short time and low cost improve the performance of banks compared to traditional ones. This research paper highlights the types of electronic payment methods used by Algerian banks, their reality and future prospects.

Keywords: development; electronic payment methods; Algerian banks.

JEL Classification Codes: O23, G21

1. مقدمة:

من أجل إرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحدّاتة و العصرية تستطيع مواجهة التحديات و التطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي، استوجب على المنظومة المصرفية الجزائرية التوجه إلى تحديث الخدمة المصرفية التي لا بديل لها في ظل عولمة الاقتصاد.

ومن أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية في الجزائر تمثلت في تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها و جعلها وسائل دفع إلكترونية، و عليه تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تطوّر وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية؟

1.1. فرضيات الدراسة:

- إنّ اعتماد الصيرفة الإلكترونية يساهم في تحسين الخدمة المصرفية و تفعيل دور القطاع المصرفي.

- رغم انتشار وسائل الدفع الإلكترونية من قبل المتعاملين الجزائريين إلا أنّ استخدامها لا يزال ضعيفا.

2.1. أهمية الدراسة:

تتضح أهمية البحث من خلال التطورات الحاصلة في وسائل الدفع الإلكترونية ودورها الفعّال في تسهيل المعاملات بين العملاء من جهة وتطوير الأداء البنكي من جهة أخرى خصوصا في ظل انتشار العولمة.

3.1. الهدف من البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في عصرية و تطوير وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في رفع أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية.

4.1. منهجية البحث:

وللإجابة على إشكالية موضوع بحثنا سنعمد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي باعتباره الملائم .

2. الاطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية

إنّ مصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها التكنولوجيا مثل الدفع بالبطاقات الإلكترونية، الشيك الإلكتروني أو التحويل الإلكتروني للأموال.

1.2. مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية:

هي وسيلة إلكترونية بها قيمة نقدية مخزونة بطريقة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، يتم وضعها في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة (طلال و فوزي، 2013، ص 52).

2.2. أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

يوجد العديد من وسائل الدفع الإلكترونية يمكن إيجازها في ما يلي:

1.2.2. البطاقات المصرفية:

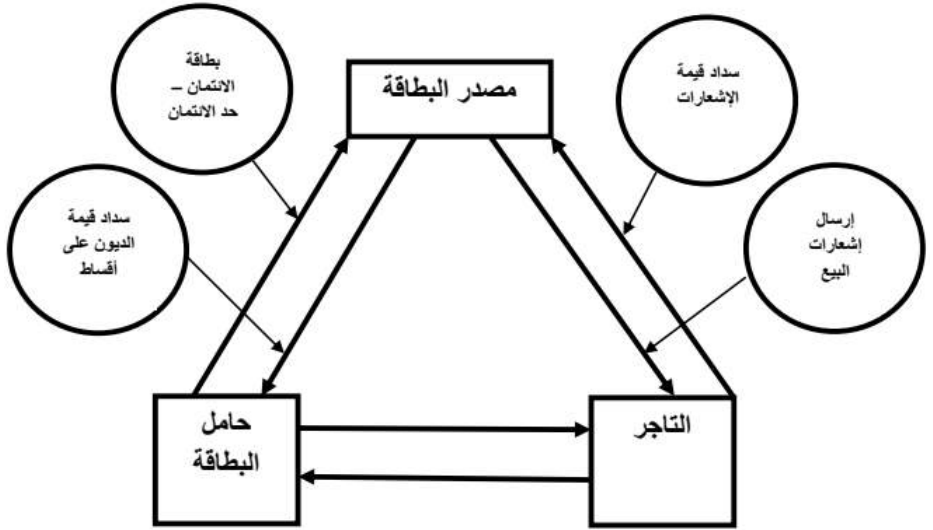
تصدر من طرف المؤسسات المالية كالمصارف ومصالح البريد، تسمح لحاملها بسحب أو نقل الأموال، فهي بذلك تقدم خدمتي السحب والدفع وتصنف حسب معيار الوظيفة:

- **البطاقات الائتمانية:** هي الأكثر انتشارا من أنواعها: بطاقة الدفع، بطاقة الخصم الفوري ، بطاقات السحب.

● **بطاقه الفيذا:** هي من البطاقات الائتمانية الأكثر انتشارا على الاطلاق إذ أن عدد حملتها يقدر بالملايين وتتعامل مع الملايين من المؤسسات والمحلات التجارية وأجهزة الصرف الآلي.

● **بطاقه ماستر كارد:** تأتي في المرتبة الثانية بعد الفيذا من حيث درجة انتشارها، لها عدة أشكال مثل ماستر كارد الذهبية، ماستر كارد الفضية، وماستر كارد لرجال الاعمال (جهيدة و عزة، 2017، ص 6).

الشكل 1: أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية والعلاقة بينهم



المصدر : (بوراس و بريكة، 2014، ص 209)

2.2.2. النقود الإلكترونية:

هي قيمة نقدية مخزنة بشكل إلكتروني على بطاقة مغناطيسية، تستخدم كأداة للدفع حيث تتم عملية خصم الأموال آليا بعد القيام بعملية الشراء، تحظى بالقبول كأداة

للدفع من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بخلاف الجهة المصدرة لها (العشي و بوراس، 2018، ص 175).

3.2.2. الشيك الإلكتروني:

يشبه الشيك التقليدي، أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ مسمى إلى المستفيد (أو حامله)، غير أنه يختلف عنه في أنه يرسل إلكترونيا عبر الأنترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى البنك ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل.

وهنا تظهر أهمية التوقيع الإلكتروني، الذي أصبح اليوم معترف به قانونا في بعض البلدان، ليس فقط في قضايا النقد و الائتمان، بل تجاوز ذلك إلى مختلف المعاملات والعقود الإلكترونية وبالرغم من ذلك فإنه لا توجد تشريعات وقوانين تحمي التوقيع الإلكتروني. (الحاج و بارك، نعيمة، 2010، ص 67)

4.2.2. التحويل المالي الإلكتروني:

يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة القواعد والاجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية أو مصارف أنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، و يتم اصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الإلكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين، هذا فضلا عما يتيحها هذا النظام من اختصار للزمن ووفر في الجهد و التكلفة ويسر في التعامل. فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئة (Divisibilité)، إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد، وهو ما لا يتوفر في الشيك (معلا، 1995، ص 139).

5.2.2. المحفظة الإلكترونية:

هي وسيلة آمنة مشفرة وحديثة تسهل الدفع الإلكتروني حيث يقوم حاملها باستبدال قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الإلكترونية وذلك على مستوى بنكه والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الإلكترونية، حيث يمكن إعادة شحن الرقاقة بعد نفاذ هذه القيمة (العشي و بوراس، 2018، ص 176).

3.2. مزايا وسائل الدفع الإلكتروني:

تتمثل فيما يلي:

◀ بالنسبة لحاملها:

- استعمالها يحد من التعامل بالفواتير والايصالات المختلفة؛
- تمنح لحاملها إئتمانا لفترة من الزمن ومخاطر سرقتها تقل عن النقود الورقية؛
- السماح لحاملها من الاقتراض لأجل سواء كان من البنك أو من أم الشركة المصدرة (الشورة، 2008، ص 98).

◀ بالنسبة للتاجر: يحقق التاجر الذي يقبل التعامل بالبطاقات حدا كبيرا من الأمان

للحصول على حقوقه من الشركات المصدرة لهذه البطاقات وفي الوقت نفسه لا يملك حق الرجوع إلى التاجر الذي تأخر حامل البطاقة في السداد بالإضافة إلى أن استخدام البطاقات يعمل على ارتفاع نسبة البيع عند التجار (الشورة، 2008، ص 100).

◀ بالنسبة للاقتصاد: يمنع التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن

السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية و قدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية من خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية (النجار، 2008، ص 98).

4.2. عيوب وسائل الدفع الإلكترونية:

تتجلى فيما يلي:

- بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الإقراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء (الحاج و بارك نعيمة، 2010، ص 69).

- بالنسبة لمصدرها: تتمثل أهم العيوب المرتبطة بمصدر البطاقة فيما يلي :

ازدياد عدد حاملي بطاقات الائتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن في تسديد الديون المترتبة عليهم مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة، عدم القدرة على توفير السيولة الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والاقتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيولة البنك.
في حالة ضياع البطاقة، سرقتها، الاحتيال أو التزوير فيها فإن مصدر البطاقة (البنك) هو الذي يتحمل النفقات (الشورة، 2008، ص 112).

3. واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر

أقبلت المنظومة المصرفية الجزائرية التفكير في عصنة وسائل الدفع المتعامل بها حتى يسهل عليها تبني الصيرفة الإلكترونية، و عليه فقد اعتمدت كآلية لتطوير أنظمة الدفع انشاء نظام التسوية الإجمالية الفورية (RTGS) و نظام المقاصة الإلكترونية.

1.3. عصنة أنظمة الدفع في الجزائر

شرعت الجزائر في تنفيذ مشروع أنظمة الدفع سنة 2006 بانطلاق مشروع نظام التسوية الفورية الإجمالية و نظام المقاصة الإلكترونية تفاديا للجوء إلى المعالجة الورقية.

1.1.3. نظام التسوية الفورية الإجمالية RTGS:

أ. تعريف النظام: نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على

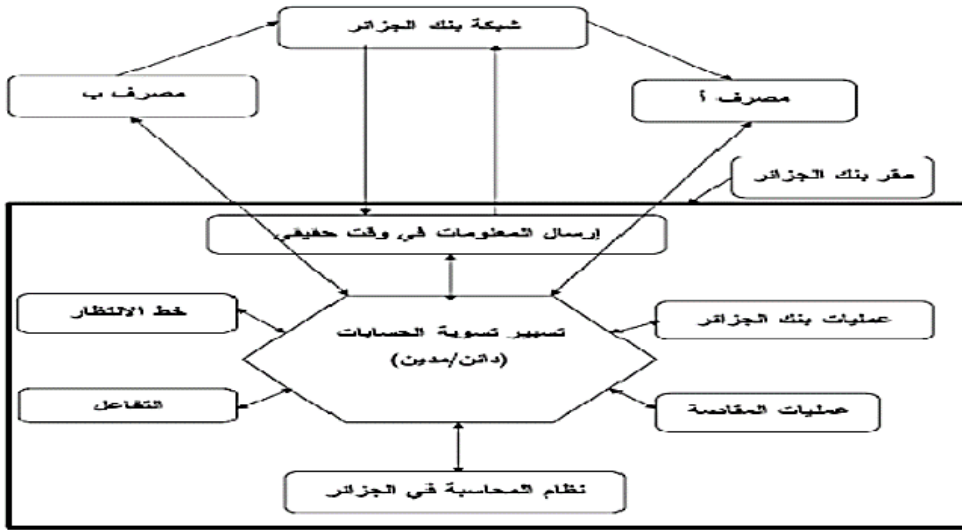
أساس إجمالي، كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف، يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لاسيما من حيث أنظمة الدفع و ذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي.

ب. وظائف النظام:

- مراقبة أوامر الانتظار.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها .
- تخصيص مبالغ المقاصة.
- المعالجة تتم في نهاية اليوم .
- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام، أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

- تلقي و مراقبة صفة الأوامر وملاءمتها .
- إصدار و تلقي الأمر بنظام RTGS.
- متابعة خطوط الانتظار للمشاركين المعنيين مباشرة أو المشاركة غير المباشرة.

الشكل 2: تسوية المبالغ الإجمالية في الوقت الحقيقي



المصدر: (عزة و زويهي، 2011، ص 12)

2.1.3 المقاصة الإلكترونية :

تأسست خدمات المقاصة الإلكترونية عام 1960 ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات الأشخاص أو هيئات أخرى في فروع ولأي بنك في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، (الزين، 2011، ص 3) ومصطلح المقاصة الإلكترونية ذو مفهوم واسع ومرن، حيث تعرف المقاصة الإلكترونية على أنها "نظام لتسوية مدفوعات الصكوك بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة وتسجل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط" (نبيل و منال، 2010، ص 8)

الجدول 1: أهم الاختلافات بين المقاصة الإلكترونية والمقاصة التقليدية.

المقاصة الإلكترونية	المقاصة التقليدية	أوجه المقارنة
■ نظام آلي	■ نظام يدوي	الجهاز
■ اتصال غير مباشر بين أطراف الخدمة	■ اتصال مباشر بين أطراف الخدمة	الاتصال

<ul style="list-style-type: none"> ▪ تسهيل عملية الرقابة من طرف البنك المركزي ▪ تنطوي على عنصر اليقين 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ صعوبة في تنفيذ الرقابة 	الرقابة
<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتم التعامل مع صور بوسائل الدفع 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ يتم التعامل تعويضها بوسائل الدفع 	الأدوات
<ul style="list-style-type: none"> ▪ اختصار الوقت والجهد معا 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا لإتمامها 	الوقت
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تخفيض التكاليف وتنمية الودائع 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ ارتفاع حجم التكاليف لأن كل عملية تعالج على حدى 	التكاليف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تحقيق الأمن والسرعة في تتبع الشيكات وطباعة الكشوفات (كل شيء مسجل إلكترونيا) ▪ تقليل الخطاء 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ تنطوي على مخاطر نقل النقود ▪ خاضعة للأخطاء نظرا للحجم المتزايد للشيكات 	الأمن والأخطار
<ul style="list-style-type: none"> ▪ تقليل عمليات النصب والاحتيال 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ زيادة احتمالات التزوير والغش 	الغش والاحتيال

– ثانيا: عصنة أدوات الدفع في الجزائر:

في إطار تحديث الجهاز المصرفي الجزائري تم انشاء الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM حيث تتكفل هذه الأخيرة بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع.

الجدول 2: عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر

2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
3035	2737	2986	2965	3047	2897	عدد أجهزة الدفع الإلكتروني

Source : SATIM

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطوّر ملحوظ عرفه عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في الجزائر. كما عرف عدد الصرافات الآلية في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة و هو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول 3: تطور عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصرافات الآلية	636	647	543	475	539	570

Source : SATIM

الجدول 4: حجم البطاقات المتداولة في الجزائر سنة 2015

عدد البطاقات العادية المتداولة	941.371
عدد البطاقات الذهبية المتداولة	165.429
عدد بطاقات السحب المتداولة	367.430
مجموع البطاقات المتداولة	1.474.230

Source : SATIM

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نوعا ما عدد معتبر من البطاقات المتداولة لسنة 2015 و لكن رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية لتحديث وسائل الدفع الالكترونية يبقى استعمالها دون المستوى المرغوب و يمكن إرجاع ذلك إلى العديد من العوامل:

- عدم قدرة عدد كبير من العملاء التعامل مع لغة التكنولوجيات.
- تفادي استخدام البطاقة البنكية خوفا من الخطأ التقني.
- عدم توفر السيولة على مستوى الموزعات الآلية.

- محدودية ثقافة التجار الجزائريين، فهم يفضلون التعامل بالسيولة بدلا من البطاقات البنكية من ناحية ومن ناحية أخرى عدم التصريح بأرباحهم للتهرب من الضرائب (عبابسة، 2016، ص 354).

2.3. آفاق وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر

أصبحت المصارف الجزائرية مجبرة على التكيف مع التغيرات و التطورات التي حصلت في المجال المصرفي، و لمواجهة هذه التغيرات المستجدة يقتضي الأمر الاعتماد على بعض النقاط.

1.2.3. النقاط الواجب التركيز عليها لعصرنة القطاع المصرفي

◀ مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي: استفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال نقلت البنوك الجزائرية العديد من التقنيات إلى السوق الوطنية لاسيما منذ 1997، حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي و التعامل بالبطاقات البنكية، إلا أن الفارق بينها و بين البنوك الأجنبية يظل شاسعا غير قابل للمقارنة.

◀ الارتقاء بالعنصر البشري: باعتباره الركيزة الأساسية للإرتقاء بالأداء المصرفي.

◀ تنوع الخدمات المصرفية.

◀ مواكبة المعايير الدولية.

◀ تطوير التسويق المصرفي: فمستوى التسويق المصرفي في الجزائر يكاد يكون منعدما

و هذا راجع لغياب وجود المنافسة المصرفية، ضف إلى ذلك احتكار القطاع العام لهذه المصارف فلا بد على هذه الأخيرة القيام بالدراسات في مجال التسويق و تطبيق ما يتلاءم مع متطلبات العصر.

◀ تفعيل دور الدولة و البنك المركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري.

2.2.3. البنية التحتية اللازمة للصيرفة الالكترونية

- ◀ تطوير شبكة الاتصالات البنكية و استخدامها بما يتلاءم مع تسيير وسائل الدفع و العمليات البنكية .
- ◀ وضع نظام معلوماتي للبنوك يسمح بتوسيع العمليات عن البعد.
- ◀ وضع مقاصة الكترونية بالتنسيق مع البنك المركزي.

4. خاتمة:

بالرغم من الجهود المبذولة في النهوض بالمصارف الجزائرية، إلا أنّ النظام المصرفي في الجزائر لا يزال يعرف تأخرا كبيرا في ميدان الصيرفة الإلكترونية و يوجد فرق شاسع بين ما هو مخطط له و ما هو موجود فعلا في أرض الواقع، حيث لا زالت البنوك الجزائرية تعيش مشاكل عديدة أثناء تقديم الخدمات، مثلا: نقص الكفاءة و عدم السرعة في الأداء، و هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية لتسريع تنفيذ المهام و كذا غياب التعامل بأدوات الدفع الحديثة في السوق الجزائرية.

المراجع:

- أحمد بوراس، و السعيد بريكة. (2014). الأعمال الالكترونية، الأدوات و المخاطر (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- الحاج م. ع. & .، براك، نعيمة. (2010). أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع و الآفاق. مجلة الاقتصاد الجديد. 2، الشورة، ع. ج. (2008). وسائل الدفع الإلكتروني. مصر: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- العياطي جهيدة، و محمد بن عزة. (2017). تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية التحليل الاحصائي حديث الواقع وآفاق تطور الصحافة الالكترونية في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3.

- دنون نبيل، و مرهون منال. (2010). معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية. مجلة العلوم الاقتصادية الجامعية (25).
- زغبة طلال، و شوق فوزي. (2013). أشكال النقد الحديث الاستراتيجي للحد من مشكله نقص السيولة و مجابهة مخاطر الإصدار النقدي. الملتقى الوطني الثالث بعنوان الصيرفة الإلكترونية والتقليدية و متطلبات التمويع الجيد. جامعة أم البواقي.
- سمية عبابسة. (2016). وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع و المعيقات و الآفاق المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية، 6.
- عبد الهادي النجار. (2008). وسائل الدفع الالكتروني. مصر: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- مُجد أمين بن عزة، و جلييلة زويهي. (2011). واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني . الملتقى العلمي الرابع بعنوان عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر- عرض تجارب دولية، .
- معلا ن. (1995). إستراتيجية التسويق في المصارف و المؤسسات المالية (éd. الطبعة الأولى). عمان :مطابع الصفوة.
- منصوري الزين. (2011). وسائل الدفع والسداد الإلكتروني: عوامل الانتشار وشروط النجاح. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر. المركز الجامعي خميس مليانة.
- هارون العشي، و فايزة بوراس. (2018). وسائل الدفع الإلكتروني و دورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 9(3).

دراسة تحليلية وقياسية لأثر العرض النقدي وسعر الصرف على معدلات التضخم في
الجزائر خلال الفترة 1970-2017

**Analytical and Econometric Study of the impact of money
supply and the exchange rate on inflation rates in Algeria
during the period 1970-2017**

ط.د. هواري علي¹

¹ المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، haouari@yaho.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العرض النقدي وسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، وباستعمال نموذج قياسي. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة التكامل المتزامن طويلة المدى تربط ما بين المتغيرات الدراسة، حيث يتم تصحيح اختلالات المدى القصير بنسبة سنوية 10.32% حتى يصل إلى وضعية التوازنية الأجل الطويل، وكما فحصت الدراسة علاقة جرانجر السببية ضمن نموذج متجه الانحدار الذاتي، التي أظهرت على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وسعر الصرف.

كلمات مفتاحية: التضخم، العرض النقدي، سعر الصرف، التكامل المتزامن، الجزائر.
تصنيفات JEL : E31، C13، O55.

Abstract:

This study aims to measure the impact of the money supply and the exchange rate on inflation rates in Algeria during the period 1970-2017. Using a Econometric model; The study concluded that there is a long-term between the relate variables of the study; And the imbalances are corrected in the short term at an annual rate of 10.32% until it reaches the long-term equilibrium position. The

المؤلف المراسل: هواري علي، haouari@yaho.com

paper also examined the Granger Causality showing a two-way causal relationship between the inflation rate and the exchange rate.

Keys words: Inflation; Money Supply; Exchange Rate; Cointegration; Algeria.

JEL Classification Codes: E31; C13; O55.

1. مقدمة:

يعتبر معدل التضخم مؤشر مهم من مؤشرات أداء الاقتصاد ومقياس لمعدلات النمو الاقتصادي لأي دولة، إذ أصبح أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات النقدية لمختلف دول العالم لمعرفة أسبابه ومن ثم تخفيف من حدته، وينجم عن التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية أهمها عرض النقود وسعر الصرف. ولذا يعتبر عرض النقود من المتغيرات النقدية التي يتم التحكم فيها من خلال البنك المركزي والذي له السلطة في مراقبة المعروض النقدي وذلك من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية، أما سعر الصرف ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالاستقرار النسبي، وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحظى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بينها.

والجزائر كغيرها من دول العالم التي ارتبط اقتصادها بظاهرة التضخم المتمثلة في صورة الارتفاع الأسعار، مما فتح جدلا كبيرا حول أسباب التضخم في الجزائر، وبشكل خاص حول أهمية كل من عرض النقود وسعر الصرف في تفسير سلوك هذا المتغير بسبب عدم استقراره من سنة لأخرى.

1.1. الإشكالية: بناء على ما سبق تتمثل إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة

1970-2017؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى بعض التساؤلات الفرعية التي يمكن طرحها حول الموضوع و التي تعد مكملة للإشكالية الرئيسية، وتتمثل فيما يلي:

- ما المقصود بالتضخم، عرض النقود وسعر الصرف؟
- هل توجد علاقة توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين عرض النقود وسعر الصرف ومعدلات التضخم؟
- هل توجد علاقة سببية بين عرض النقود وسعر الصرف اتجاه معدلات التضخم؟

2.1. فرضيات البحث: لدراسة إشكالية الموضوع تم وضع جملة من الفرضيات على النحو

التالي:

- التضخم هو الأسعار المتزايدة، وهذا يعني أن التضخم يتمثل الارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار.
- عرض النقود يشمل جميع الكميات الجديدة إضافة إلى الكميات المتداولة سابقا.
- سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية.
- إن زيادة في كمية النقود المعروضة وتخفيض في سعر الصرف العملة من أهم العوامل المسببة في ارتفاع معدلات التضخم في فترة قصيرة وطويلة الأجل.

3.1. أهمية الدراسة:

تكمن الدراسة أهمية بالغة نظرا للأهمية والمكانة الكبيرة التي حظيت بها ظاهرة التضخم في مسرح الفكر الاقتصادي من جهة، و من جهة ثانية لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، وذلك باستخدام أساليب القياس الاقتصادي، خاصة أن العرض النقدي و التخفيض في سعر الصرف العملة من الأسباب المباشرة لنشأة الموجات التضخمية في الإقتصاد الجزائري.

2. أدبيات الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع لأثر العرض النقدي و سعر الصرف على معدلات التضخم، وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت الدراسات بين العربية والأجنبية، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها، وهذا ما وهذا ما يمكن توضيحه لأهم الدراسات السابقة:

- دراسة (داغر و الصويجي، 2010): تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الإقتصادي الليبي خلال الفترة 1990-2008، باستعمال التكامل المشترك واختبار السببية، وتشير نتائج الدراسة أن التغيرات في نمو عرض النقود و سعر الصرف الدينار الليبي مقوما بالدولار الأمريكي (تخفيض العملة)، تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في نمو معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

- دراسة (Wimanda, 2011): أثر انخفاض أسعار الصرف ونمو العرض النقدي على التضخم في اندونيسيا خلال الفترة جانفي 1980 إلى غاية ديسمبر 2008، باستخدام نموذج TAR، وتشير النتائج الرئيسية للدراسة أنه لا يوجد تأثير عتبة انخفاض سعر الصرف على التضخم، بينما وجود تأثير على التضخم المرتفع عند زيادة نمو عرض النقود بنسبة تصل إلى 7.1%، و معتدل عند نمو عرض النقدي بنسبة

تتراوح ما بين 7.1 % إلى 9.8%، ويكون التضخم منخفض عندما ينمو عرض النقدي بـ 9.8%.

- دراسة (بن عيسى، 2014): العلاقة بين النقود والأسعار في اقتصاد دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة 1970 – 2013، باستخدام التكامل المشترك، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر وتونس، مما يدل على أن التضخم في هذه الدول ظاهرة نقدية، أما بالنسبة للمغرب فأسعار الواردات تفسر الجانب الأكبر من تغيرات مؤشر أسعار الإستهلاك، وهو ما يؤكد أن التضخم المستورد هو المصدر الرئيسي لارتفاع الأسعار المحلية في المغرب.

- دراسة (دريبي، 2016): أثر العمق المالي و معدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، باستعمال نموذج VECM، والنتائج أشارت إلى وجود تكامل مشترك بين العمق المالي وبين معدل التضخم، وكذلك بين معدل سعر الصرف و معدل التضخم، وأن هناك علاقة سببية تنبئة من العمق المالي ومعدل سعر الصرف إلى معدل التضخم في الأجلين القصير والطويل.

- دراسة (فوزي شوق، 2018): قياس وتحليل اتجاه السببية والأثر بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2016 في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، باستعمال إختبار السببية لغرانجر، وتوصلت الدراسة أن المتغيرات الخارجية (عرض النقود، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي) تفسر معدل التضخم في الجزائر بنسبة كبيرة جد، أي تمثله أحسن تمثيل.

على ضوء ما سبق يتضح تباين نتائج الدراسات التطبيقية، وهذا حسب طبيعة اقتصاد البلد، وأيضا حسب المتغيرات المستخدمة في النموذج والمنهجية والعينة.

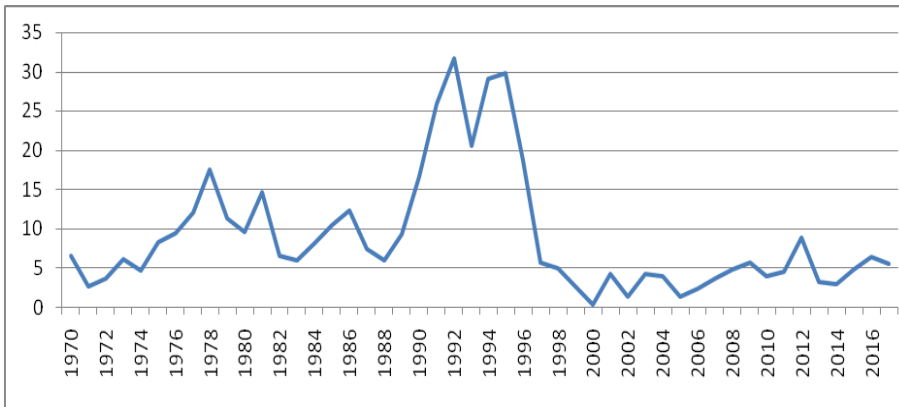
3. التحليل الوصفي لتطور معدلات التضخم، تطور معدل نمو الكتلة النقدية وسعر الصرف

1.3. التضخم:

التضخم لغة يستعمل للدلالة على الزيادة والانتساع وعلى الشيء الغليظ والكبير والعريض والواسع فهو يستعمل في كل هذه المعاني. (موسى، 14 ديسمبر 2017، صفحة 3)

أما اصطلاحاً فهو مصطلح اقتصادي فيعبر على أنه " الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات والملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية ". (شلوفي، 2017، الصفحات 23-24)، وإن تقييم القدرة الشرائية يرتكز من جهة على تطور الأسعار (التضخم) ومن جهة أخرى على تطور الأجور، وكما أن تمرکز الإستهلاك حول المواد الغذائية يفسره ارتفاع المستوى العام للأسعار، هذا الأخير يؤثر بدرجة كبيرة على ذوي الدخل المنخفض. ونوضح في الشكل البياني الآتي تطور لمعدلات التضخم السنوية في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، وكما يمكن تقسيم هذه الفترة في تحليل لتطور معدلات التضخم السنوية على مرحلتين:

الشكل 1: تطور معدلات التضخم السنوي خلال الفترة 1970-2017 الوحدة (%)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتقاداً على معطيات البنك العالمي

- مرحلة الإقتصاد الموجه (الفترة 1970-1989): عرفت معادلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانيات، حيث تم تسجيل معدل التضخم بلغ 15 % سنة 1978 و 14.7 % سنة 1981، ورغم التراجع الذي عرفه معدل التضخم خلال الفترة 1982-1984 بسبب نظام تحديد الأسعار، إلا انه عاد للارتفاع من جديد ليبلغ ذروته في سنتي 1985 و 1986 حيث بلغ 10.5 % و 12.3 % على التوالي، وذلك بسبب الاختلالات التي أحدثتها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، بالإضافة على الإصدار النقدي وتحرير المزيد من الأسعار لمواجهة عجز الميزانية وهذا نتيجة لانهيار اسعار البترول سنة 1986، ثم تراجعت معدلات التضخم نسبيا بعد ذلك حيث بلغت 7.5 % و 5.9 % خلال سنتي 1987 و 1988، مما يدل على أن نوع التضخم السائد هو التضخم المكبوت نتيجة نظام الأسعار المنتهج خلال هذه الفترة. (مخاليف، 2016، صفحة 156)

- مرحلة الإقتصاد السوق الفترة (1990-2017): فقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كما هي موضحة في الشكل أعلاه رقم (01)، حيث يلاحظ ارتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ 17.9 % سنة 1990، ليرتفع إلى 25.9 % سنة 1991، ثم إلى 31.7 % سنة 1992 (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة)، أما في سنة 1993 عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب 20.5 %، لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع من جديد سنتي 1994 و 1995 إلى 29 % و 29.8 % على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والانتقال نحو اقتصاد السوق، وكما عرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي

تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، وليشهد بعد ذلك انخفاض معدل التضخم إلى 18.7% سنة 1996 ثم إلى 5.6% سنة 1997. ولكن وعودة ارتفاع أسعار المحروقات إبتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من وضعية المالية مريحة على هذه الفترة، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي وتحلص من عبء المديونية والتحكم التدريجي في ظاهرة التضخم بواسطة السياسة النقدية، أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، إذ وصلت معدلات التضخم أدنى مستوياتها حيث بلغت 3.6% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2004-2010. ومع انتهاج الدولة لسياسة توسعية ذات طابع كينزي عرف معدل التضخم ارتفاع محسوس يرجعه المحللون إلى زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية، وكتلة الأجور التي عرفت نوع من التطور ترتب عنه صدمة جديدة للطلب والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار، بسبب عدم مرونة العرض على المدى القصير للعديد من المواد الاستهلاكية إذ وصل معدل التضخم إلى 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% في 2011. أما الفترة ما بين 2013-2017 سجل مستويات معدل التضخم تراجع حيث لم يتجاوز معدل 6%، حيث قام البنك المركزي بإدخال أداة جديدة للسياسة النقدية منذ جانفي 2013 وهي استرجاع السيولة لـ 6 أشهر بمعدل 1.5% بهدف تعزيز أدوات السياسة النقدية لامتناس السيولة ومن ثم تخفيض مستوى التضخم، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي خاصة في ظل الظروف المتميزة بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض أسعار البترول.

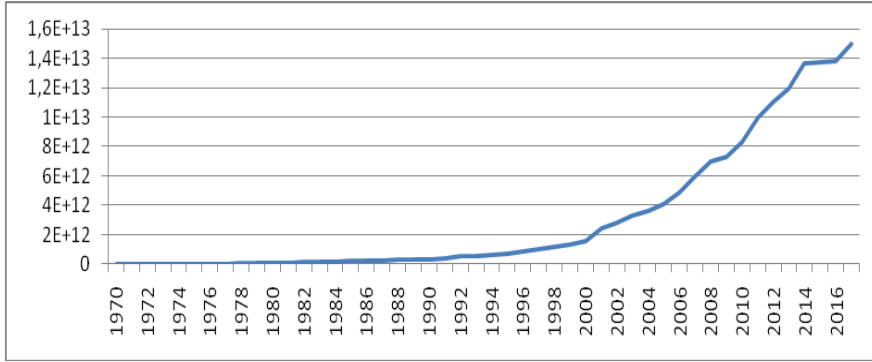
2.3. الكتلة النقدية:

يقصد بها تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة، والتي يتم تحديدها عادة من طرف السلطات النقدية، وعليه فإن عرض النقود يتمثل في كافة الأشكال النقود التي يجوزها الأفراد والمؤسسات، وتختلف أشكالها بمدى التطور الإقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في

البلد، (حولية، 2018، صفحة 158)، ففي الجزائر يتكون عرض النقد من عرض الضيق (M_1) وهي مجموعة الأدوات المالية الشديدة السيولة، التي يمكن استخدامها في أي لحظة لتسوية أية مبادلة، وتشمل الودائع تحت الطلب للمتعاملين غير البنكين في البنوك الابتدائية في الحسابات البريدية الجارية، ثم نجد عرض النقد بمعناه الواسع (M_2) والتي تشمل بالإضافة إلى عرض النقد الضيق (M_1) شبه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل والودائع الادخارية في البنوك التجارية، أما سيولة الاقتصاد (M_3) فهي تشمل إضافة إلى M_2 الأدوات المالية غير المؤكدة، أي مجموعة الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات. (موساوي و زيرار، 2012، صفحة 33)، ونوضح في الشكل البياني الموالي تطور المعروض النقدي خلال الفترة 1970-2017:

الشكل 2: تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع خلال الفترة 1970-2017 (بالأسعار

الجارية للعملة المحلية)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على معطيات البنك العالمي

إن الكتلة النقدية في الجزائر، شهدت تطورا كبيرا خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت من 343.3 مليار دينار سنة 1970 لتصل إلى 1103.3 مليار دينار سنة 1990، وهذا الحجم يفسر بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ثم وصلت إلى 1390 مليار دج سنة 1999، والملاحظ أن الكتلة النقدية ظلت

تنمو بكترة إلا أن نموها عرف تقريبا استقرار من عقد إلى آخر، والسبب في ذلك يعود لمحاولة التحكم في التضخم، خاصة في الفترة 1990 – 1999، وعرفت سنة 2000 نموا متزايدا للكتلة النقدية، التي انتقلت من 2022.5 مليار دج عام 2000 إلى 2473 مليار دج سنة 2001، ويرجع إلى عاملين أساسيين: الزيادة في الأرصدة الخارجية، والانطلاق في تنفيذ برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية في أبريل 2001، حيث خصص له مبلغ بجوالي 07 مليار دولار (حوالي 525 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات. (جليط، 2016، صفحة 98)

ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2010 عرفت هذه الفترة تذبذب في معدل تغير عرض النقود، حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173 مليار دج وبمعدل نمو قدر بـ 3.1% مقارنة مع سنة 2008 وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب، وبهذا استمر العرض النقدي في الارتفاع بمعدلات ضعيفة مقارنة مع السنوات السابقة، حيث وصل إلى 10230 مليار دج سنة 2014 أي بمعدل نمو قدر بـ 8% مقارنة مع سنة 2012. (جليط، 2016، صفحة 99)

أما الفترة 2015 – 2016 عرفت نمو العرض النقدي شبه معدوم حيث بلغ 0.29% بسبب الانخفاض الحاد في ودايع قطاع المحروقات، وفي سنة 2016 عرفت كتلة النقدية نمو ضعيف، بسبب انخفاض في ودايع القطاعات خارج المحروقات (-3.2)، بينما ارتفعت ودايع قطاع المحروقات بنسبة 2.6%. (بنك الجزائر، 2017، صفحة 129)

أما سنة 2017 نمت الأرصدة النقدية وشبه النقدية بـ 8.3% والسبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بنسبة تقارب 65% إلى الودائع

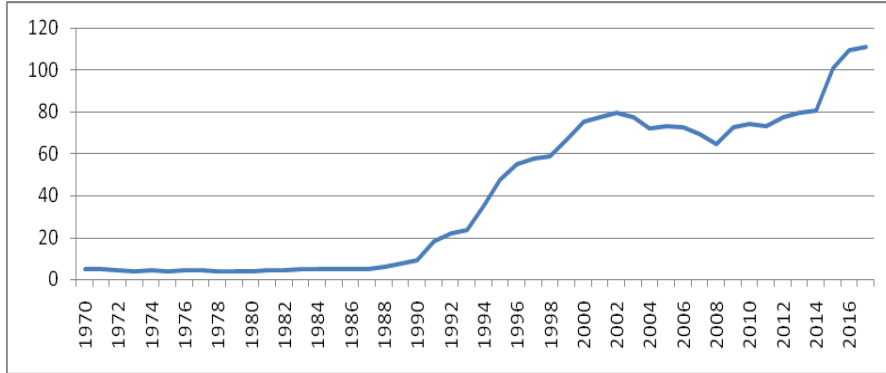
الشركة الوطنية للمحروقات التي استفادت في أواخر 2017، من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دج). (بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي سنة 2017، 2018، صفحة 122)

3.3. سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين، كما ينظر إليه من زاوية أخرى أن سعر الصرف هو عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية. (زدون و بن جدو، 14 ديسمبر 2018، صفحة 07) ونوضح في الشكل البياني التالي تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-2017 :

الشكل 3: تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-

2017



المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على معطيات البنك العالمي

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أنه خلال الفترة 1970-1986، ثبات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث كانت سياسة سعر الصرف تتماشى مع النهج الاقتصادي المتبع وهو مركزية القرارات، إن لم نقل أن هذه السياسات كانت مهمشة لأن الدينار كان مجرد وحدة حساب، ومع حلول سنة 1988 استرجعت سياسة الصرف مكانتها

من خلال تخصيص عملات أجنبية للبنوك الأجنبية، وبعد سنة 1990 كانت القفزة نوعية لهذه السياسة بالاتجاه إلى المرونة نوضحها من خلال المراحل التالية: (زدون و بن جدو، 14 ديسمبر 2018، الصفحات 10-11)

- الفترة 1993-1990: سادها نظام الربط إلى سلة من العملات، ورفع سعر صرف دينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (تخفيض قيمة الدينار الجزائري) وذلك في إطار تحرير سعر صرف الدينار الجزائري بالاتفاق مع الصندوق النقد الدولي، حيث أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار كان يساوي 9 دينار للدولار الواحد سنة، ليقفز سنة 1993 إلى 23.4 دينار للدولار الواحد، أي أن الدينار فقد نسبته 160% من قيمته.

- الفترة 1994-1995: سادها نظام جلسات التثبيت، ونلاحظ أن بنك الجزائر واصل تخفيض قيمة العملة حيث بلغ سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في سنة 1994 قيمة 35.1 دينار للدولار الواحد، ثم ارتفع إلى 47.6 دينار للدولار الواحد سنة 1995.

- الفترة 1996-2017: سادها نظام التعويم المدار، خلال هذه الفترة واصل بنك الجزائر اعتماد سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 2002 مسجلا قيمة 72.30 دينار للدولار الواحد، أما أعلى قيمة بلغها سعر الصرف سنة 2004 بقيمة 79.69 دينار للدولار الواحد، كما شهدت هذه الفترة دخول عملة جديدة في المعاملات الدولية عن الاتحاد الأوروبي الذي أصبح ينافس الدولار الأمريكي، مما أدى إلى تراجع قيمته مقابل عملات دولية أخرى، وفي سنتي 2007 و 2008 شهد تحسن في قيمته ليتراوح ما بين 69.29 و 64.58 دينار للدولار الواحد، نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار النفط والذي كان له انعكاسات من حيث إيرادات الميزانية واحتياطياتها من العملة الصعبة، غير أنه عاود الانخفاض بصورة مستمرة من سنة 2009 إلى 2013 لينخفض بـ 8 % مقارنة بسنة 2008، أما الفترة 2014-2017 وصل دينار الجزائري سقوطه الحر مقابل الدولار

الأمريكي لمستوى غير مسبوق منذ الاستقلال بنسبة انخفاض 26.12 % أي حوالي 110.97 دج مقابل واحد دولار أمريكي، ويعود هذا التراجع الكبير كنتيجة لتدهور أساسيات الاقتصاد وهي انخفاض اسعار البترول في الأسواق العالمية.

4. الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي وسعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر 1.4. تحديد متغيرات الدراسة:

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة تعتمد على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية ما ذكرناه سابقا. واستخدمت هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة في البنك الدولي WDI، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2017. أما نموذجنا سوف يأخذ الشكل التالي:

$$TINF = b_0 + b_1 (TCH) + b_2 (M2) + \varepsilon_i$$

حيث:

المتغير التابع:

TINF: معدل التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

المتغيرات المفسرة:

TCH: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة).

M2: نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (% سنويا).

ε_i : الأخطاء العشوائية.

2.4. نتائج الدراسة:

1.2.4. دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المحددة:

لغرض تفادي نتائج مضللة والانحدار الزائف، يتم دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لتحديد درجة تكاملها، وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والمستخرجة من برنامج Eviews 9 كما يلي:

الجدول 1 : نتائج اختبار ADF لاستقرارية المتغيرات

درجة التكامل	عند الفرق الأول		عند المستوى		التأخرات	المتغيرات
	بدون الاتجاه العام والثابت	الاتجاه العام والثابت	بدون الاتجاه العام والثابت	الاتجاه العام والثابت		
I(1)	6.49 -	6.38 -	1.38 -	2.26 -	1	TINF
I(1)	3.82 -	4.59-	1.59	2.06 -	1	TCH
I(1)	7.89 -	7.72 -	1.38 -	2.33 -	1	2M

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتغيرات غير مستقرة في مستواها $I(0)$ بالنظر إلى القيمة المطلقة الإحصائية المحسوبة (T_c) أقل من قيمتها الحرجة عند مستوى معنوية (10 %، 5% و 1%)، وأنه عند استخدام الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة، تبين أنه رفض الفرضية العديمة وقبول الفرضية البديلة، بعدم وجود جذر أحادي، أي أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى.

2.2.4. إختبار التكامل المتزامن:

بما أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، فإن تكاملهما من نفس الدرجة يعني احتمال وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه السلاسل، ولتأكد من ذلك سنقوم بتطبيق اختبار Johansen and Juselius، لكن قبل القيام بذلك لابد من تحديد درجة التأخير الذاتي VAR التي توافق أصغر قيمة لمعيار (Akiake) و (Schwarz).

الجدول 2: تحديد درجة التأخر لاختبار جوهانسن للقيمة الذاتية

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-122.0765	NA	0.059113	5.685295	5.806944	5.730408
1	-2.982450	216.5346*	0.000397*	0.681020*	1.167618*	0.861474*
2	1.404376	7.377844	0.000493	0.890710	1.742255	1.206504
3	6.038881	7.162416	0.000611	1.089142	2.305635	1.540276
4	13.53614	10.56432	0.000674	1.157448	2.738889	1.743923

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

تبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه رقم (02) أن درجة التأخير هي أصغر قيمة وفقا

لمعياري (Akiake) و (Schwarz) وهي درجة التأخير (01).

الجدول 3: إختبار علاقة التكامل المتزامن لـ Johansen للقيم الذاتية

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.326152	32.53559	29.79707	0.0236
At most 1	0.267623	14.37705	15.49471	0.0732
At most 2	0.001084	0.049872	3.841466	0.8233

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

أظهرت النتائج اختبار جوهانسن رفض الفرضية العدمية، حيث أن إحصائية جوهانسن

أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، وهذا يعني قبول فرضية توجد علاقة

التكامل المشترك واحدة، ويعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

فذلك يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين معدل التضخم و كل من المتغيرات (M2، TCH)، أي أن معدل التضخم (متغير التابع) يتكامل مترامنا مع باقي متغيرات الدراسة (متغيرات المستقلة)، الشيء الذي يقر على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذج المدروس، وهي تظهر سلوكا متشابها مما يعني ذلك أنها لا تبتعد عن بعضها البعض كثيرا في المدى الطويل.

3.2.4. تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM:

وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ VECM، كانت نتيجة التقدير للعلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل كما هو مبين أدناه:

نتائج تقدير النموذج VECM

$$D(TINF) = - 0.1032*(TINF(-1) + 0.002*TCH(-1) + 1.579*M2(-1) - 0.456) + 0.130*D(TINF(-1)) - 0.0015*D(TCH(-1)) + 0.024*D(M2(-1)) + 0.004$$

$$DW= 2.39 \quad R^2=13.07 \% \quad N=46$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

- تظهر معلمة حد تصحيح الخطأ (ECT) معنوي عند 5% وذات إشارة سالب (-0.1032)، وهو ما يثبت أن سلوك معدل التضخم قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سنة حتى يصل إلى وضعية التوازنية على الأجل الطويل. وإذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنة من خلال المعطيات) تعديل ما يزيد على 10.32% من اختلال توازن معدل نمو التضخم.

- الإشارة السالبة لمعاملات لكل من نمو العروض النقدي ومعدل التضخم في الفترة السابقة على المدى الطويل، تدل على العلاقة العكسية بين معدل التضخم و هذه المتغيرات وهذا غير متوافق مع النظرية الاقتصادية.
- الإشارة الموجبة لمعاملات كل من نمو العروض النقدي ومعدل التضخم في الفترة السابقة في المدى القصير تدل على العلاقة الطردية بين معدل التضخم و هذه المتغيرات وهذا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، خاصة معلمة نمو العرض النقدي والذي يتوافق مع مدرسة النقديين التي تؤكد أن زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.
- الإشارة السالبة لمعلمة سعر الصرف في المدى القصير والطويل الأجل تدل على العلاقة العكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف والتي تتلائم مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الزيادة في التكاليف وفي الأسعار المواد الاستهلاكية الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل عملاء الشركاء التجاريين يؤدي إلى ارتفاع العام للأسعار المحلية.

4.2.4. اختبار السببية لأنجل غرانجر:

يستخدم اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرين وذلك بالاعتماد على سببية غرانجر، وقد تم تحديد درجة التأخير $P=1$ ، وسيتم توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج اختبار السببية لأجل غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/19/19 Time: 22:18			
Sample: 1970 2017			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCH does not Granger Cause TINF	47	2.94090	0.0934
TINF does not Granger Cause TCH		7.12259	0.0106
M2 does not Granger Cause TINF	47	0.17313	0.6794
TINF does not Granger Cause M2		0.19937	0.6574
M2 does not Granger Cause TCH	47	1.27618	0.2647
TCH does not Granger Cause M2		1.35684	0.2504

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

يتم تحديد وجود علاقة سببية من عدمها بين متغيرين بناء على معنوية الاحتمالية وقد تم التوصل إلى وجود علاقة سببية ذو اتجاهين من سعر الصرف باتجاه معدل التضخم، ومن معدل التضخم اتجاه سعر الصرف عند مستوى معنوية 10 %، نستنتج في النهاية، أن اختبار السببية انتهى بأن سعر صرف في الأجل القصير يؤثر في معدل التضخم، أي أن تخفيض في العملة يمكن أن يقوي الضغوط التضخمية.

5. نتائج الدراسة: من خلال التحليل الاقتصادي والقياسي توصلت الدراسة إلى مجموعة من

النتائج:

- أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح لعرض النقود على مستويات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، خاصة في مرحلة التسعينات بالتزامن مع المستويات المتدنية لأسعار البترول كان لها اثر البالغ في عدم المقدرة على إحداث التوازن المطلوب، حيث عمدت الجزائر إلى معالجة الضغوطات الاجتماعية وتغطية العجز المتواصل في

الموازنة العامة إلى زيادة الإصدار النقدي مما انعكس على في تسجيل معدلات مرتفعة في معدلات التضخم.

- وجود فائض في نمو عرض النقود خاصة مع بداية سنة 2000 بسبب عودة ارتفاع أسعار المحروقات أضفى نوعا من وضعية المالية مريحة على هذه الفترة، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي والذي يعود أساسا إلى السياسة المالية التوسعية.
- نشير كذلك في هذا الصدد إلى أن التخفيضات التي قامت بها الجزائر في سعر الصرف الرسمي بداية التسعينات أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم، إذ يعتبر التخفيض في سعر صرف العملة أحد العوامل القوية لحدوث تسارع في معدلات التضخم المحلي.
- تسجيل معدلات التضخم مرتفعة في الآونة الأخيرة تتحكم فيها متغيرات خارجية أكثر منها محلية، وهو ما يشكل خطرا أو تهديد للاقتصاد الوطني.
- أثبتت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ويمكن تفسير ذلك أن زيادة الكتلة النقدية خاصة في بداية التسعينات والتخفيض في سعر صرف العملة أحد العوامل القوية لحدوث تسارع في معدلات التضخم المحلي.

6. المراجع:

- Wimanda, R. E. (2011). The Impact Of Exchange Rate Depreciation and The Money Supply Growth On Inflation: The Implementation Of The Threshold Model. *Bulletin of Monetary, Economics and Banking* , 1-24.
- أسماء مخاليف. (2016). محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة دوال الإستهلاك . كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر .
- الطاهر جليط. (2016). دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر. *مجلة البديل الإقتصادي* ، 03 (02)، 93-107.
- أمينة بن عيسى. (2014). العلاقة بين النقود والاسعار دراسة قياسية في الجزائر - تونس - المغرب (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي لبنك الجزائر سنة 2016. الجزائر.
- بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي للتطور الإقتصادي والنقدي لبنك الجزائر سنة 2017. الجزائر.
- جمال زدون، و عائشة بن جدو. (14 ديسمبر 2018). العلاقة بين سعر الصرف والتضخم المستورد دراسة قياسية 1980-2013. (الصفحات 1-17). بسكرة: جامعة مُجَّد خيضر.
- حيدر عباس دربي. (2016). أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014). *مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية* ، 06 (02)، 8-24.
- سهام موسى. (14 ديسمبر 2017). دور قناة المباشرة للاسعار في انتقال التضخم المستورد إلى الإقتصاد الجزائري. مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول أثر التضخم المستورد على الإقتصاد الجزائري (الصفحات 1-12). بسكرة: جامعة مُجَّد خيضر.

- عمير شلوفي. (2017). التضخم والنمو الإقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
- مُجد محمود داغر، و رمضان الصويغي. (2010). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الإقتصاد الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، 1-15.
- مُجد موساوي، و سمية زيرار. (2012). دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 1970-2009. مجلة الإقتصاد والمجتمع ، 08 (08)، 31-49.
- يحي حولية. (2018). تطور المعروض النقدي وأثره على القطاع الخاص في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015. مجلة الباحث الإقتصادي ، 06 (02)، 152-173.

القرض البنكي كوسيلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر

-دراسة حالة بنك CPA بمغنية-

Bank loan as a means of financing investment projects in Algeria

Case Study- CPA Bank of Maghnia-

أوبختي نصيرة¹، بوشيخي عائشة²، بوشيخي فاطمة³

¹ معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بمغنية (الجزائر)، nassiraoubekhti@yahoo.fr

² كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان (الجزائر)، bouchikhiaicha@yahoo.fr

³ كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان (الجزائر)، fati_ge@live.com

ملخص: يعد تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية لما له من دور فعال في تنمية الاقتصاد الوطني باعتبار المشاريع الاستثمارية تعمل على تخفيض معدلات البطالة وتنمية المواهب و المهارات و تشغيل رؤوس الأموال، الا أن تمويل المشاريع الاستثمارية يرتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي الى تدهور البنوك، لهذا تعمل هذه الأخيرة على اجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من أجل التنبؤ بمهذه المخاطر و محاولة تفادها، أو تقليلها و هذه الدراسة تختلف من بنك لآخر. و تهدف هذه الدراسة الى توضيح الاجراءات العملية التي تتخذها البنوك في منح القروض الاستثمارية و درجة المخاطر التي يتحملها البنك، من خلال دراسة تطبيقية حول دراسة أهم و أغلب القروض التي يتعامل بها بنك CPA بمغنية مع زبائنه، كما تم توضيح كيفية دراسة طلب قرض من طرف البنك، و توصلت الدراسة الى أن للبنك دور مهم في تمويل و تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية و الأفراد، حيث تقوم بدراسة تحليلية دقيقة تسمح بتقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة و التنبؤ بها مستقبلا، و هذا ما يضمن تقليل المخاطر و نجاح المشاريع.

الكلمات المفتاحية: القروض البنكية، التمويل، المشاريع الاستثمارية، المخاطر، بنك CPA.

تصنيفات JEL: N17، G21

Abstract :

The financing of investment projects is one of the most important services carried out by commercial banks because it has an effective role in the development of the national economy as investment projects are working to reduce unemployment rates, develop talents and skills and operate capital. However, financing of investment projects is linked to many risks that may lead to the deterioration of banks, so the latter is conducting studies using many methods to predict these risks and try to avoid, or reduce and this study varies

from bank to bank.

The study aims at clarifying the practical measures taken by banks in granting investment loans and the degree of risks borne by the bank through an applied study on the study of the most important and most of the loans that CPA Bank-Maghnia-with his clients. The study found that the bank has an important role in financing and meeting the needs of economic institutions and individuals. It conducts a careful analytical study that allows for the assessment and diagnosis of the financial situation of the borrower institutions and forecasting them in the future.

Keywords : Bank Loans, Finance, Investment Projects, Risk, CPA Bank.

JEL Classification Codes : N17, G21.

المؤلف المراسل: أوبختي نصيرة: nassiraoubekhti@yahoo.fr.

1. مقدمة :

لقد أصبحت البنوك ضرورة من الضرورات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها أمة من الأمم أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها فمن دونها لا يمكن للمؤسسة مهما كانت طبيعة عملها أن توصل نشاطها الإنتاجي أو التجاري، ومن المعروف أن نشأة البنوك ارتبطت بما تشهد الاقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا، وهذا التكامل والتلاحم العضوي يجسد ليس فقط نشأة البنوك وإنما اكتسابها لوظائفها المختلفة وتباين أدوارها من مرحلة تنمية لأخرى. ولعل أبرز العمليات البنكية، تجد القروض التي تعد أحد مصادر التمويل سواء للأفراد أو المؤسسات أو الدولة، ويتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة

كما لها دور في الاستثمار الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الاقتصاد العام لأي مؤسسة ما أو في أي بلد معين كما يسمح بخلق مناصب شغل كما يعتبر الاستثمار الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد، والإشكالية المطروحة هنا هي: هل القروض البنكية في الجزائر تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية؟ مع دراسة حالة بنك CPA بمغنية.

والهدف من هذا البحث هو التعرف على البنوك والقروض وعلاقتها بعملية التمويل الاستثماري.

2. الإطار النظري حول دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية

1.2. عموميات حول القروض البنكية :

1.1.2. مفهوم القروض و مصدرها و أهميتها :

أ. مفهوم القروض: القرض هو عملية مالية يضع من خلالها المقرض "الدائن" مبلغ مالي تحت تصرف المقرض "المدين" بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة، الضمانات، طريقة التسديد، كما تعرف على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال والفوائد، ومن هنا يمكن استنتاج أن القرض مبني على كل من: الثقة، عنصر الزمن، سعر التسديد، عنصر المخاطرة. (حلبوس، 2009، صفحة 32)

ب. مصادرها:

الإيداعات البنكية: مند ظهور البنوك الخاصة التي تمول النشاطات الجارية المعرفية بحيث تشكل وسائل نقدية.

الورقة المصرفية: هي وسيلة قرض عند أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

الحساب البنكي: إن العلاقة بين البنك والزيون تكون مدونة في وثيقة لكشف العمليات ولها قسمين أحدهما للمدفوعات والآخر للحسابات ويسمى الحساب، بعد كل عملية تقارن بين الجانب الدائن ومجموع الجانب المدين.

السوق النقدية: تحدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض ويتم بتقديم الزيون طلب يجد مقدار القرض ليلقى بعدها إشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه. (عبد المطلب، 2000، صفحة 103)

ج. أهمية القروض البنكية:

- القرض يسهل تراكم المال.
- تساعد القروض على الزيادة في استخدام الموارد.
- القروض تزيد من الدخل القومي وزيادة أرباح المنتجين.
- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق دفع سعر الفائدة. ويشكل بذلك عنصر من الإنكماش الاقتصادي.
- القضاء على القوى التضخمية، ومحاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي.
- يسمح القرض بالاستعمال الأفضل لرؤوس الأموال. (المحجوب، 1997، صفحة 487)

2.1.2. أنواع القروض :

يمكن تصنيف القروض إلى قروض مضمونة وغير مضمونة. وقد تكون الضمانات مادية أو شخصية، كما أن الضمانات المادية تحتوي العديد من الأشكال كالسلع والأوراق التجارية وهي المنقولة، أما غير المنقولة كالعقارات والتي تفضلها البنوك في غالب الأحيان لسهولة تقييمها وثبات قيمتها. ويمكن تقسيم القروض:

حسب القطاعات التي تمنح لها	حسب آجالها
-قطاع الخدمات، النقل، السياحة والفنادق	- قروض قصيرة الأجل
-قطاع الصناعة والزراعة	- قروض متوسطة الأجل
-قطاع التجارة العامة	-قروض طويلة الأجل
- قطاع الإنشاءات	

ولكن التصنيف الشائع والمنتشر هو:

- الائتمان المصرفي المباشر : ويمنح من خلال دفع مبالغ نقدية مباشرة للمقرض
- الائتمان غير المباشر : لا يقدم البنك مبالغ وإنما يلتزم البنك اتجاه طرف ثالث بالدفع في حالة عدم التزام العميل المستفيد (شبيب، 2012، الصفحات 196-197)

3.1.2. منح القروض :

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحة بداية من دراسة ملف الطلب انتهاء بإبلاغ العميل بالقرار وهذه هي الخطوات التي تمر بها عملية منح القروض من طرف البنك:

- البحث في القروض وجذب العملاء: وتكون المبادرة من البنك في جذب العملاء، والبحث عن القرض لتسويق القروض.
- تقديم طلبات الإقراض: تقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحساب الآلي لتكون بنك معلومات.
- فرز والتصور المبدئي: تبدأ عملية الفرز مباشرة بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية المقبولة منها، بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة الدولة المتبعة.
- التقييم: وهذه الخطوة يتم تحديد نتائج التحليل والاستعلام ووضع تقديم للمنافع والتكاليف وفقا لمعايير التقييم المعترف بها من طرف البنك.

- التفاوض: تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلف الممكن التفاوض عليها لمقابلة احتياجات العمل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه كذلك، ويتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العملية (القرض).
- اتخاذ القرار والتعاقد: بعد عملية التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد بدون فرض شروط أخرى
- سحب القرض تنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: هنا يتم سحب القرض من طرف العميل ويتم ذلك بمتابعة القرض لضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية.
- استرداد الأموال (سدادة القرض أو تحصيله) : يتم استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق.
- التقييم اللاحق: هذه مهمة بالنسبة للبنك لمعرفة ما إذا كانت الأهداف المسطرة تم تحقيقها وتحديد نقاط الضعف لتفاديها.
- المعلومات: المتمثلة في إدخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات لاستخدامها في السياسات المستقبلية. (شبيب، 2012، صفحة 104)

4.1.2. سياسة الإفراض البنكية :

أ. العناصر المحددة لمنح القروض:

يعتمد الائتمان على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح الائتمان وهناك عوامل يمكن السيطرة عليها وأخرى لا يمكن ذلك. بحيث تلعب الإدارة العليا دورا في وضع خطة إستراتيجية تحدد فيها السياسة الإقراضية للبنك، وتختلف إدارة القروض من البنك إلى آخر وفق الأهداف ومجال تخصص البنك وحجم رأسماله والبيئة المحيطة به بالإضافة إلى حجم البنك ومكونات الأصول والخصوم، الربحية، مهمة البنك وغيرها من العناصر، ويمكن تقييم العوامل والعناصر التي تحدد طبيعة السياسة الإقراضية إلى:

المجموعة الأولى: العوامل الخاصة بالبنك:

- المركز الإئتماني للبنك.
- السياسة الإئتمانية للبنك والهيكلة الاقتصادي وسياسة البنك وأنواع القروض المطلوبة.
- مستوى اتحاد القرار في منح القروض والتسهيلات المصرفية والتوسع في استخدام التكنولوجيا
- تكاليف منح القروض والمصاريف الإدارية الأخرى والجدوى الاقتصادية من منح القروض.
- معايير منح التسهيلات الائتمانية، شروط وإجراءات وخطوات الحصول على التسهيلات الائتمانية.

المجموعة الثانية: العوامل الخارجية

- التعليمات والتوسيعات القانونية والأنظمة والشروط الصادرة من البنك المركزي.
- العوامل الاقتصادية هن رواج وكساد وأزمات اقتصادية.

-العوامل السياسية وأهمها الاستقرار السياسي

المجموعة الثالثة: العوامل الخاصة بالعملاء:

-حدائة عمل الشركة أو العميل

-طبعة العملاء وعدم توفر البيانات عن نشاط العميل

-درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك بسبب العميل

-تحديد أهلية المقترض وكفاءة أعماله وملائمة المالية وشرعية وتمثيله لجهته.

-مدى الالتزام بمعايير القطاع الذي ينتمي إليه والسمعة الائتمانية للمقترض. (شبيب، 2012،

الصفحات 194-196)

5.1.2. مخاطر الإقراض :

تسعى إدارة البنك إلى تعظيم ثروة الملاك، وتتطلب هذه العملية إن يقوم البنك بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك بسبب توجيه موارده المالية في مجالات التشغيل المختلفة، ويلاحظ أن الاتجاه نحو زيادة الربحية، سمة من سمات العمل المصرفي تقتضي أن تقوم إدارة البنك بالاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية من خفض الكلفة.

ولكي يحصل البنك على ربح عالي يجب عليه أما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو يخفض من تكاليف التشغيل بينما تعظيم الثروة يتطلب أن تقوم إدارة البنك بتقييم وإيجاد توازن مستمر ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة و المخاطر الناتجة عن ذلك، ورغم المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، تتجسد في المخاطرة الائتمانية والتي تنشأ بفعل عوامل متعددة أبرزها عدم رغبة المقرض في تسديد ما بدمته من قروض و الإئتمانات أو عدم قدرته تحقيق دخل مناسب لغرض إعادة القرض، كما أن هناك مخاطر أخرى:

-مخاطر السيولة.

-مخاطر أسعار الفائدة.

3-مخاطر التشغيل.

4-مخاطر القدرة الائتمانية. (شبيب، 2012، صفحة 135)

6.1.2. الضمانات المقدمة عند منح القروض البنكية :

أ. مفهوم الضمان: الضمانات عبارة عن وسائل أدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة

كإعسار المقرض أو إفلاسه.

كما يمكن اعتبارها تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك وتمكنه من استرجاع كل جزء من أجل قرضه. (جودة، 2013، صفحة 102)
ب. أنواعها:

-الضمانات الشخصية: تركز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يتعهدون بتسديد

المدين في حالة عدم الوفاء بالتزامه ويتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن وتميز نوعين

● **الكفالة:** يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يفي بالتزاماته ونظرا لأهميتها ينبغي أن تكون واضحة في كل جوانبها (موضوع الضمان، مدة الضمان، الشخص المدين، حدود الالتزام)

● **الضمان الاحتياطي:** يعرف على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد المبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد. (لطرش، 2004، صفحة 160)

-الضمانات الحقيقية: يتركز هذا النوع من الضمانات على الأصول أي الممتلكات (السلع والتجهيزات،

العقارات...) يصعب تحديدها يقدمها المقرض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه أن يجر هذا العقد على ورقة رسمية يبين جميع شروط هذه العملية ومن بين هذه الضمانات:

-الرهن الحيازي: وهو مجرد عقد يقدم بموجبه الدائن عقارا ليضمن الوفاء بدينه وذلك ما يسمى "بعقار الرهن الحيازي العقاري" حيث أنه عبارة عن تأمين يسمح للدائن بملك العقار والحصول على الفوائد إلى غاية انقضاء الدين وينقسم إلى:

- رهن المحل التجاري.
- رهن المعدات والأدوات.
- رهن وسائل النقل.

-رهن ورقة مالية.

-الرهن للعقاري: وهو عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه ويمكن له بمقتضاه

أن يستوفي دينه من ثمن العقار من أي شخص كان متقدما في ذلك الدائنين التاليين في المرتبة، وهذا حسب المادة 882 من القانون الجزائري. (لطرش، 2004، صفحة 166)

2.2. عملية التمويل الاستثماري

1.2.2. تعريف الاستثمار : تعددت و اختلفت مفاهيم الاستثمار فمنها ما يلي :

الاستثمار هو التخلي عن مبلغ حاضر وأكد على أمل الحصول على عوائد مستقبلية يقود هذا التعريف إلى إبراز جانبين:

-التحكم بين الحاضر والمستقبل "عامل الزمن"

-رهان مرتبط بحالة عدم التأكد "المخاطرة"

حسب عبد العزيز فهمي هيكل: الاستثمار هو استخدام الأموال الحاضرة لتوليد المستقبل. (هيكل، 1985، صفحة 288)

حسب بيير كانسو pierre conso

قرار الاستثمار يتميز بالية مالية تتدخل على فترات متتالية بعد فحصها نستطيع تحليل مختلف المعالم التي تعرف عملية الاستثمار

2.2.2. أهمية الاستثمار

حيث للاستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كخلفية إنتاج وعلى المجتمع بصفة عامة وتميز أهمية الاستثمار حسب القطاعات كما يلي:

- أهمية الاستثمار اقتصاديا و تكنولوجيا :

- الزيادة في رأس المال الحقيقي ورأس مال المجتمع.

- تكوين رأس مال ثابت.

- توسيع الإنتاجية في المؤسسة.

- تضخيم رأس المال السلعي.

- ضمان تحقيق استهلاك مستقبلي أكثر.

-أهمية الاستثمار محاسبيا و ماليا :

-الحصول أملاك وقيم دائمة ملموسة وغير ملموسة، منقولة وغير منقولة.

-الحصول على عوائد أحسن في المستقبل ورفع القيمة السوقية للمؤسسة.

وكما ذكرنا سابقا فانه مهما كان التصنيف الذي ينتمي إليه اي مشروع استثماري بإمكانه ان يتميز

بالخصائص التالية:

- إيرادات المشروع الاستثماري.

- نفقات الاستثمار.

- مدة الحياة.

- القيمة الباقية. (حلبوش، 2005، صفحة 54)

3.2.2. أنواع الاستثمار

حسب سولنيك (Soulnik) فان هناك أربع أنواع كبرى وهي:

- استثمار التبديل أو التحديث: هذه الاستثمارات تهدف إلى تبديل تجهيزات قديمة والحصول على المزيد من الإنتاجية وعلى بديل فيما يخص موارد التمويل كما يهدف إلى تخفيض التكلفة بتكثيف الآلية اي تطوير جهاز الإنتاج أو الخدمات وتحديثه للتقليل من العمالة الإضافية.
- استثمار التوسيع: تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية لدى مؤسسة مثلا: شراء أنواع أخرى من الآلات، فتح خط جديد للمبيعات، شراء آلة جديدة تضم الآلات الأخرى الموجودة.
- الاستثمارات الإستراتيجية: ونجد فيه:
 - تطوير أنواع جديدة من خطوط الإنتاج.
 - اقتناء منتجات تكنولوجياية غير متحكم فيها.
 - مصاريف حول بحوث التنمية والتطور.
- الاستثمارات الأخرى: نجد في هذا النوع من الاستثمار:
 - استثمارات ذات طابع تنظيمي (الإجباري).
 - استثمارات الرفع من الأمن بالعمل.
 - استثمارات إنسانية ذات طابع اجتماعي. (حلبوش، 2005، صفحة 60)

4.2.2. عملية التمويل.

أ. تعريف التمويل

يعتبر التمويل عصب المؤسسة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال فبدونه تبقى خطط المؤسسة على الورق دون تنفيذ. ولقد أعطيت عدة تعاريف نذكر منها:

- يعرف على انه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية.
- يعتبر تمويل كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة وضمان سير نشاطها وكذا توسيعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.
- التمويل هو أسلوب للحصول على مبالغ نقدية الأزمة لرفع وتطوير مشروع ما.

ب. أنواع التمويل

يمكن النظر إلى التمويل من عدة زوايا والتي ترصد من خلالها أنواع التمويل:

(1) من زاوية المدة التي يستغرقها:

- تمويل قصير الأجل: ويقصد به الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن السنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المواد والتوسع الموسمي وغيرها من المدخلات الأزمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظر للفعاليات الجارية نفسها.
- تمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات موضوعة في الغالب ويخصص تمويل المشتريات والمعدات والآلات الخاصة بالربحية والمنتطرة من هذا التمويل والتي يتعين على وفاء القرض.
- تمويل طويل الأجل: ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس مال ثابت وتزيد مدته عن خمس سنوات مثل: عمليات التوسع.

(2) من زاوية مصدر الحصول عليه: وينقسم إلى:

- تمويل ذاتي: التمويل الذاتي هو وسيلة تحويلية جد هامة وهي أكثر استعمالا بحيث يسمح بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عمل آخر.
- تمويل خارجي: يكون هذا التمويل بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأس مالها بطرح أسهم جديدة في السوق.

(3) من زاوية الغرض الذي يستخدم من اجله:

- تمويل الاستغلال: يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.
- تمويل الاستثمارات: ويتمثل في الموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع. (يوسف، 2012، الصفحات 211-212)

ج. وظائف التمويل: ويمكن إجمال وظائف التمويل في الوظائف الخمس التالية:

- التخطيط المالي: وهو نوع من أنواع التخطيط يساعد في الإعداد المستقبلي حيث أن تقديرات المبيعات والمصاريف المستقبلية الرأسمالية توجه تفكير المدير المالي نحو المتطلبات المالية في المستقبل.

- الحصول على الأموال: من خلال تباين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال الفترة المالية التي تمثل الخطة.
- الرقابة المالية: وهي مقارنة أداء المنشآت بالخطط الموضوعة.
- استثمار الأموال: بعد قيام المدير المالي بإعداد الخطط المالية والحصول على الموال من مصادرها عليه أن يتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بحكمة و تستخدم استخداما اقتصاديا بإدخال المشروع كما عليه أن يتأكد من أن الاستخدام أدى إلى الحصول الأكيد على العوائد للمشروع و ذلك من استثمار الموال في الأصول المختلفة حيث كل أصل من الأصول الثابتة أو المتداولة يمثل استثمارا للأموال ومن المهم جدا أن يتمكن المشروع بمرور الوقت من الحصول على أمواله التي استثمرها في هذه الأصول فهو يحتاج الأموال لتسديد التزاماته .
- مقابلة مشاكل خاصة: إن الوظائف السابقة هي وظائف دورية و دائمة للإدارة المالية والمدير المالي ولكن قد تظهر مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة وغير متكررة وقد لا تحدث خلال المشروع.

د. أهمية التمويل: لكل مؤسسة في العالم سياسة اقتصادية وتمويلية تتبعها وتعمل على تحقيقها من اجل تحقيق الرفاهية وهذه السياسة التمويلية تتطلب وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات المؤسسة مهما تنوعت نشاطاتها فإنها تحتاج إلى تمويل لكي تنمو وتواصل حياتها ومن هنا يمكننا القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة المؤسسة و ذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وبالتالي الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير سكن، العمل).

3.2. التمويل و اتخاذ القرار الاستثماري : ينصب اهتمام متخذ القرارات الاستثمارية على كيفية توظيف الأموال المتاحة توظيفاً جيداً يسمح بتحقيق عائد جيد لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه

الأموال عند توظيفها و عليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول تطرقنا إلى معايير تقييم ربحية الاستثمار أما الفرع الثاني فقد تطرقنا إلى متطلبات الوصول إلى القرار الاستثماري.

1.3.2. معايير تقييم ربحية الاستثمارات :

يمكن التطرق إلى هذه المعايير إلى كل هذه المعايير على حدي والاختلاف من خلال ذكر أهم المميزات والعيوب حيث هناك نوعين من المعايير المستخدمة يمكن إجمالها فيما يلي :

أ. **معايير التقسيم البسيطة:** تتميز هذه المعايير بسهولة الحساب وعدم أخذها بعين الاعتبار كل من معاملات الخصم للتدفقات الداخلية والخارجية وتأثيرات الزمن والتضخم وتندرج هذه المعايير فيما يلي:

- معايير المعدل المتوسط للعائد (المعيار المحاسبي): هو عبارة عن النسبة المئوية بين متوسط العائد السنوي (متوسط الربح السنوي) إلى متوسط التكاليف الاستثمارية الأولية.
- معايير فترة الاسترداد: وهي تلك الفترة التي يستطيع المشروع استرداد الأموال المستثمرة فيه أو الفترة التي عندها يتحقق التساوي بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ويحدد عادة حد أقصى لفترة الاسترداد تسمى بفترة القطع (الفترة المتعلقة بالاسترداد) القصوى حيث نعطي الأفضلية للمشروع الذي يتميز بفترة استرداد أقل.
- نسبة العوائد إلى التكاليف: هو إيجاد نسبة التدفقات النقدية الداخلية (العوائد) إلى التدفقات النقدية الخارجية (التكلفة الاستثمارية والتشغيلية) طول العمر الاقتصادي للمشروع وبدون خصم هذه التدفقات ويفترض أن تكون حصيلة النسبية فيما بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية قيمة موجبة كي يكون المشروع مجدداً.
- نقطة التعادل: هي النقطة التي تساوي عندها حجم قيم الإيرادات مع حجم إجمالي التكاليف التشغيلية المنفقة لتحقيق ذلك الحجم من الوحدات المنتجة.
- تحليل الحساسية: وهي مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في المتغيرات أو العوامل المستخدمة لتقييمه أو مدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر على المشروعات، مثل: تغير حجم الاستثمارات، سعر بيع الوحدة. (العيساوي، 2001، صفحة 193)

ب. **معايير التقييم الحركي:** ويوجد ثلاث طرق:

- طريقة صافي القيمة الحالية: ويقصد بالقيمة الحالية كم يساوي مبلغاً ما حالياً يتدفق في المستقبل في سنة أو سنوات لاحقة ويمكن التعبير عنه بالصفة التالية:

صافي القيمة الحالية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية - القيمة الحالية للتدفقات الخارجية

- معيار معدل العائد الداخلي: هو معدل الخصم الذي يخفض صافي القيمة الحالية إلى الصفر ويعطى بالعلاقة التالية:

التكلفة الاستثمارية الأولية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية

- دليل الربحية: هو نسبة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية وتعطى بالعلاقة التالية:

معيار دليل الربحية = القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية ÷ القيمة الحالية

للتدفقات النقدية الخارجية. (حنفي، 1993، صفحة 35)

ج- متطلبات الوصول إلى قرار استثماري

أن الوصول إلى القرار الاستثماري يتطلب بيانات ضرورية والتي ستبين بعضها فيما يلي:

- النفقة الأولية:

يقصد بما مجمل التكاليف الاستثمارية اللازمة لإنشاء مشروع استثماري والتي تتفق مع بداية المشروع إلى أن يصبح يحقق تدفقات نقدية وتتضمن النفقة الأولية للاستثمارات عدد كبير من النفقات منها:

- النفقات المتعلقة بالشراء كالنقل، التركيب....
- النفقات المتعلقة بالدراسات التمهيديّة للمشروع.
- النفقات المعنوية المترتبة عن إنشاء المشروع الاستثماري.
- رأس المال اللازم لتشغيل المشروع مع بداية انطلاقه فقط.

ومن أهم الأساليب المتبعة لتحديد النفقة الأولية نذكر منها:

- في حالة وجود قيمة متبقية للمشروع الاستثماري: في نهاية حياة المشروع يجب أن تطرح القيمة البيعية من النفقة الأولية للاستثمار في نهاية حياة المشروع الاستثماري لأننا سوف نسترجع مبلغ القيمة المتبقية في آخر الفترة وتضاف إلى صافي التدفقات.
- في حالة وجود بديل آخر: قد يترتب عن إنشاء مشروع استثماري جديد محل مشروع قديم حدوث التخلي عن الأصول الخاصة بالمشروع القديم ويكون ذلك بأسلوبين:
- الحصول على ربح من جراء بيع الأصول القديمة وعليه يجب أن تخضع هذه الأرباح للضريبة وتعتبر تكلفته وبالتالي تضاف للإنفاق المبدئي للاستثمار.

- الحصول على خسارة وهذا يعمل على ميزة ضريبية وبالتالي يجب ان تحذف هذه الميزة الضريبية من الإنفاق المبدئي. (ناظم و آخرون، 1999، الصفحات 304-305)
-التدفقات النقدية المتولدة عن المشروع ومعدل الاستثمار:

التدفقات النقدية هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات والنفقات الناتجين عم المشروع الاستثماري وبإدخال التأثير الضريبي تصبح التدفقات النقدية الصافية والتي نرمز لها (A) ويتم حسابها بعدة طرق منها:

$$A=(R-D)(a-T)+\dot{=} y(1-t)+\dot{=} B+\dot{=}$$

R مجمل الإيرادات

D مجمل النفقات بما فيها مخصصات الاهتلاك و المؤونات

T النتيجة الإجمالية قبل الضريبة

B النتيجة الإجمالية بعد الضريبة

t معدل الضريبة على دخل المؤسسة

❖ **معدل استحداث الاستثمار:** يرتبط معدل الاستحداث كون قرار الاستثمار دون استحداث

أمر غير مستحب والقيام به أمر بسيط حيث نكتفي بجميع التدفقات النقدية المتولدة عن الاستثمار.

إن هذا الاستخدام ناقص من الناحية الاقتصادية كونه يهمل عنصر هام هو الزمن وبالتالي تظهر ضرورة إضافة معدل استحداث نسميه معدل خصم الفائدة أو المصطلح المالي: تكلفة رأس المال عند اتخاذ القرار الاستثماري.

إن اعتبار معدل الاستحداث أهم مراحل الوصول إلى قرار استثماري يرتبط ب:

- لا يأخذ بعين الاعتبار الخسارة المتمثلة في تدهور القدرة الشرائية للنقود مع مرور الزمن بسبب التضخم.
- يهمل العوامل الكيفية إذ يهتم بالعوامل الكمية فقط.
- عند استخدام الجدول المالي للاستحداث نفترض أن التدفقات الداخلية والخارجية تحدث في نهاية الفترة. (ناظم و آخرون، 1999، صفحة 305)

3. الدراسة الميدانية :

في هذه الدراسة الميدانية نتطرق إلى دراسة أهم وأغلب القروض التي يتعامل بها CPA بمدينة مغنية مع زبائنه. كما سنتطرق إلى توضيح كيفية دراسة طلب قرض من طرف CPA بمغنية إضافة إلى الوثائق

التي يستعملها المحلل البنكي في مرحلة الدراسة بعد ذلك نتعرض إلى الوثائق التي تدخل في تكوين ملف القرض في حالة: قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.
وأيضاً من هذه الدراسة تنتقل إلى دراسة طلب قرض عقاري من طرف موظف وهدفنا من هذه الدراسة هو التحليل التالي الذي يقوم به المصرفي في كل دراسة ملف مهما كانت الضمانات المقدمة من طرف الموظف.

1.3. لمحة عن القرض الشعبي الجزائري

1.1.3. نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم 66/336 الموافق ل 14/05/1967 وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عناية وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

- البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968.

- الشركة المرسلية للبنوك smc بتاريخ 30 جوان 1968.

- الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك cfcf سنة 1971.

- البنك المختلط ميسر bmam misr.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينشق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 وتحوّل إليه 40 وكالة و550 موظفاً و8900 حساباً من حسابات عملائه كما عرف التحولات التالية

- أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة اقتصادية عامة "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري مند 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الإجمالي ب 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

- تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

- يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

- يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والتجارية للبنك أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة pg وعلى رأسها المدير العام pdg.

أما الرأسمال الإجمالي فقد حدد ب 15 مليون دج عند تأسيسه ولكنه فيما بعد عرف عدة تطورات كمايلي :

- ✧ سنة 1966 : 15 مليون دج.
- ✧ سنة 1983 200 مليون دج.
- ✧ سنة 1992 506 مليون دج.
- ✧ سنة 1994 9031 مليار دج.
- ✧ سنة 1996 1306 مليار دج.
- ✧ سنة 2000 2106 مليار دج. (قزويني، 2000، صفحة 60)

2.1.3. أهداف القرض الشعبي الجزائري

يمكن أن نلخص أهداف القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- ✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة؛
- ✓ التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق؛
- ✓ التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية؛
- ✓ تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية؛
- ✓ التحكم في القروض وكذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية؛
- ✓ عملية وضع وتقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة.

3.1.3. وظائف بنك القرض الشعبي الجزائري

القرض الشعبي الجزائري هو بنك تجاري يسعى صارما على تحقيق أرباح سنوية عن طريق توفير تسهيلات وتكليفها مع حاجات المواطنين (الخاصين والمعنويين) بمعنى اخر يتلخص دوره في:

- جلب النقود (resource) أي فتح حسابات بنكية مثل:
- دفتر التوفير والاحتياط
- دفتر الشيكات
- الودائع المصرفية... الخ
- وأخذ عليها نسبة فائدة متغيرة معمول بها وفقا للشروط العاملة للبنك الجزائري والمقدرة ب 4%-5%

- استعمال النقود في القروض les emplois: هي تقنية خاصة بمصالح القروض وأيضاً تأخذ نسبة فائدة متغيرة معموم بها وفقاً للشروط العامة للبنك الجزائري والمقدرة حالياً ب 6,5%- 8,75%

ولدينا بعض الوظائف الأخرى نذكر منها:

- إقراض الحرفيين artisans والفنادق وقطاعات السياحة و الصيد و التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج و التوزيع و المتاجرة ، و عموماً للمنشآت الصغيرة و المتوسطة P.M.E أياً كان نوعها ، المخابر مثلاً و كذلك إقراض أصحاب المهن الحرة ، تجهيز عيادة طبيب أسنان مثلاً و إقراض قطاع المياه و الري.
- دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض وملفات وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات العمومية.
- البناء والتشييد (قروض متوسطة وطويلة الأجل) القرض الشعبي الجزائري يقبل الودائع كأى بنك ودائع إما قروضه فبالإضافة للقرض القصير فهو يمنح قروض التجهيز équipement مطولة الأجل (قروض مباشرة مع فرصة إعادة الخصم) أو توقيع ضمان يضمن التجهيز المتعهد به من قبل أجنبي لأموال الصيد والفنادق
- إدخال وحفظ أموال المؤسسات وذلك بتسديد رواتب وأجور المستخدمين وذلك بفتح حساب جاري.
- على المستوى الخارجي خاصة التجارة الخارجية يبرز دور البنك في تعديل عمليات زبائنها مع الخارج في شكل فتح اعتمادات مستندية وتسوية حسابات البنوك دون عبء الزبون مع مراقبة كل شروط الاستيراد والتصدير. (بنك CPA، 2019)

2.3. ملف طلب قرض

- قبل الشروع في تكوين الملف من طرف الزبون يسعى المكلف بالدراسات (Le chargé d'études) إلى معرفة دقيقة واستيعاب كل حاجيات الزبون ومن هنا يتم توجيه واستنتاج الرغبة التي يريد بها الزبون وأيضاً الرغبة التي ينطبق عليها نوع القرض:
- مثلاً: إن يريد خلق مؤسسة ما، أو تغطية حاجياته المالية من تمويلات وتسهيلات مالية، أو شراء معدات وأدوات وآلات لها علاقة بالنشاط أو تنوع نشاطاته الاقتصادية إلى غير ذلك.
- #### 1.2.3. مكونات ملف طلب القرض : أي مؤسسة تطلب قرض يشترط عليها تكوين ملف يحتوي ما يلي :

- طلب خطي يتضمن طبيعة القرض

- ميزانية المؤسسة والوضعية المحاسبية وجدول حسابات النتائج المرافق لها
- وضعية المخازن
- ملف جبائي
- الملف التقني الاقتصادي المقدم من طرف إما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في حالة ما يعتمد عليها أو من طرف مكتب دراسات خاص في حالة عدم الاعتماد عليها لصالح طالب القرض.

2.2.3. دراسة الملف

يتوفر على شهادات ومعلومات خاصة:

- الزبون نفسه كمدین (حالة شخصية) يشمل خاصة على سبيل المثال:
 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
 - نسخة من شهادة الميلاد
 - نسخة من شهادة الإقامة
 - الاحتياجات:
 - الفاتورة الصورية للمعدات في حالة الاستثمار
 - جداول خاصة بالمشتريات في حالة الاستغلال
 - شهادة تقويم البناءات او قيمة شراء السكنات في حالة استهلاك مثلاً
 - الميزانيات وجدول حسابات النتائج في حالة استثمار او استغلال
- ### 3.2.3. الوثائق اللازمة لطلب قرض استغلال :
- يتم تكوين ملف هذا القرض عن طريق :
- طلب القرض
 - القانون التأسيسي للمؤسسة
 - نسخة من السجل التجاري
 - عقد الملكية أو عقد الإيجار
 - 03 ميزانيات + ميزانية خاصة إذا قدم طلب القرض بعد تاريخ 30 جوان
 - 03 ميزانيات تقديرية للمشروع الجديد

- التبرئة الجبائية وشبه الجبائية
 - مخطط المالية
 - مخطط التمويل
 - نسخة من عقد التصدير
 - الفاتورات
 - في حالة القطاع العام: تحليل الذمم (الديون) توزيع النتائج مداوات مجلس الإدارة.
 - في حالة المهن الحرة تضاف إلى الوثائق السابقة ما يلي:
 - نسخة من ميزانية آخر السنة محتومة
 - حساب الاستغلال التقديري لسنة واحدة
 - نسخة مصادق عليها من شهادة الدراسات العليا مثلا الصيدليين
 - نسخة السماح بالممارسة من طرف الولاية
- 4.2.3. الوثائق اللازمة لطلب قرض استثمار :** يتم تكوين ملف هذا القرض عن طريق الوثائق الإدارية التالية :
- الحالة العقارية للمؤسسة
 - نسخة من القانون التأسيسي
 - نسخة من السجل التجاري
 - شهادة التبرئة الجبائية وشبه الجبائية
 - دراسة تقنية واقتصادية كاملة خاصة بالمشروع
 - فاتورة
 - في حالة أشغال البناء: عقد إداري أو الملكية الشرعية للأراضي الخاصة بالمشروع
 - رخصة بناء المشروع الجديد
 - 03 ميزانيات بالنشاط
 - 03 ميزانيات تقديرية للسنوات القادمة تعكس تأثير المشروع

والوثائق التقنية هي:

- الهندسة المعمارية ومخطط لمدة انجاز المشروع
- تقديرات لعملية البناء
- ❖ في حالة المهن الحرة تضاف إلى الوثائق السابقة ما يلي:
- رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية ووزارة الفلاحة
- فاتورة نقد سرية للعتاد التي تنوي هذه المؤسسة أن تشتريه من الخارج. (بنك CPA، 2019)

3.3. تحليل طلب قرض على مستوى إل CPA وتمويل مشروع

1.3.3. دراسة الضمانات و الشروط و المخاطر

• الشروط:

- نسبة الفائدة متغيرة
 - المساهمة الذاتية
 - إمضاء الاتفاقية للقرض
 - فتح حساب بنكي
 - دفع عمولة التسيير Frais de gestion
- يتم حوصلتها قبل تحقيق القرض La mise en place

• الضمانات:

بعضها يتم جلبها أو تحقيقها قبل تقديم القرض مثلا: رهون على الأراضي العقارية ، و التي ليس لها علاقة مباشرة مع تمويل المشروع ، و البعض الآخر يتم تحقيقه بعد الشروع في تحقيق القرض مثلا: تأمينات على المعدات و الأدوات أو الآلات التي لها علاقة مباشرة مع المشروع و التي تكون هدف تمويل المشروع (بصفة عامة) و يوجد عدة أنواع من الضمانات مثلا: ضمانات حقيقية مثل (المجلد الكتاب ...)

• المخاطر: Risque

هناك ثلاث حالات لها الحق الانتفاع بالأسبقية (La privilégie) وهي:

- العمال personnel
- مصالح الضرائب
- التأمينات Les assurances

ويجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة مخاطر مشروع ما.
إلا أن المخاطر هي كثيرة عامة نذكر منها:

- خطر الموقع Risque d'environnement

- خطر تجاري Risque commercial

- خط الصرف

و بعد كل هذا تأتي عملية المتابعة le suivi أي تسيير القرض G.A.C
إذن نستطيع القول أن الضمانات المطلوبة ما هي سوى حواجز لمنع تلك التلاعبات و الغش الذي
يمارسه بعض المتعاملين على غير من البنوك أو المؤسسات الاقتصادية الأخرى.
كما أن إقصاء طالب القرض اليوم هو تحفيز له بغرض تحسين وضعه من اجل قبول طلبه بوعده ، في حين
قبول قرض آخر اشترك للبنك في تسيير المؤسسة مستقبلا. (مصلحة منح القروض في بنك CPA،
2019)

2.3.3 . تمويل مشروع : دراسة حالة أو قرض عقاري

-القرض العقاري : هو عبارة عن تمويل أو شراء مسكن جديد يستفيد منه كل شخص طبيعي متضمن
للشروط مقيم بالجزائر ، و طريقة التمويل من البنك لا تتعدى 50% و نسبة التمويل الذاتي على الأقل
20% و طريقة التسديد تكون شهرية أو حسب الشروط المتفق عليها.
كما أن للسنة دور هام في تحديد مدة القرض فكلما كان المقترض صغيرا في السن كلما زادت مدة
القرض (مدة تسديد القرض).

-الشروط المبدئية هي :

- راتب شهري ≤ 12000.00 ثابت

- وثيقة تثبت ملكية العقار أو رهن سابق على العقار المراد اقتنائه لإمكانية تسجيل الرهن من
درجة أولى على العقار عند اقتناء.

- كفالة الزوج عند الضرورة.

المرحلة الأولى: تقوم وكالة CPA وبالتحديد مصلحة القروض بدراسة هذا الملف دراسة نظرية لإعداد
وثيقة تسمى Fiche d'évaluation على أساس المعلومات المقدمة بالوثائق السابقة في الملف والتي
تتمثل في:

- ثمن المسكن (العقار)

- قيمة التمويل الذاتي (على الأقل 20% من قيمة العقار)

مثلا: قيمة العقار 1600.000.00

القيمة الذاتية (حب الشروط البنكية) 20% أي 320.000.00 دج

والباقي المقدر ب: 1.280.000.00

يتم تقديره حسب عدة عوامل أهمها: (تقييم نسبة المديونية للزبون)

- عامل السن (على الأكثر 65 سنة)

- عامل الدخل الشهري

- الوظيفة (العمل)

- مصدر التمويل الذاتي

- معدل التمويل الذاتي

عندها يتبين للزبون أمام الحق في الحصول على المبلغ الباقي ، أو إضافة مبلغ تكميلي لتكملة عملية الشراء.

المرحلة الثانية: عملية الشراء : تتم عند الموثق المكلف بالعملية الشرائية ، للحصول على الرهن العقاري من الدرجة الأولى كضمان للقرض هناك تامين على الوفاة و كذا على العقار من المخاطر المتوقعة تفرض من طرف البنك على الزبون كضمان ثاني و بالتالي تكتمل عملية الشراء تحت الضمانات السابقة الذكر. **المرحلة الثالثة:** تمنح للزبون فترة تأجيل قدرها 03 أشهر للوفاء بدينه بعد ذلك يتم خصم نسبة معينة و مقدرة كل شهر إلى غاية التسديد الكلي للقرض بما في ذلك نسبة الفوائد و الملحقات. بعد دراستنا هذه استخلصنا بان للبنك دور هام في تمويل و تلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية و الأفراد كما أن اتخاذه لإجراءات هامة بقصد منح القرض بل هو واجب أن تتحلى به البنوك لان ضبط المقاييس التي من خلالها يتم إعطاء القرض وما هي إلا عوامل تشجع و تثبتت لعامل الثقة المتبادلة بين المعاملين الماليين من جهة والاقتصاديين من جهة أخرى.

4. خاتمة:

لقد تبين لنا من خلال الدراسة الدور الفعال للجهاز المصرفي في تدعيم عملية تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق القروض ومن أهم مؤسسات الجهاز المصرفي البنوك التجارية التي تقوم بدور الوسيط المالي من خلال وظائفها المختلفة خاصة تلك المتعلقة بعملية الإقراض.

إن الإقراض أصعب القرارات التي يتخذها البنك فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح بعض أنواع ووظائف البنوك التجارية وكذا طرق وكيفية منح القروض وأنواعها إضافة إلى الضمانات المقدمة للبنك.

النتائج المتوصل إليها:

- وبعد إمامنا بمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية التي يكن حصرها فيما يلي:
- تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في تقديم القروض ومنه المساهمة في إنعاش النشاط الاقتصادي
 - إن عملية منح القروض لا تخلوا من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم البنك بوضع ضمانات لهذه القروض.
 - يعتمد البنك عند منحه القروض على مجموعة من المحددات حيث انه يقوم بمنح القروض بناءا على هذه المحددات
 - يوفر البنك أنواع مختلفة من القروض تتناسب مع متطلبات الزبائن حيث يتضح لنا إن القروض البنكية تقسم على أساس القرض فنجد تلك المرتبطة بالاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال.
 - يساهم البنك بشكل كبير في عملية تمويل الاستثمارات ويلعب دورا كبيرا في إنعاش الاقتصاد من خلال منحه لقروض الاستثمار

الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطر بدلا من الطرق الكلاسيكية من اجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وربح الوقت من جهة أخرى.
- على البنوك السعي لإيجاد بيئة عمل والعمل على تمويل استثمارات تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
- ضرورة توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة الموجهة لقطاعات هامة في الاقتصاد
- على مسعوي المؤسسات المصرفية الحرص على المراقبة الدائمة لموظفي المؤسسة خاصة إذا علمنا أن آجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما.
- العمل على تطوير الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المقدمة بما يخدم المستثمرين.
- ضرورة ترقية مستوى العنصر البشري ليتأقلم مع التطورات التكنولوجية.

5. قائمة المراجع :

1. دريد كامل ال شبيب. (2012). ادارة البنوك المعاصرة (الإصدار الطبعة الأولى)،. (، المحرر) عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر.
2. رفعت المحجوب. (1997). المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية للنشر.
3. زياد رمضان، محفوظ جودة. (2013). الإنجازات المعاصرة في إدارة البنوك. عمان، الاردن: دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع.
4. شاكر قزويني. (2000). محاضرات في اقتصاد البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. طاهر لطرش. (2004). تقنيات البنوك (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. عبد الحميد عبد المطلب. (2000). البنوك الشاملة، عملياتها وادارتها، (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع.
7. عبد العزيز فهمي هيكل. (1985). أساليب تقييم الاستثمار (الإصدار الطبعة الثالثة). بيروت، لبنان : دار الراتب الجامعية.
8. عبد الغفار حنفي. (1993). الإدارة المالية المعاصرة. فلسطين: ، المكتب العربي الحديث.
9. كاظم جاسم العيساوي. (2001). دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار المناهج.
10. كمال الدين حلبوش. (2005). تمويل الاستثمارات،. الجزائر: كلية التجارة، جامعة تلمسان.
11. كمال حلبوس. (2009). تمويل الاستثمارات. الجزائر: علوم اقتصادية جامعة تلمسان.
12. محمد نوري ناظم و آخرون. (1999). أساسيات الاستثمار الفني و المالي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
13. مدينة مغنية مصلحة منح القروض في بنك CPA. (2019). الجزائر.
14. مغنية، م. و. (s.d.).
15. من وثائق بنك CPA بمدينة مغنية بنك CPA. (2019). الجزائر.
16. يوسف حسن يوسف. (2012). التمويل في المؤسسات الاقتصادية،. مصر: دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية.

نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في إدارة المخاطر المالية

Forecasting models for financial failure and their role in managing financial risks

مریم بن دهبنة¹، سمیة زرار²، آسیة براهیمی³

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)،
Meryemben17@yahoo.fr

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)،
zizar_somaya@yahoo.fr

³ المدرسة العليا لإدارة الأعمال، تلمسان، (الجزائر)، brahimi.assia@gmail.com

ملخص:

تناولت الدراسة موضوع التنبؤ بالفشل المالي باعتباره أحد المواضيع المهمة في الوقت الحالي، ويهدف البحث إيجاد مدخل يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ باحتمالية تعرض البنوك للفشل المالي وذلك بتطبيق و باستخدام واحد من أهم النماذج للتنبؤ وهو نموذج Sherrod من خلال النسب المالية المستخرجة وتطبيقها على إحدى البنوك الجزائرية وهو بنك القرض الشعبي الجزائري. كلمات مفتاحية: الفشل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، نموذج Sherrod، البنوك الجزائرية تصنيفات JEL : G17, G30, G33

Abstract:

The research deals with the prediction of financial failure as one of the important subject now, this research aiming at finding as approach that can be adopted in predicting the possibility of financial in the banks using one the most leading model of financial prediction Sherrod through financial ratios on banks of Algeria (CPA bank).

Keywords: Financial failure, Forecasting models, Sherrod's model, Algerian banks

JEL Classification Codes: G17, G30, G33

المؤلف المراسل : زرار سمیة: zizar_somaya@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المنشآت وذلك لأنها تعمل في ظروف محيطية بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل، مما ينتج عنه آثار سلبية على مستوى المنشأة والمستثمرين والاقتصاد القومي والمجتمع ككل. والفشل المالي يعني عدم قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات إستمرارية نشاط المنشأة، وتنبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من إهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المنشأة سواء كانت داخلية أو خارجية قبل حدوثه لمساعدتهم على إتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وأن مستقبل المنشآت وإستمرارها يعتمد على الوضع المالي لها والتنبؤ به لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل، والتنبؤ بالفشل المالي مهمة لمستخدمي القوائم المالية وتكمن أهميتها في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى إتخاذهم قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة، وأن فشل وإفلاس عدد من الشركات العالمية الضخمة بصورة فجائية أدي إلى حدوث أزمة مالية علي مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسيلة الإنذار المبكر بإحتمال تعرض المنشآت والمصارف للفشل مستقبلاً. من هذا المنطلق فإن اشكالية البحث تكمن في: ما هي أهم النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي في البنوك؟

2. الاطار المفاهيمي للفشل المالي و نماذج التنبؤ به

2.1. ما هية الفشل المالي:

من ضمن الظواهر الخطرة التي تتعرض لها المؤسسات هي ظاهرة الفشل لاسباب وعوامل بعضها داخلية وخارجية كذلك الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة وبيئة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لاجراء التوسعات الضرورية وارتفاع كلفة المصادر والتوقعات المتشائمة لعموم المستثمرين في سوق الاوراق المالية (الزبيدي، 2011، 308).

- تعريف الفشل المالي:

عرّف الباحث Beaver الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير (الفشل) لدلالة بداية وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها , حيث نعني بفشل المؤسسة عجز عوائدها عن تغطية كل التكاليف وتمويل رأس المال وعدم قدرة الإدارة عن تحقيق عائد من رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك اللازمة قبل استفحاله (رمو، عبد الرزاق، 2010، 12)

يستخدم التعثر المالي كدليل لوصف الوضع المالي للمؤسسة التي تواجه صعوبات مؤقتة في الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد. (Bulot, Norhisam, 2013, 380)

2.2. أنواع الفشل المالي :

للفشل انواع عديدة نذكر منها (الزبيدي، 2011، ص309)

2.2.1. الفشل الاقتصادي:

تحدد مضمون هذا الفشل عندما تعجز عوائد المنشأة في تغطية كل التكاليف و من ضمنها كلفة تمويل رأس المال المستثمر و المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.

2.2.2. فشل الاعمال:

حدد هذا النوع من الفشل من قبل مؤسسة التحليل المالي المعروفة Dun & Bradstreet حيث تشير الى أنّ هذا النوع من الفشل اما يرتبط مع اي منشأة أعمال تنتهي علاقتها مع الدائنون بخسارة.

2.2.3. فشل التصفية:

وهو نوع من أنواع الفشل يعرف بالاعسار الحقيقي Real Insolvency و مضمونه ان المنشأة تكون في حالة اعسار يؤدي بها للتصفية و يحدث هذا النوع من الفشل عندما لاتستطيع المنشأة الوفاء بالتزاماتها المستحقة حتى لو أعطيت الوقت الكافي لذلك بسبب زيادة مطلوباتها على القيمة السوقية لمجموع موجوداتها .

2.2.4. الفشل القانوني:

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، الاتجاه الاول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة هو ما قد

يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، ما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي. (بن مالك، 2010، 114)

2.3 أسباب الفشل المالي :

وتنقسم أسباب الفشل الى اسباب داخلية و خارجية (الزيدي، 2011، 321)

1.3.2 الأسباب الداخلية:

أ- أسباب مالية:

- إدارة مالية ضعيفة
- ارتفاع المديونية
- التوسع في توزيع الارباح
- التأخير في تحصيل الديون.

ب- أسباب غير مالية:

- ضعف الادارة و توسع غير حكيم
- تقديم المظهرية على الربحية
- عدم كفاءة ادارة المشتريات، الانتاج و البيع
- عدم السيطرة على المخزون و استعمال تكنولوجيا متخلفة

2.3.2 الأسباب الخارجية:

- المنافسة الشديدة فيما بين المنشات
- ظروف اقتصادية عامة و قرارات حكومية
- تغير في الطلب و التوقعات المتشائمة للمشتريين
- مدى توفر الائتمان و كلفتهم حيث تزداد احتمالات الفشل في ظل ظروف تقييد الائتمان و ارتفاع كلفته.

3. نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

فيما يلي بعض النماذج التي استخدمت في التنبؤ بالفشل المالي:

3. 1. نموذج بيفر 1966 W.Beaver

يعتبر أول مجهود لوضع نموذج لتعثر الشركات بطريقة التنقيط، حيث تعتبر في تجربته على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة و ذلك باستخدام الاساليب الاحصائية البحتة، و قد اجريت الدراسة على عينة من 158 مؤسسة من نفس القطاع، منها 79 مؤسسة سليمة و 79 مؤسسة عاجزة، و بعد سحب العينة اختار بيفر 30 نسبة مالية على أساس انها الاكثر تعبيراً عن الوضعية المالية للمؤسسة، و توصلت دراسته في الاخير الى تحديد النسب الاكثر دلالة على الملاءة المالية و التي تمكن من التنبؤ بحالة الافلاس بخمس سنوات قبل وقوعها و تتمثل هذه النسب:

X1: تدفق نقدي/مجموع الديون

X2: مجموع الديون/مجموع الأصول

X3: رأس المال العامل/مجموع الأصول

و لكن هذه الدراسة لم تضع تلك النسب في نموذج خطي يسمح باستعمالها و قد حققت هذه الدراسة نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات قدرت ب 87% لسنة واحدة قبل وقوع الافلاس، و نسبة 78% لخمس سنوات قبل الافلاس.(ناصر، 2019، ص184).

3. 2. نموذج Altman Z-Score (1968-1974-2000)

حدّد مفهوم Z عدد النقاط في العام 1968 من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman) باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية، و قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من 66 شركة صناعية مدرجة في السوق المالي 33 شركة فاشلة و اخرى ناجحة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول (تم استثناء الشركات التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي ، تم استخدام تحليل

التصنيف بدقة في العام الأول و بلغت 97 % 94% للشركات الفاشلة و غير الفاشلة على التوالي، ولكن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت الى 72 % و 94 % للشركات الفاشلة و غير الفاشلة على التوالي ، وقد اخذ النموذج بعين الاعتبار 22 نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذ الشركات خلال الفترة (1964-1965) ثم تم تصنيفها الى خمس فئات وهي : السيولة ، والربحية والرفع المالي ،والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الاجل، والنشاط.

- ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.999X5$$

حيث ان:

X1: رأس المال العامل/ مجموعة الاصول الملموسة

X2 : الارباح المحتجزة /مجموع الاصول الملموسة

X3: الارباح قبل الفوائد والضرائب / مجموعة الاصول الملموسة

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموعة المطلوبات

X5 : صافي المبيعات / مجموعة الاصول الملموسة

وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير الى سلامة المركز المالي للشركة بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرارية:

- فئة الشركات القادرة على الاستمرارية و اذا كانت قيمة Z فيها 2.99 أو أكبر.
- فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل افلاسها ،إذا كانت قيمته Z فيها 1.81 أو أقل.
- فئة الشركات التي تحتاج لدراسة تفصيلية عندما تكون قيمة Z أكبر من 1.81 و اقل من 2.99 و يطلق عليها المنطقة الرمادية. (عباس، 2015، 189)

و قد طور النموذج السابق سنة 1974 وسمي بنموذج (Altman and Mc Cough) مع بقاء نفس المتغيرات ونفس التفسير لدلالاتها حيث:

$$Z= 0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

ثم قام ألتمان بتطوير النموذج حيث استبدل المتغير الرابع والذي يمثل نسبة القيمة السوقية لاسهم راس المال الى اجمالي الخصوم بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الخصوم ونتج عنه احتساب اوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة والنموذج الجديد هو نموذج التمان 2000 :

$$Z=0.717X1+0.847X2+3.107X3+0.42X4+0.998X5$$

3.3. نموذج Taffler&Tisshow (1977)

تم تصميم هذا النموذج في المملكة المتحدة، بهدف تطوير نموذج رياضي قادر على التنبؤ بفشل المنشآت البريطانية، واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين 46 منشأة صناعية مستمرة في عملها و 46 منشأة أخرى أعملت إفلاسها أو تمت تصفيتها (المجموعتان متشابهتان من حيث الحجم والصناعة)، واستخدم الباحثان ثمانية نسب مالية مختلفة في صياغة النموذج، اعتمد في النهاية على أربعة منها، حيث أن:

$$Z= 0.53 X1 + 0.13 X2 + 0.18 X3 + 0.16 X4$$

حيث أنّ:

X1: الارباح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة

X2: الاصول المتداولة / مجموع المطلوبات

X3: المطلوبات المتداولة / مجموع الاصول

X4: فترة التمويل الذاتي: (الاصول السائلة - المطلوبات المتداولة) / المصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة

وقد تم تصنيف المنشآت إلى فئتين تبعاً لقدرتها على الاستمرار؛ فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار، عندما تكون قيمة Z مساوية 0.3 أو أكثر، وفئة المنشآت المهتدة بخطر الإفلاس، عندما تكون قيمة مساوية 0.2 أو أقل. (العمار، قصيري، 2015، 139)

3. 4. نموذج Gorden Springate

خلال سنة 1978 استخدم الباحث Springate أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار افضل اربع نسب مالية حصلت على ما نسبته 92.5 بالمئة لقدرتها على التمييز بين مجموعة من المؤسسات الناجحو ماليا و مجموعة اخرى من المؤسسات اعلنت فشلها و خسارتها و ذلك حسب الصيغة التالية:

$$Z = 1.03X1 + 3.07X2 + 0.66X3 + 0.4X4$$

حيث أن:

X1: رأس المال العامل / مجموع الاصول المادية

X2: الارباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الاصول المادية

X3: الارباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة

X4: صافي المبيعات / مج الاصول المادية

- وكلما ارتفعت قيمة المؤشر فانها تشير الى سلامة المركز المالي للمؤسسة، أما اذا كانت اقل من 0.862 فان المؤسسة تصنف على انها مهتدة بخطر الافلاس (Violeta kasarova, 2011)

2. 5. نموذج Kida 1981:

يعتبر هذا النموذج من الاساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي ، مبني على 5 متغيرات مستقلة من النسب والمتغيرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z من خلال المعادلة التالية:

$$Z= 1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

X1: الربح الصافي / اجمالي الاصول

X2: الاموال الخاصة / اجمالي الخصوم

X3: النقديات / الخصوم المتداولة

X4: المبيعات اجمالي الاصول

X5: النقديات / اجمالي الاصول

إذا كانت النتائج ايجابية فإن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي، وإذا كانت النتائج سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي. (شونوف، 2012، 253)

2. 6. نموذج Sherrod 1993:

يهدف النموذج الى تقييم مخاطر الائتمان والتنبؤ بالفشل المالي، حيث يستخدم الهدف الاول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض الى المشاريع الاقتصادية حيث يجري تقسيم القروض الى خمس فئات وهي:

الجدول 1: اقسام القروض فترة التمويل الذاتي

الفئات	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الاولى	قروض ممتازة	$Z > 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$-5 > Z \geq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدًا	$Z < 5-$

المصدر: وليد ناجي الحياي، (2009)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثرء للنشر و

التوزيع، الاردن، الطبعة 1، ص 193

- أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مواولة نشاطه بالمستقبل و يصاغ النموذج كالتالي:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الافلاس

X1: صافي راس المال / اجمالي الاصول

X2: الاصول السائلة / اجمالي الاصول

X3: اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول

X4: صافي الارباح قبل الضرائب / اجمالي الالتزامات

X5: اجمالي الاصول / اجمالي الالتزامات

X6: اجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة

و تم منح كل مؤشر من المؤشرات السابقة وزنا ترجيحيا حسب اهمية كل واحد منها :

(الحياي، 2009، 194)

الجدول 2: الأوزان الترجيحية للمؤشرات

المؤشر	الوزن	نوع المؤشر
X1	17	سيولة
X2	9	سيولة
X3	3.5	رفع
X4	20	ربحية
X5	1.2	رفع
X6	0.1	رفع

المصدر: وليد ناجي الحياي، (2009)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثره للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة 1، ص 194

4. الدراسة التطبيقية :

نجد البنوك من خلال منحها للائتمان لا بد ان توفق بين التقليل من المخاطر مثلا مخاطر عدم السداد من جهة و السرعة في اتخاذ القرار من جهة أخرى و لذلك وجدنا طريقة التحليل التمييزي من اهم الطرق التي تساعدنا ذلك من خلال تطبيق نموذج Sherrod

4. 1. عينة الدراسة:

طبّق هذا النموذج على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث ان متغيرات الدراسة متمثلة في المؤشرات المالية التي تم بنائها انطلاقا من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية كجدول حسابات النتائج و الميزانية المالية للبنك لخمس سنوات (من 2013 إلى 2017)

4. 2. النموذج المستخدم في الدراسة : نموذج Sherrod

$$RISK\ INDEX = 7R1 + 9R2 + 3.5R3 + 20R4 + 1.2R5 + 0.1R6$$

4. 3. متغيرات الدراسة:

المتغير التابع وهو مؤشر المخاطرة Risk index ويتمثل المتغير التابع في هذ الدراسة في الفشل المالي.

المتغيرات المستقلة وتتمثل في أدوات التنبؤ والذي تم التعبير عنه باستخدام النسب المالية المتوصل إليها في النموذج:

جدول 3: المتغيرات الاساسية لنموذج مؤشر المخاطرة

الوزن النقطي	دلالة المؤشر	النسبة	الترميز Ri
17	مؤشر السيولة	صافي راس المال / اجمالي الاصول	R1
9	مؤشر السيولة	الاصول السائلة / اجمالي الاصول	R2
3.2	مؤشر الملاءة و الرفع	اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول	R3
20	مؤشر الربحية	صافي الارباح قبل الضرائب / اجمالي الالتزامات	R4
1.2	مؤشر الملاءة و الرفع	اجمالي الاصول / اجمالي الالتزامات	R5
0.1	مؤشر الملاءة و الرفع	اجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة	R6

المصدر : مُجد مطر، (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، ص 390

وبهذا تكون الاوزان الترجيحية للمشرات السابقة كالتالي:

- السيولة = 26

- الرفع = 4.8

- الربحية = 20

4.4. نتائج الدراسة:

نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في إدارة المخاطر المالية

الجدول 4: مستخرجات القيم من ميزانية و جدول نتائج البنك

2017	2016	2015	2014	2013	القيم المالية
7800	6000	4500	4000	2000	صافي راس المال
40000	25000	15000	10000	10000	اجمالي الاصول
6000	3800	3000	2000	1200	القيم النقدية
4500	4600	3900	3800	3000	حقوق المساهمين
4600	4500	4200	4000	2000	صافي الربح قبل الضريبة
6900	6500	6350	6000	4000	اجمالي الخصوم
51000	49000	47000	45000	40000	الاصول الثابتة

المصدر : مُجد مطر، (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة 1، ص 392

نتائج حساب RISK INDEX

الجدول 5: تقييم مخاطر الاقتراض لسنة 2013

قياس المؤشر X12	الوزن النقطي 2	دلالة المؤشر 1	قياس القيمة النسبية للمؤشر	النسبة	الترميز Ri
3.4	17	0.2	10000/2000	صافي راس المال / اجمالي الاصول	R1
1.08	9	0.12	10000/1200	الاصول السائلة / اجمالي الاصول	R2
1.05	3.2	0.3	10000/3000	اجمالي حقوق المساهمين / اجمالي الاصول	R3
4	20	0.2	10000/2000	صافي الارباح قبل الضرائب / اجمالي الالتزامات	R4
3	1.2	2.5	4000/10000	اجمالي الاصول / اجمالي	R5

				الالتزامات	
0.075	0.1	0.75	40000/3000	اجمالي حقوق المساهمين / الاصول الثابتة	R6
12.605				مجموع النقاط	

جدول 6: تقييم مخاطر الاقتراض للسنوات الخمسة

2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
14.3688	14.4011	16.2454	17.671	12.605	RISK INDEX

المصدر: من اعداد الباحثين

- تم توصل من خلال السنوات الخمسة ان هذا البنك يقع ضمن فئة متوسطة المخاطرة لذلك يتطلب الامر اجراء دراسة تقييمية للبنك اكثر تفصيلا قبل منح القروض لتحديد درجة المخاطرة للقرض من جهة وتحديد نوعيته من جهة أخرى وذلك كأساس لتسعير القرض ومن ثم تقييم نوعية وجودة محفظة القروض في البنك جميعها كوحدة .
- الملاحظ انه في سنة 2013 بلغ مؤشر درجة مخاطرة القروض 12.605 وبهذا يكون النموذج قد تنبأ بالفشل المالي للبنك فالوضعية المالية والتوقعات تشير الى التدهور ولكن من جهة أخرى، يمكن أن نقول أن هنالك مشاكل وصعوبات مالية إما في سيولة البنك او في مؤشر الملاءمة والرفع او عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن تدهورها بالفشل المالي، مهما ارتفعت قيمة Z فالبنك في دراسته لم يصل الى درجة الاستقرار لا سيما وان النتائج كانت متقاربة خلال السنتين 2014 و 2015 بقيمة 17.671 و 16.2454 على التوالي مهما تمكن النسب و القيم المالية التحليلية في عملية التنبؤ المالي في الكشف المبكر اللازم لمواجهة تلك المخاطر راجع وهذا ما تبين من خلال السنتين الاخيرتين حيث نقصت قيمة Z بنسبة 14.4011 و 14.3688 لتشكل في مجموعها مقدارا يمثل مؤشرا للمخاطرة.

- تبين ان وضعية البنك في هذه الحالة و بناءا على نتائج الدراسة انها تقسم درجة مخاطرة قروضها المقدمة الى قروض متعثرة بسبب نقص سيولة العملاء فيعجز عن سداد القرض و هذا ما يجعله مصدر قلق للبنك و تفرض اوضاعهم اهتمام البنك، ما تبين كذلك ان بنك القرض الشعبي الجزائري يسعى الى معالجة هذه القروض المتعثرة و تقديرها ووضع خطط ضد تقلبات السيولة من خلال استبدال الضمانات الممنوحة المقدمة للبنك.

5. الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الفشل المالي والأساليب الكمية للتنبؤ به باعتبار هذا الأخير ضروريا في إعطاء صورة واضحة عن الاوضاع المالية الحالية والمستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المؤسسات البنوك المالية، لاتخاذ التدابير لتجنب الوقوع بمخاطر عدم السداد كذلك تفاديا للفشل لضمان البقاء والاستمرارية وذلك بالاعتماد على نموذج "شيرود" تم تشخيص الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية والمالية المتوفرة داخل بنك القرض الشعبي الجزائر لخمسة سنوات.

5.1. النتائج:

- يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) التي تساعد في عملية التنبؤ بالفشل المالي، وأنّ النسب المالية تعتبر المفتاح الذي من خلاله يمكن الحكم عمى الوضعية المالية للبنوك.
- الفشل لا يعني توقف البنوك وتصفيتها وانما هي خطوة توجهها نحو التعثر واستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل لتحديد وضعية منحها للقروض وتقييمها لمخاطرها
- يعتبر نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل كإنذار مبكر قبل حدوث الفشل من اجل اتخاذ الاجراءات المناسبة لتفادي الوقوع في مخاطر القروض.

6. المراجع :

- حمزة، محمود الزبيدي، (2011)، التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل،الوراق للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الثانية.
- حيدر عباس، وعبد الله الجنابي، (2015)، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
- رضوان العمار، حسين قصيري، (2015)، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 37 العدد 5.
- سليمان ناصر، (2019)، التسيير البنكي (إدارة البنوك)، دار المعزز للنشر و التوزيع، عمّان، الطبعة الأولى.
- شعيب شنوف، (2012)، التحليل المالي الحديث، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن الطبعة الاولى.
- عمار بن مالك، (2010)، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة.
- وحيد محمود رمو، (2010)، سيف عبد الرزاق مُجد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية، مجلّة تنمية الرافدين،العراق،مجلد 32.
- وليد ناجي الحيايلى، (2009)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، اثناء للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة 1.

Bulot,Norhisam, Salamudin, Norhana, MohdDaud, Norzaidi, AbdMutall -

Hasyiella. Indirect Financial Distress Costs: Evidence from Trading and Services Sector,the second International Business Conference. 7-8 December2013.

Violeta kasarova, MODELS AND INDICATORS OF ANALYSIS ON - THE COMPANY FINANCIAL STABILITY, New Bulgarian University, Business intelligence journal, 2011,vol 4.

تطوير و عصرنه المعاملات المالية بين البنوك المصرفية في الجزائر

(دراسة حالة الخزينة العمومية و القرض الشعبي الجزائري)

**Development and modernization of financial transactions
between banking banks in Algeria (Case study of the public
treasury and the Algerian popular loan)**

منصور شريفه¹، طلحة مجهد²

¹ جامعة وهران 2 (الجزائر)، cherimosta_mansour@hotmail.com

² المركز الجامعي أفلوا (الجزائر)، talha-17@hotmail.fr

ملخص: تعالج هذه الورقة البحثية موضوع تطوير وعصرنه المعاملات المالية بين البنوك المصرفية في الجزائر، يبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الأنظمة البنكية خاصة المعاملات المالية التي تميزها عن باقي المعاملات الاقتصادية الأخرى، و مدى فعاليتها في مواكبة سير التطور على المستوى العالمي، والدور الذي تلعبه الحكومة الجزائرية عبر تبني عدة مشاريع لتطوير وعصرنه الخدمات البنكية لدعم التمويل الاقتصادي، وقدرتها في تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي . كما قمنا بدراسة تحليلية للمعاملات المالية بين البنوك في الجزائر انطلاقا من المقاصة إلى المقاصة عن بعد من خلال التسوية الالكترونية وصولا إلى نتائج اعتمدنا عليها لتقديم اقتراحات.
كلمات مفتاحية: الأنظمة البنكية ، المعاملات المالية ، المقاصة ، المقاصة عن بعد.

تصنيفات JEL : E62, G32, H61

Abstract: This paper discusses the development and modernization of financial transactions between banking banks in Algeria. It shows us the great importance of banking systems, especially the financial transactions that distinguish them from other economic transactions, their effectiveness in keeping pace with the progress of development at the global level, and the role that The Algerian government plays through the adoption of several projects to develop and modernize banking services to support economic financing, and its ability to achieve stability and economic balance, and we also conducted an analytiques study of financial transactions between banks in Algeria from clearing :

Keywords: banking systems, financial transactions, clearing, remote clearing.

JEL Classification Codes: E62, G32, H61

المؤلف المراسل: منصور شريفه cherimosta_mansour@hotmail.com

1. مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي في جميع البلدان القاعدة الأساسية لاقتصادياتها، و يحتل أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، و تزداد أهميته أكثر مع التطورات التكنولوجية السريعة داخل البنوك و المؤسسات المصرفية، خاصة فيما يخص صناعة الخدمات المصرفية التي تعتبر الجهد الأكبر المبذول على التكنولوجيا لتقديم أفضل خدمات للزبائن، و أفضل العمليات بين البنوك التي من ضمنها المقاصة الالكترونية .

في هذا الإطار عرفت الجزائر تحولات هيكلية و تنظيمية على مختلف قطاعاتها الاقتصادية ، و يتم جزء منها على مستوى القطاع المصرفي، و هي مرحلة هامة باعتبارها مرحلة انتقالية من اقتصاد مخطط مركزي إلى اقتصاد أكثر مرونة و هو اقتصاد السوق، فهذه الوضعية سمحت لبنوك الجزائر في تطوير وسائل و أنظمة الدفع الحديثة بين البنوك الجزائرية في العمل خلال سنة 2006، فدخل نظام التسوية الفورية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل و دخلت المقاصة الالكترونية في ماي 2006، و من هنا تظهر أهمية دراسة المعاملات المالية الالكترونية بين البنوك المصرفية .

إشكالية الدراسة : و في هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال التالي:

ما هي المعاملات المالية الالكترونية بين البنوك المصرفية ؟ و هل كانت لها

فعالية مثلى في تحسين تنظيم العلاقة بين البنوك ؟

فرضيات الدراسة : تعتمد الدراسة على الفرضية الآتية :

تلعب المعاملات المالية الالكترونية دورا هاما في تحسين تنظيم العلاقة بين البنوك .

المنهج المستخدم: تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح المعاملات المالية الالكترونية بين البنوك المصرفية في الجزائر (المقاصة الالكترونية) .

أهداف البحث : تكمن أهداف الدراسة في إبراز أهمية المعاملات الالكترونية بين البنوك المصرفية و هذا من خلال المقاصة الالكترونية بدلا من المقاصة التقليدية، وذلك لمواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة الحديثة .

2. نظرة عن النظام المصرفي الجزائري:

يعتبر القطاع المصرفي احد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي.

1.2 . مراحل النظام المصرفي: هو نظام كل النشاطات التي تمارسها العمليات المصرفية وخاصة التي تتعلق بمنح الائتمان، وأهم خصائص النظام المصرفي التي تميزه عن باقي الأنظمة المصرفية وهي كيفية تركيبة هيكله وحجم البنوك التي تتكون منها وعدد فروعها الموزعة عبر البلاد وملكيته وحركة توحيدها، وللنظام المصرفي عدة مراحل:

- **مرحلة التأسيس "1962-1970":** بعد الاستقلال انتهجت الجزائر نموذج مخطط التنمية الاقتصادية، لذا كانت هذه مرحلة تأمين المؤسسات المالية والنقدية الأجنبية موجودة في الجزائر، انفصال الخزينة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية في " 19 أوت 1962"، تأسيس البنك المركزي الجزائري من أجل الرقابة المصرفية والحفاظ على التوازن المالي وذلك في " 13 ديسمبر 1962، وفي 07 ماي 1962 تم إنشاء الصندوق الوطني للتنمية لتمويل المخططات الاقتصادية وإدارة الخزينة، وإصدار العملة الوطنية بالدينار في 04 أكتوبر 1964 وتأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتمويل مشاريع الإسكان (بخار يعدل، 2003).

في 1966 تم تأمين شبكة البنوك الأجنبية واختصاص البنك التجاري في إصدار العملة .

- مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد 1970-1986: من أهم البنوك التي برزت خلال هذه المرحلة التي تميزت بظهور نظام مالي ونقدي مؤمن هي (بخار يعدل، 2003) : بنك التنمية المحلية . البنك الوطني الجزائري . البنك الخارجي الجزائري . القرض الشعبي الجزائري . بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- مرحلة التحول الى اقتصاد السوق منذ 1986: يمكن اعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الاقتصادية بصدور ثلاثة نصوص تمهد وتعود التحول الى اقتصاد السوق وهي:

- ✓ قانون 86. 12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك.
- ✓ قانون 88. 16 المؤرخ في 12/01/1986 المتعلق باستقلالية المؤسسات .
- ✓ قانون 19. 10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض .

2.2. هيكل النظام المصرفي : تم إنشاء بنوك وطنية جزائرية برأس مال عمومي 100% ويمكن تصنيف هذه البنوك وفق دائرتين مصرفيتين، الأولى مالية والثانية ادخارية استثمارية، وتشمل كمايلي:

- الدائرة المصرفية المالية: تشمل هذه الدائرة بنك مركزي وأربعة بنوك أولية وبنك متخصص، فالبنك المركزي أصبح يعرف باسم بنك الجزائر وهو يعتبر مؤسسة ذات الشخصية المعنوية واستقلال مالي يسمح له بتأمين دوره الحقيقي كمؤسسة إصدار وفقا للقانون 90/10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 .

أما البنوك التجارية (بنوك الودائع) نشأت من أجل تمويل النشاطات لتقوم مقام البنك المركزي والحزينة وأهم هذه البنوك :

- البنك الوطني الجزائري (BNA) (القزويني، 1992) تأسس بموجب المرسوم الصادر في 1966/06/13 غرضه تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط .
 - القرض الشعبي الجزائري (CPA) (القزويني، 1992) تم تأسيسه في 1967/05/14 برأس مال قدره 15 مليون دج، وهو بنك الودائع يتم فيه إقراض الحرفيين وأصحاب المهن الحرة .
 - البنك الخارجي الجزائري (BEA) (القزويني، 1992) تأسس بمرسوم 204/67 الصادر في 1967/11/01 برأس مال قدره 20 مليون دج وهو بنك الودائع المملوكة لدى الدولة، والخاضع للقانون التجاري .
 - بنك التنمية المحلية (BDL) (القزويني، 1992) هو أحدث البنوك في الجزائر تأسس بموجب مرسوم 85/85 الصادر بتاريخ 1985/04/30 برأس مال قدره نصف مليار دج، يقوم بجميع العمليات مثل بنوك الودائع .
 - بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) (القزويني، 1992) تأسس هذا البنك بموجب رقم 82/206 الصادر بتاريخ 1982/03/13، وهو بنك متخصص أوكلت له مهمة تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي .
- الدائرة الادخارية الاستثمارية: تشمل كل من:
- البنك الجزائري للتنمية (BAD) تأسس بموجب القانون الصادر في 1963/05/07 باسم الصندوق الجزائري للتنمية وتغير اسمه من صندوق الى بنك في سنة 1971.
 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) تأسس بموجب المرسوم رقم 227/64 الصادر في 10 أوت 1964.

- **قطاع التأمين** يتكون من الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين تأسس بموجب القانون رقم 167/63 الصادر في 08 جوان 1963 يتولى كل أعمال التأمين .
- **الخزينة العامة (TR)** تتمثل وظيفتها من الناحية المالية في ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف، أي البحث الدائم على التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة .

3. نظرة عن المقاصة الالكترونية: أصبحت المقاصة من الوسائل الهامة التي تلجأ إليها البنوك في كافة دول العالم من أجل تسوية العلاقات القائمة بين المؤسسات المالية نتيجة معاملاتها المباشرة مع بعضها البعض، وهنا يمكن تعريف المقاصة هي عملية تبادل الشيكات والتحويلات بين البنوك، أين يتم من خلالها تسديدات متبادلة بين البنكين المعنيين بالمقاصة في ذلك اليوم لإصدار نتيجة إما بنك يسدد أو يستلم و الأخر العكس، أي الغاية من المقاصة تمكين الأعضاء من التسديد اليومي لقيم الشيكات، السندات المؤقتة وبصفة عامة جميع الذمم والديون المترتبة لبعضهم على البعض الأخر، أين يحدث هذا في مركز غرفة المقاصة بالبنك المركزي والذي يتولى هذا الأخير على الإشراف على عمليات الغرفة لصالح الأعضاء المشاركة فيها، حيث يكلف البنك المركزي موظفا ليدبر عمليات غرفة المقاصة اليومية ويقدم لها كافة التسهيلات والخدمات في سبيل إتمام العمليات فيها، في صبيحة كل عملية المقاصة يقوم ممثل المقاصة بتصنيف كل الأوراق التجارية والتحويلات ويحدد مقدار مبالغها حسب المحلية و يتم فحص ما يلي: . مقدار المبالغ بالأرقام و الأحرف . التطابق بين القيم و الأعداد مع الوثائق المحاسبية المعنية، بذلك يقدم كل عضو محلي الأوراق والشيكات والتحويلات في حزمة أوراق مرفقة بوصل (مطبوعة البنك المركزي) محررة من ممثل المقاصة تثبت أو تحرر كل وضعية أو حالة فردية من طرف البنوك الأولية، وبهذا في غرفة المقاصة يتم تحضير ثلاث حالات أو وضعيات فردية (الشيكات، الأوراق التجارية، التحويلات) .

من مزايا المقاصة أنه يتم تسوية مستحقات البنوك دفترًا دون الحاجة إلى نقل النقود بما قد ينطوي عنها من مخاطر سرعة تحويل مستحقات البنك إلى نقدية يمكن استثمارها و تحقيق عائد من ورائها، وهو ما يعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية . (خالد، 2014)

إن التطور التكنولوجي المستمر والزيادة في حجم المعاملات المالية وسرعتها بين البنوك والمؤسسات المالية جعل المقاصة التقليدية عاجزة وغير قادرة على مواكبة هذه التغيرات والاستجابة لمتطلبات البنوك الحديثة، لهذا أصبحت المقاصة الإلكترونية أنجح حل تلجأ إليه البنوك الحديثة، ويمكن تعريف المقاصة الإلكترونية هي نظام لتسوية مدفوعات الصكوك (الشيكات) بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرفة المقاصة، وتسجل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط (ذنون، 2010). في تعريف آخر المقاصة الإلكترونية هي أحدث وسائل الدفع في تاريخ محدد لصالح شخص محدد بناء على طلب العميل، حيث يتم من خلالها تحويل النقود من حساب العملاء إلى حساب الأشخاص في أي فرع و لأي فرع بنكي في الدولة، والآن أصبحت تتم خدمات مقاصة الدفع الإلكتروني للتسوية الإلكترونية في المدفوعات (العوضي، 2010) .

من بين مزايا المقاصة الإلكترونية تسهيل المبادلات المالية بين المشاركين من خلال تخفيض عدد الاجتماعات بين ممثلي البنوك، وتخفيض الوقت اللازم والتكلفة التي يتطلبها إيداع ومعالجة الشيكات وتحويل السريع للمبالغ بين البنوك في أوقات قياسية دون تأخر، كما تنطوي المقاصة الإلكترونية على عنصر اليقين . حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم دون إلغاء أو تأخير وبنفس قيمة اليوم . ويهدف هذا نظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين البنوك.

4. المعاملات المالية الالكترونية بين الخزينة العمومية و بنك الجزائر: يعتبر بنك الجزائر بطبيعته المشارك المباشر في نظام مقاصة الدفع بالكتلة (مبالغ كبيرة الدفع)، لهذا قام بوضع نظام أطلق عليه " نظام الجزائر للتسوية الفورية للتحويلات " **ARTS** " ونظام المقاصة عن بعد (للشيك) " **ATCI** "، وهذا من أجل التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل بين البنوك، لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية والبريدية للمبالغ الكبرى أو الدفع المستعجل الذي يقوم به المشاركون في هذا النظام . يمكن تعريف نظام **ARTS** " **Algérie Real Time Sottement** " : نظام التسوية الإجمالية هو نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي، نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما، من خلال الحسابات المركزية للبنوك (العاني، 2007) ، كما يعرف نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ المالية المرتفعة و الدفع المستعجل في المادة رقم 02 من القانون رقم 04-05 المتعلق بينك الجزائر و المتضمن أن نظام " **ARTS** " بمعنى **Algérie Real Time Sottement** ، بأنه نظام للتسوية ما بين البنوك لأوامر الدفع المتعلقة بتحويل مبالغ ما بين الحسابات، أو سحب مبالغ مرتفعة أو القيام بعمليات الدفع المستعجلة للمشاركين به (زرزاني، 2015) ، أما بالنسبة لنظام **ATCI** " **Algérie Télé Compensation Interbancaire** " يعرف : أنه نظام مكمل لنظام التسوية الإجمالية الفورية، حيث استخدم النظام في بداية تشغيله لمعالجة الشيكات الموحدة وقد أدخلت وسائل الدفع أخرى جديدة في النظام تدريجيا . ويمثل يوم 15 ماي 2006 أول يوم للتبادلات، وكانت البداية بمعالجة الشيكات وتطورت العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006، حيث عالج نظام " **ATCI** " 71933 عملية في شهر ماي بما قيمته

51.12 مليار دينار ، و 48943 عملية في شهر ديسمبر من نفس السنة 2006 بقيمة 303.17 مليار دينار (زرداني، 2015) .

على هذا الأساس سوف نقوم بدراسة تحليلية للمعطيات تتوافق مع مشكلة البحث المتعلقة بالمقاصة الالكترونية لنظام ATCI و نظام ARTS و ذلك في معالجة الشيكات و التحويلات بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر كدراسة حالة .

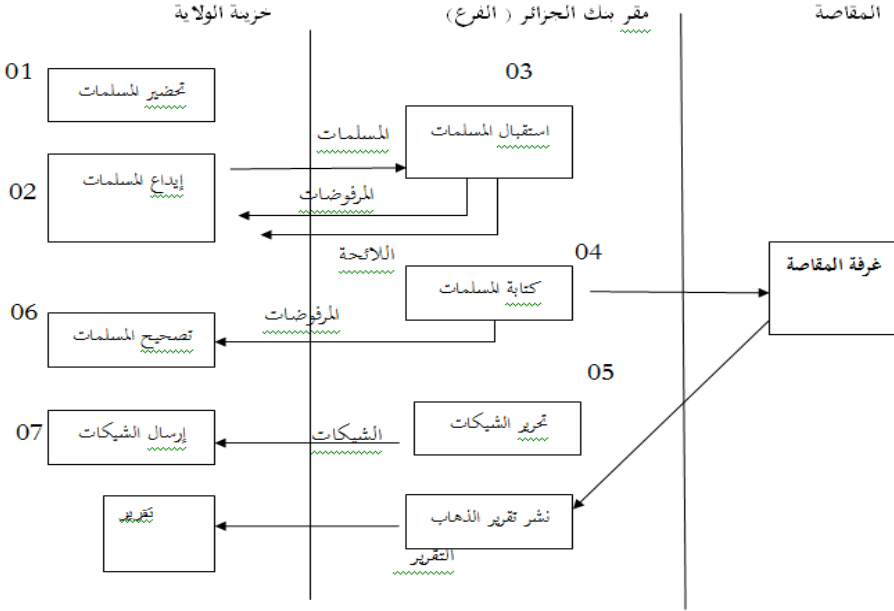
1.4 . المقاصة عن بعد بالنسبة للصكوك (Les chèques) : يتم تقديم الصكوك ، الكمبيالة والسندات لأمر في نظام ATCI في شكل غير مادي، ويفترض من المشارك المقدم أن يجوز مسبقا على أدوات الدفع في شكلها الورقي وأنه تحقق في صحتها، في هذا النظام تمثل الخزينة العمومية ممثل تقني لهذا بنك الجزائر يؤمن لحساب الخزينة العمومية مستلمات الصكوك، تعتبر الخزينة العمومية هي مشارك غير مباشر في نظام المقاصة، هذا النظام لا يقبل إلا التحويلات للمبالغ الأقل من 1000.000 دج، ويتم معالجة الشيكات بين الخزينة الولائية وفرع بنك الجزائر (دراسة حالة الخزينة الولائية و بنك الجزائر لولاية مستغانم) عبر المراحل التالية (منصور، 2007):

- ذهاب الى المقاصة : "Aller compensation" تحت نظام (ATCI)
(: يتم تحضير مسلمات الشيكات من طرف أمناء الخزينة في لائحة من ثلاثة نسخ تحتوي 25 صك على الأكثر، ويكون إيداع مسلمات الشيكات (الصكوك) مرتين في اليوم الى مقر بنك الجزائر، كما يقوم بنك الجزائر بتسجيل الشيكات المستلمة بعد فحصها (SCAN) وإرسالها إلى المقاصة مع وضع تقرير عن عملية المقاصة من طرف بنك الجزائر وتسليمه الى الخزينة من أجل تسويته محاسبيا .

- رجوع من المقاصة : "Retour compensation" تحت نظام (ATCI)
(: كتابة تقرير مفصل من طرف بنك الجزائر عن العمليات المالية المستقبلية في المقاصة)

الشيكات المسحوبة من زبائن الخزينة (يسلم الى أمناء الخزينة، مرفقا بقائمة صور الشيكات من الجهة الأمامية و الخلفية (JPEG) مصحوبة بالعمليات المالية مسجلة في قرص مضغوط " CD ROM ". على أساس التقرير المفصل وملاحظة صور الشيكات (الصكوك)، أمناء الخزينة يركزون على خروج العمليات ويمررون لائحة الصكوك المرفوضة، في حين يتطرق بنك الجزائر لتسجيل مرفوضات الشيكات لحساب الخزينة (استقبال المرفوضات البنكية من المسلمات الذاهبة) . حسب الشكل التالي :

شكل 1: طريقة مسلمات الذهاب (نظام ATCI)



المصدر : نفس المرجع السابق ، ص 92 .

1. تحضير المسلمات : خزينة الولاية عليها توجيه مراقبة مضمونة للشيكات من حيث : حضور الإمضاء - التاريخ - الجهة الخلفية للصك - صك كامل ، و يجب احتواء كل صك (

شيك) على اسم خزينة الولاية (محتوم مدفوع لفائدة خزينة الولاية) ، ملء لائحة المسلمات من ثلاث نسخ المسلمة تحتوي 25 صك على الأكثر .

2 - إيداع المسلمات : الشخصية التي تقدم أو تودع هذه المسلمات الى بنك الجزائر يجب أن تكون دائنة ، المسلمات تودع مرتين في اليوم إيداع صباحا و إيداع مساء بعد الساعة الثالثة و النصف (15:30) لكي تعالج المسلمات ببنك الجزائر و في نفس اليوم .

3 - دليل استقبال المسلمات : فحص مطابقة الأصل للائحة بحضور وكيل الخزينة الدائن كالتالي : مطابقة الأصل لعدد و مجموع مبلغ الشيكات المسلمة و المصرح بها في اللائحة ، مراقبة مبدأ الفصل بين لوائح مسلمات الصكوك (الجباية و الأموال الخاصة) ، مراقبة نوع الشيك ، مراقبة حضور " RIB " Relevé d' Identité Bancaire للخزينة الموجودة في لائحة المسلمات ، مراقبة خلفيات الصكوك ، رفض المسلمات في خزينة الولاية التي لم تراقب جيدا ، تدون الملاحظة في لائحة المسلمات لقرار الرفض ، السبب ، التاريخ و الساعة، إمضاء بنك الجزائر ، كما يحتفظ بنك الجزائر بنسخة من اللائحة. قبول المسلمات إذا كانت صحيحة ، متماثلة مع اللائحة (التاريخ و الساعة) تسلم نسخة الى الخزينة ، مع احتفاظ بنك الجزائر بنسختين من اللائحة .

4 - تسجيل المسلمات : المسلمات تكون مكتوبة للحساب من الساعة 15:30 سا لهذا اليوم "J" حتى الساعة 11:00 سا ليوم الموالي "J+1" لتاريخ تعديل "J+3" .

يكون مرقم " Logiciel " برنامج الاستعمال، كتابة العدد و المجموع المسجل في لائحة الصكوك، تصوير الشيكات، تسجيل المبالغ عبر قراءة الصور، تسجيل معطيات " OCRB " غير مقروءة بواسطة آلة مرئية، و لا يجب تغيير المعطيات.مراقبة عدد و مجموع مبالغ الشيكات المسلمة مع عدد و مجموع المبالغ المقروءة بالتطبيق، طبع لائحة المسلمات عندما تكون كل الشيكات قابلة للتسجيل، في حالة ما إذا كان صك غير قابل

للتسجيل و غير مصحح (خط OCRB و هو شريط بصري يتعرف على الكتابات الرقمية) يرفض من ضمن مسلمات الخزينة - طبع حافظة المسلمات و مراقبة الطبع من طرف شخص آخر أي مراقبة لائحة الخزينة مع لائحة Logiciel و تصحيح الأخطاء المصادقة على المسلمات الصحيحة و إعادة المسلمات المرفوضة للخزينة مرفقة بلائحة المسلمات مع سبب الرفض ، كما على العون المركزي الاستعانة بحساب المسلمات على مركز التقييم ترسل بثلاثة مسلمات مسلمة برمز الصكوك منها : . الرمز 30 (صكوك أقل من 50.000 دج) ملف بدون صورة .

. الرمز 031 (صكوك ما بين 50.000 دج و 200.000 دج) مرفقة بصورة الصك .

. الرمز 032 (صكوك اكبر من 200.000 دج) مرفقة بالصورة .

5 - تحرير شيكات الخزينة : تحرير الشيكات لكل المسلمات الصحيحة لامين الخزينة عند زيارته الموالية ، الشيكات تكون مصحوبة بنسخة من اللائحة عندما تستقبل الخزينة الشيكات (التاريخ و الساعة) ، احتفاظ بنك الجزائر بنسخة من اللائحة و ترتيبها عدديا.

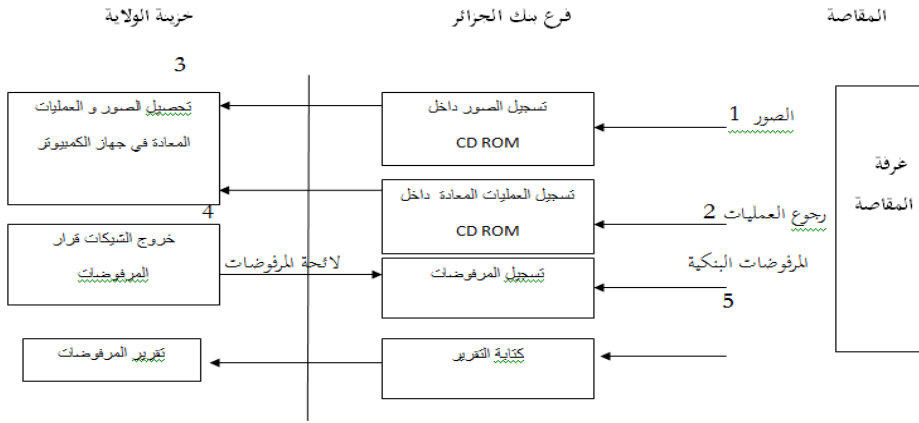
6 . تصحيح المسلمات : الخزينة تقوم بتصحيح المسلمات الخاطئة و المعادة من بنك الجزائر و التي تكون مصحوبة بسبب الرفض ، التصحيح يكون من نفس المكان و في مقر بنك الجزائر إذا كان ممكن ، و يعاد تقديمها سريعا عندما تكون المسلمة مودعة .

7 . إرسال الشيكات الى البنك : عند استقبال الشيكات الخزينة ترسل الشيكات الى بنك الساحب مع الأولوية للشيكات التي مبلغها أكبر من 200.000 دج .

8 - نشر التقرير : بعد حصة المقاصة (إبتداء من الساعة الواحدة 13:00 سا) يتم نشر المعلومات المحصل عليها من ذهاب المقاصة ، هذه الحالات ترتب من طرف بنك

الساحب و تعاد لكل عملية : رقم الصك ، RIB للمستخدم ، RIB للساحب ،
RIO (Référence Interbancaire de l'Opération) ، تاريخ
الكتابة ، تاريخ التعديل ، المجموع . هذه التقارير تسلم لأمناء الخزينة من أجل المحاسبة .

الشكل 2 : طريقة مسلمات الرجوع (نظام ATCI)



المصدر : نفس المرجع، ص 97 .

1 . تسجيل الصور داخل القرص المضغوط CD ROM : إبتداء من الساعة الواحدة مساء وبعد حصة المقاصة، الجهاز المركزي يستقبل صور الشيكات (الصور) " J PEG " ، ولكل صك صورتين الأمامية و الخلفية، وكل قائمة تحتوي على رقم الصك، رمز البنك، رمز الوكالة ورقم حساب الساحب، هذه القوائم الخاصة بالصكوك مسجلة في فهرس خاص بمركز الرقمية (D : / ROOT ST/AGENCE/BASE/Image) .

ملاحظة : الصور المرسله الخاصة بالصكوك يكون مبلغها أكبر أو يساوي 50.000 دج .

2 . تسجيل العمليات المعادة في CD ROM : إبتداء من الساعة الواحدة مساء، بعد حصة المقاصة يستقبل الجهاز المركزي القوائم المعادة في المقاصة، وعلى المستغل

تسجيلها في قرص مضغوط CD ROM ويرجعها لأمين الخزينة في زيارته المسائية في نفس الوقت مع CD الخاص بالصور .

3 . تحميل الصور و المسلمات المعادة في جهاز الكمبيوتر: عون الخزينة يقوم بتحميل قوائم الصور والمسلمات المعادة داخل حاسوبه من القرص المضغوط CD ROM ، وملاحظة المسلمات المعادة بواسطة PDS

4. خروج الشيكات : عون الخزينة طبقا للقوانين المتبعة بين البنوك لكل عملية معادة يتوجب عليه مراقبة ما يلي

غياب معارضة الصكوك، مطابقة مواصفة RIB ، ملائمة رقم الصك لصاحب الحساب، غياب المعارضة على الحساب، احترام أجل تقديم تسجيلات صور الصكوك، احترام سند الصكوك، المتونة .

✓ بعد المراقبة تقوم في مدة أقصاها 3 أيام للشيكات المرفوضة لأسباب معروفة في إطار العلاقة بين البنوك وذلك قبل تاريخ التسوية .

✓ تملأ لائحة المرفوضات البنكية (وثيقة مطبوعة من بنك الجزائر) هذه الحافظة توضع لكل صك، رقم الصك و RIB للمسحوب عليه ، المبلغ ، تاريخ تعديل العمليات الابتدائية و سبب الرفض تبعا للترميز ما بين البنوك .

✓ تنقل الى بنك الجزائر لائحة الرفض قبل الساعة التاسعة بيوم التسوية لهذه العمليات .

4 . تسجيل المرفوضات البنكية: عند استقبال بنك الجزائر لائحة المرفوضات يركز على تاريخ وساعة استقبال اللائحة، ويتم تسجيل المرفوضات بمعدل مقياس APPROVE وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى : تمر بالخطوات التالية :

. كتابة المرفوضات، البحث عن العملية المرفوضة في عمود البيان المحيط بكتابة اختيار المقرر. خزن الاختيارات وتثبيت الصور المعادة في القائمة تحت رمز 103، المقرر يبحث عن العمليات المرفوضة عن طريق رقم الصك RIB للمسحوب عليه المبلغ مع ضغط مرتين على العملية (العملية المرفوضة) تصبح زرقاء .

. تطلب الخزينة رمز وسبب الرفض لكل عملية مرفوضة في البيان الموجود .

. خزن الاختيار " للعمليات المعادة المرفوضة " تحت رمز 108 يضاف مربع أصفر على اليسار.

. الضغط على خانة " تثبيت " الصك يختفي من القائمة. هذه العمليات موضحة في النظام الخاص بالمرفوضات .

المرحلة الثانية: نسخ هذه العمليات في حالة الوساطة والرفض المؤكد، ويتم التحقق في العمليات المرفوضة بتقرير مع لائحة الخزينة العمومية خصوصا بالنسبة لرقم " RIB " المسحوب عليه والمبلغ .

المرحلة الثالثة : تعديل المرفوضات في حالة إيجاد خطأ . . نشر تلقائي للعمليات المقررة الرفض من طرف المقرر رقم 108 . إذا كان القرار غير الرفض، اختيار المقرر رقم 107 للعملية ترجع للدفع و تلغى عملية الرفض للمقرر، وينتج عنه العملية تمر للدفع .. إذا كان القرار رفض المرفوضات تذهب تلقائيا الى الرفض .

. كل الصكوك التي لم ترفض تسدد في اليوم J+3 للمستفيد .

5 . نشر تقرير المرفوضات الذاهبة (من طرف الخزينة): بنك الجزائر بوسيلة مقياس " REFORT " يتم اختيار قائمة العمليات المرفوضة، واختيار قائمة العمليات ما بين

البنوك ذهاب، تنشر حالة ملخصة للمرفوضات المسجلة من طرف بنك المعاد، المرفوضات توضع في القائمة عند ملؤها على المقاصة .

المسؤول عن المقاصة على مستوى بنك الجزائر يتحقق بالمقارنة مع لائحة المرفوضات المرسله من الخزينة بان المرفوضات أصبحت صحيحة ومقبولة للمقاصة .

6. تقرير المرفوضات البنكية تنقل الى الخزينة كتبرير لتسجيل المرفوضات المطلوبة .

2.4 المقاصة بالنسبة للتحويلات (Les VIREMENT) : بنك الجزائر هو مشارك

مباشر في نظام المقاصة للدفع بالكتلة، وهو يمثل تقنيا الخزينة العمومية في هذا النظام، لهذا

فان بنك الجزائر يؤمن لحساب الخزينة العمومية في سير التحويلات ما بين البنوك لمبالغ أكبر

أو يساوي 1000.000 دج يطبق عليها نظام **ARTS (Algérie Real**

Time System) ، وتوضع القواعد المتفق عليها بين البنوك أربعة أنواع من التحويلات

وتشمل كل من :

- تحويلات خدمات الزبائن (العملاء) .

- تحويلات التنظيم .

- تحويلات الواردة من الخارج .

هناك تحويلات ترفض لسببين هما :

- الأسباب المشتركة لكل وسائل الدفع (المئونة غير كافية رمز 007) .

- سبب خاص للتحويلات النظامية (رمز 101 عدم تناسق بين رقم الحساب و تسمية

المستفيد) و (رمز 102 زبون غير موجود) .

- ذهاب الى المقاصة : " **Aller compensation** " تحت نظام (**ARTS**) : أمناء

خزينة الولاية مجهزين ببرنامح LOGICIEL يمكنهم من تسجيل التحويلات، هذه

العمليات تسجل في قرص مضغوط " **CD ROM** " ويرسل الى مقر بنك الجزائر،

وبنك الجزائر بدوره يؤمن تحويل العمليات لنظام المقاصة عن بعد .

- رجوع من المقاصة : "Retour compensation" تحت نظام

(ARTS) : التحويلات المرسله من الخزينة والمستقبله من طرف (CPI)
Centre Près Compensation Interbancaire، تنقل في قرص مضغوط
(CD ROM) الى الخزينة الولائية . المعطيات الواردة تلاحظ عبر برنامج
LOGICIEL المركب من طرف بنك الجزائر في الخزينة .

. المبادئ الكبرى لنظام ARTS : كتابة التحويلات المعطيات المتعلقة بالتحويلات
تكتب وتنسخ على القرص المضغوط CD ROM، أما المعطيات المكتوبة تتغير
حسب طبيعة التحويلات وهي أساسا :

. RIB للأمر (زبون الخزينة) . RIB للمستفيد . المبلغ . غرض التحويل
العنوان .

أما بالنسبة لبرنامج LOGICIEL يقوم بمراقبة الشكل كما يلي : - مجال إجباري -
مطابقة الرموز البنوك المستفيدة . رمز بنك الأمر (008) . مطابقة رمز وكالة الخزينة -
صحة رمز الرفض فيما يخص التحويلات النظامية . صحة رمز العملة الصعبة بالنسبة
لمصاريف التحويلات الواردة من الخارج - المعطيات المسجلة في اليوم J تجرى في المقاصة يوم
J+1 الموالي .

نشر لائحة الحصص : عند الانتهاء من كتابة الحصص تنشر قائمة الحصص بعد إكمال
الملحق ، إذا كانت المعطيات صحيحة الحصص تصبح صحيحة ، هذه القائمة توقع من
طرف الأشخاص الموكلين و يقوم بالمراقبة بعد التحصيل (CD) ، و في نفس الوقت تنقل
القائمة الى مقر بنك الجزائر مع (CD) الذي يحتوي على الحصص .

✓ التحميل في قرص مضغوط (CD) : الحصص المتممة تبقى تلقائية في الفهرس (out)
في يوم الكتابة ، و في نهاية اليوم كل الحصص المنشأة في الفهرس (out) تحمل في CD

، هذه العمليات تنقل الى مقر بنك الجزائر مرفقة بالقوائم قبل الساعة الرابعة مساء لتكون جاهزة للمقاصة في اليوم الموالي قبل الساعة التاسعة صباحا بصفة خاصة كتابة يوم السبت يجب أن تنقل الى مقر بنك الجزائر صباح يوم الأحد قبل الساعة التاسعة ، تاريخ التسوية يطبق على التحويلات و تقييم يوم المقاصة .

✓ **إكمال المعطيات :** بنك الجزائر يحمل CD المرسل من الخزينة قبل الساعة التاسعة صباحا ، يتم التحقق فيه من طرف بنك الجزائر و يكون أساسا على المبلغ الإجمالي لكل حصة .

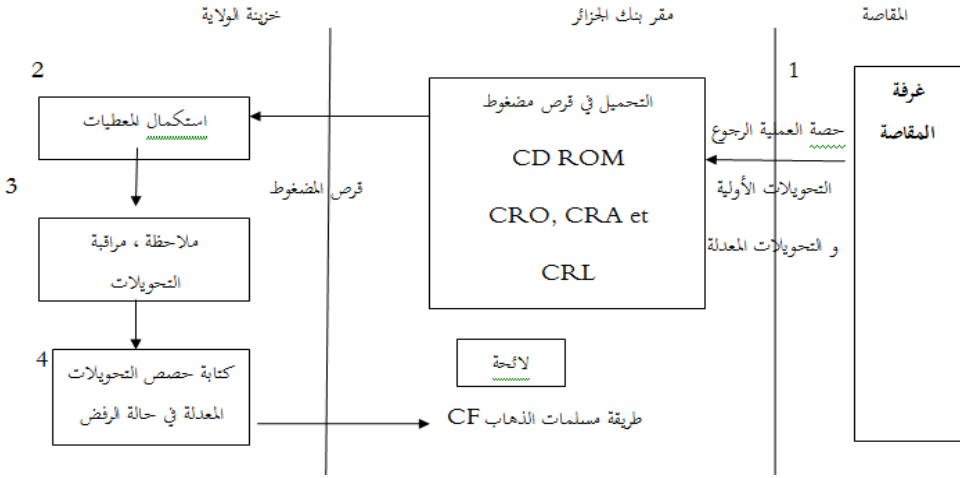
✓ **تحويل الحصص الصحيحة :** الحصص غير المرفوضة تكون صحيحة و ترسل لنظام المقاصة قبل الساعة التاسعة

✓ **تحميل CRA و CRL :** عندما يستقبل نظام المقاصة حصص العمليات ، تعاد الى العون المركزي لكل حصة: CRL (**Compte Rendu Lot**) لتأمين التكلفة الكلية أو الجزئية للحصة .

CRA (Compte Rendu Aller) لتأكيد حساب العمليات من طرف النظام و تاريخ التسوية المطبق .

كل من CRA و CRL تكون محملة في CD و مطبوعة في قائمة موقعة من طرف المسؤول و ترسل الى خزينة الولاية ابتداء من الساعة 12 سا .

شكل 3 : طريقة مسلمات الرجوع



المصدر : نفس المرجع، ص 104 .

2 . 4 . مسلمات الرجوع : التحميل في CD ROM : المسلمات الراجعة

للتحويلات (دائن لحساب الخزينة) تصل الى المقر المركزي لبنك الجزائر بعد حصة التبادل، أما بعد الساعة 10 (J) المسلمات تنقل أليا الى مقرات الولاية .

المقرات الولائية تسجل في CD المعطيات المتعلقة بالمسلمات (رجوع) كل يوم على الساعة 11 صباحا ، يوضع CD عند أمناء الخزينة مرفقة بقائمة على الساعة 12 في نفس الوقت مع مسلمات CRA و CRL .

إكمال المعطيات : أمناء الخزينة يستكملون تلقائيا كل معطيات CD (زر تحميل) .

ملاحظة ومراقبة التحويلات: أمناء الخزينة يلاحظون التحويلات مفصل ويقومون بمراقبة صحة البيانات البنكية للمستفيد .

كتابة حصص التحويلات المعدلة: كتابة RIO للعملية قبل عرض التحويلات المعدلة أيضا سبب التعديل، التحويلات المعدلة تكون جزء من نفس الحصة (على الأكثر 999

عملية لكل حصة)، التحويلات المعدلة تتبع نفس مبادئ طريقة المسلمات ذهاب التحويلات .

ملاحظة: في حالة ما إذا كان رصيد البنك مدين فإنه ملزم عليه أن يغطي عجزه، ذلك باسترجاع القيمة المدينة لبنك الجزائر قبل 24 ساعة، وإلا فرضت عليه ما يسمى " فائدة الرصيد المدين" وهي بمقدار 19% من القيمة المدينة، تدفع لصالح بنك الجزائر .

5- الخاتمة:

المقاصة الالكترونية ما هي إلا نسخة إلكترونية للمقاصة التقليدية، وتعد من المشاريع التي تمكن من قياس درجة التطور في القطاع البنكي والتنمية الاقتصادية للبلاد .
تصدر و تستقبل البنوك والخزينة يوميا وسائل الدفع من شبكات وعمليات تحويلات، وهذا ما يؤدي الى ترتيب حقوق والتزامات بين هذه البنوك، ولكن لا يتم تصفيتها عن طريق استعمال تسديد نقدي لما لهذه الطريقة من مخاطر وتكاليف، تستعمل البنوك من أجل تسوية هذه المعاملات لما يسمى بعمليات المقاصة، حيث حققت المقاصة الالكترونية أقصى فعالية في معالجة العمليات وبأكثر سرعة وأمان، إلا أن الجزائر لم تتمكن من تحقيق مسايرة الدول الأخرى في مجال النقود الالكترونية، وذلك نظرا لغياب الوعي المصرفي .
يمكن اعتبار المقاصة الالكترونية أحد الجوانب الايجابية التي تطبع النظام المصرفي الجزائري وجلب الاستثمار الأجنبي، كما يساعد هذا النظام على تقليل حالات الغش، وذلك من خلال نظام حماية مدعم قادر على كشف جميع التجاوزات وجهاز ضد كل الأخطار العملية.

أما بالنسبة للأوراق المالية لم نتطرق الى دراستها في الجانب التطبيقي، وهذا راجع الى أن العمليات التي تمر عليها الأوراق المالية مثل العمليات التي تمر عليها التحويلات، فلهذا اكتفينا بدراسة التحويلات فقط، كما أننا لم نتطرق الى دراسة المقاصة الالكترونية لبنك

القرض الشعبي الجزائري لان نظام المقاصة الاللكترونية مثلها مثل نظام المقاصة المطبق في الخزينة العمومية (نفس النظام) واكتفينا بتقديم الملاحق.

أخيرا على البنوك المشتركة في نظام المقاصة الاللكترونية العمل على التنسيق بشكل دوري ومستمر مع مركز المقاصة المسبقة، بغية تجنب الأخطاء المتكررة أو العمل على تفاديها كأقل تقدير، والعمل على الاستمرار في تطوير وتحديث البنية التحتية للبنوك بغية مواكبة تقنية المعلومات وإستعابها.

6- قائمة المراجع :

- بخار يعدل فريدة (2003) تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر.
- شاكِر القزويني (1992) محاضرات في إقتصاد البنوك . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .
- خالد أمين عبد الله (2014) العمليات المصرفية الطرق الحاسبية الحديثة . الطبعة السابعة ، دار النشر و التوزيع . عمان .
- نبيل ذنون (2010) معيقات تطبيق الصيرفة الاللكترونية . مجلة العلوم الاقتصادية الجامعية . العدد 25 . بغداد العراق .
- أحمد عبد الله العوضي (2010) العوامل المؤثرة في التسويق و التجارة الاللكترونية . مجلة الاقتصاد و المجتمع . العدد 06 .
- العاني إيمان . البنوك التجارية و تحديات التجارة بالاللكترونية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية ، تخصص بنوك و تأمينات . جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر 2006 / 2007 .

➤ زرداني ليندة . فعالية تطبيق المقاصة الالكترونية في تنظيم العلاقة بين البنوك ،
مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك جامعة العربي بن
مهدي . أم البواقي 2014 .

➤ منصور شريفة . المعاملات المالية بين البنك و الخزينة العمومية دراسة حالة الخزينة
العمومية و بنك الجزائر لولاية مستغانم . مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في
العلوم التجارية تخصص مالية جامعة مستغانم . الجزائر 2006 . 2007

الاتجاهات الحديثة للمصارف الإلكترونية ، الفرص و التحديات - حالة الجزائر -

Recent trends in electronic banking, opportunities and challenges(The case of Algeria)

بن داود سفيان¹ ، بوزيدي ناريمان²

¹ جامعة زيان عاشور - الجلفة (الجزائر) ، sof.ben2015@gmail.com

² جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر) ، narimenb13@gmail.com

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تقييم نشاط المنظومة المصرفية الجزائرية في إطار التوجهات الحديثة التي تبنتها الجزائر، من خلال دراسة تحليلية وصفية لأهم السمات التي يتميز بها القطاع المصرفي الجزائري في ظل التحديات التي مسته، خاصة تلك المتعلقة بتحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها، و السعي لجعلها وسائل دفع إلكترونية حتى يسهل اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر . خلصت الدراسة في الأخير ، إلى أن الجهود التي يبذلها القطاع المصرفي لتطوير خدماته في المجال الإلكتروني لا تزال تقليدية و لا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة ، بسبب عدم تهيئة الوسائل ، البيئة والكفاءات الداعمة لذلك ما ينعكس على أداءه وعلى أداء القطاعات الأخرى و على تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل خاص .

كلمات مفتاحية: النظام المصرفي الجزائري ، الصيرفة الإلكترونية ، وسائل الدفع الإلكترونية ، الإصلاحات المصرفية.

تصنيفات JEL : G21 ، G24

Abstract:

The aim of this study is to evaluate the activity of the Algerian banking system in the context of the recent trends adopted by Algeria , through an analytical and descriptive study of the most important features that characterize the Algerian banking sector in light of the updates that have been developed, especially those related to modernizing payment methods of all kinds , And try to make it an electronic means of payment , to facilitate the adoption of electronic banking in Algeria . The study concluded that the efforts exerted by

the banking sector to develop its services in the electronic field are still traditional and are not commensurate with what is happening in the developed countries due to the lack of means, the environment and the supporting competencies, which is reflected in its performance, especially in its relation with other sectors, and the flow of foreign investments in particular.

Keywords: Algerian banking system; electronic banking; banking reforms; electronic payment methods.

JEL Classification Codes: G21, G21.

المؤلف المراسل: بن داود سفيان : sof.ben2015@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر الخدمات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، إذ أن درجة الطلب عليها تدل على درجة التقدم الاقتصادي للبلد، أما عرضها فهو يعمل على تحقيق رفاهية المجتمع، لذا نجد النشاط المصرفي يتأثر بالتطورات الاقتصادية المختلفة، حيث انتقلت البنوك من تقديم خدمات تقليدية محصورة في الإيداع و الإقراض الى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها المصرفية وغير المصرفية، كما أن تقديم هذه الأخيرة لم يعد يستفيد من حماية الدولة فلقد أصبح السوق هو المسؤول عن تحديد نوعية التوجهات البنكية في مجال تقديم الخدمة المصرفية .

كما عملت البنوك في إطار سياسة تقريب الخدمة من العميل على إدخال القنوات الاتصال المختلفة في تقديم خدماتها وكذا إدخال التقنيات الالكترونية في تأديتها وهذا لأجل التأقلم مع الاقتصاد الجديد المعروف بالاقتصاد الرقمي الذي يتميز بالعمل في بيئة إلكترونية، ولأجل تحقيق أهداف البنك والمحافظة على مكانته في ظل هذه التغيرات عمل على إتباع العديد من الاتجاهات في مجال تقديم الخدمات المصرفية ، و قد اتجهت الجزائر

بسياستها المصرفية حدو العدو العديد من الدول السباقة في ذلك نظرا للمتطلبات الاقتصادية الحالية عبر العديد من الاصلاحات و التطبيقات الالكترونية. و السؤال الذي يمكن طرحه : " ما هي أهم الاتجاهات الحديثة للبنوك الإلكترونية، وما أثرها على تطوير الخدمات المصرفية في الدول بما فيها الجزائر؟" .

و من هذا المنطلق يمكن صياغة فرضية بحثية على النحو التالي:

- لا تمتلك الجزائر حاليا تقنيات بنكية حديثة كافية تمكنها من تفعيل الخدمات الإلكترونية في بنوكها التجارية .

و حيث أن الهدف من الدراسة الحالية هو إبراز واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر و أهم التقنيات الحديثة التي يتم تطبيقها حاليا و مدى مواكبتها مع التطور العالمي الحاصل في المجال ، إضافة إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري ممثلا بوزارة المالية و الحكومة في إخراج هذا النظام من التعامل الكلاسيكي الجامد والذي أدى بدوره إلى تدهور في كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به . و من أجل هذا يحاول الباحثان استعمال المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على سؤال الإشكالية و الوصول إلى غرض الدراسة.

2. مفاهيم أساسية حول البنوك الالكترونية :

1.2 مفهوم البنك الفوري :

النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها و الحصول على مختلف الخدمات و المنتجات المصرفية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى.

و تعرف بأنها: " تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية و

توظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات لتقديم كافة

الخدمات البنكية بأمان مطلق." (ناظم مُجَّد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، 2008 ، ص 28)

كما تعرف بأنها " تلك البنوك و المؤسسات المالية المستندة على الركائز الالكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية بأمان ،و بأقل كلفة و أسرع وقت و اقل جهد للعملاء (ناظم مُجَّد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، 2008 ، ص 28)

تجعل العميل (المرخص له) يقوم ببعض أو كل العمليات المصرفية (التقليدية و المتاحة من البنك) و التأثير علي النظام المحاسبي للبنك فوراً (مباشرة من خلال الشبكات الإلكترونية (أو لاحقاً (غير مباشرة من خلال منافذ البنك أو خط تليفون) و هو بعيد عن البنك و ذلك مباشرة قيام عندما يكون متصلاً باستخدام حاسبه الآلي المجهز لهذا الغرض بالبنك من خلال شبكة إلكترونية للاتصال كالويب لتنفيذ عمليات مصرفية إلكترونية و المحاسبة عنها آنياً أو غير مباشرة عندما يتعامل مع البنك بإحدى وسائل الدفع لنقود إلكترونية كبطاقات الائتمان و بطاقة الصارف(ATM) من أحد المنافذ المتصلة بالبنك لتنفيذ هذه العمليات . (شنبور توفيق ، 2002 ، ص 83)

وهناك تعريفات أخرى تطلق علي المصارف الإلكترونية مصارف القرن الواحد والعشرين وتتمثل في تلك الوحدات الطرفية "Terminals" التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدامات الحاسبات الآلية حيث تعد هذه الوحدات (مادامت تبعد طرقياً عن مبني المصرف) بمثابة منافذ أو فروع له (رضا صاحب أبو حمد ، 2002 ، ص 18)

وهناك من يعرف البنوك الافتراضية (**Bank Virtual**) بأنها بنوك تعمل بالكامل علي الإنترنت وهذا البنك هو الذي تقوم العلاقات و التعاملات و الصفقات فيه ليس من خلال اللقاء المباشر وجهاً لوجه و إنما من خلال الوسائل الإلكترونية.

2.2 نشأة و تطور البنوك الإلكترونية

تعود نشأة المصارف الإلكترونية إلى بداية الثمانينات مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي ، و بطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي عام 1958 أصدرت **American Express** أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع ، ثم قامت بعدها ثمانية مصارف بإصدار بطاقة "**Bank Americard**" عام 1968 لتتحول إلى شبكة **Visa** العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء "**Carte Bleue**" من طرف ستة مصارف فرنسية . وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا "**France Telecom**" بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة (**Cartes à mémoire**) لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه (**Cartes à puce**) تحمل بيانات شخصية لحاملها (رحيم حسين، هواري معراج ، ديسمبر 2004، ص 317).

في أوائل السبعينات 1972 عقد المؤتمر الدولي الأول لاتصالات الحاسوب وظهرت خدمة البريد الإلكتروني ثم انضمت كل من بريطانيا و النرويج إلي عمل الشبكة لتصبح شبكة دولية بدلاً من كونها شبكة أمريكية . (الدناني، عبد الملك ردمان، 2001، صفحة 17)

خلال منتصف التسعينات ظهر أول مصرف إلكتروني في الولايات المتحدة

الأمريكية يميّز بين نوعين من المصارف كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية :

○ المصارف الافتراضية (مصارف الإنترنت) : تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف المصرف العادي.

○ المصارف الأرضية : ونقصد بها المصارف التي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيرافة الإلكترونية .

وكان سبب انتشار المصارف الالكترونية إلى عنصرين أساسيين(منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، 2005، ص 15):

- أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية في مجال التجارة .
- تطور المنظمة الإعلامية للاتصال التكنولوجي.

في أوائل السبعينات 1972 عقد المؤتمر الدولي الأول لاتصالات الحاسوب وظهرت خدمة البريد الإلكتروني ثم انضمت كل من بريطانيا و النرويج إلى عمل الشبكة لتصبح شبكة دولية بدلاً من كونها شبكة أمريكية . (الدناني، عبد الملك ردمان، 2001، صفحة 19)

ظهرت البنوك الالكترونية و التي تطورت بدورها عبر ثلاث مراحل حسب التطور التكنولوجي لقنوات الخدمات الالكترونية(ناظم مُجَّد نوري الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، 2003، ص 37):

المرحلة الأولى: و هي التي ظهرت بها أداة الصراف الآلي و نقاط البيع و الكمبيوتر المنزلي و البنك المحمول و البنوك الهاتفية و قد حققت هذه المرحلة العديد من الأهداف للبنوك أهمها: خفض الضغط على الفروع، وتحسين الخدمة و تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ظهور بنوك الانترنت وهي أهم مرحلة من مراحل البنوك الإلكترونية و بموجبها تم الانتقال من مرحلة البنوك التقليدية التي لها واقع مادي ممثلا في فروع و مستندات إلى وجود افتراضي على شبكة الانترنت.

المرحلة الثالثة : وهي تلك المرحلة التي ظهرت بها توجهات الدمج ما بين قنوات تقديم الخدمة البنكية المذكورة بالمرحلة الأولى و تقنية الانترنت المذكورة بالمرحلة الثانية.

3.2 الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية

تقدم المصارف الإلكترونية العديد من الخدمات ، نذكر منها :

- الاستفسار عن أرصدة حساباتك الودائع و القروض.
 - إصدار بطاقات الفيزا إلكترون و تجميد أو وقف بطاقة الفيزا إلكترون
 - إصدار شهادات الملاءة.
 - طلب الاشتراك في خدمة البنك الناطق و بنك المنزل*
 - إصدار شيكات مودعة برسم التحصيل قبل استحقاقها في الحساب .
 - تغيير الرقم السري.
- طرق لدفع الكمبيالات و الفواتير إلكترونيا.... (بسيوني، عبد الحميد ، 2004، ص 11)

4.2 خصائص و مزايا البنوك الإلكترونية:

يمكن تحديد الخصائص التالية (ناظم مُحمد نوري الشمري، عبد الفتاح العبد اللات، 2003، ص ص 34-35):

- اختفاء الوثائق الرقمية للعملاء، حيث إن كافة الإجراءات و المراسلات بين طرفي الخدمة البنكية تتم إلكترونيا دون استخدام أي أوراق .

- فتح المجال أمام البنوك صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالمياً باستخدام شبكة الانترنت دون الحاجة إلى التفرع خارجياً و زيادة الاستثمار و الموارد البشرية و غيرها .
- القدرة على إدارة العمليات البنكية للبنوك عبر شبكة الانترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي ، بالتالي يستطيع البنك أن يختار أفضل الأماكن على مستوى العالم من حيث النظم الاقتصادية المشجعة أو الأوضاع السياسية المستقرة أو المعاملة الضريبية الأفضل ليمارس أعماله في بيئة مناسبة و ينشرها في جميع أنحاء العالم .
- عدم إمكانية تحديد الهوية حيث لا يرى طرفا المعاملات الالكترونية كل منهما الآخر و هو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التامين للتعرف على الهوية الكترونياً .
- إمكانية تسليم بعض المنتجات الكترونياً مثل المنتجات الرقمية ككشفو الحساب والرصيد وغيرها .
- سرعة تغيير القواعد الحاكمة وذلك لمواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الالكترونية مما يحتاج إلى سرعة في صياغة التشريعات اللازمة لمواكبة هذا التطور
- أما من أهم مزاياها نذكر(سوفي عبد الهادي عبد القادر، 2002، ص 32) :
- حرية الاختيار حيث تزود الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات و الخدمات
- تلقائية التعامل فلا حاجة لوجود علاقة عمل مسبقاً لإجراء حركة تجارية و بدء تعامل جديد.
- التكامل مع العمل: فالإنترنت توفر خدمة التوصيل للمنازل إلى جانب كونها سوقاً تجارياً متكاملة

5.2 أنماط البنوك الإلكترونية و خدماتها:

يوجد ثلاثة أنماط أساسية ، وهي :

الأول: الموقع المعلوماتي : وهو الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي و من خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه و منتجاته و خدماته المصرفية.

الثاني: الموقع التفاعلي أو الاتصالي: يسمح هذا الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك و عملائه كالبريد الإلكتروني و تعبئة طلبات أو نماذج علي الخط أو تعديل معلومات القيود و الحسابات

الثالث: الموقع التبادلي : وهو المستوي الذي يمارس فيه البنك خدماته و أنشطته في بيئة إلكترونية حيث يسمح للزبون بالوصول إلي حساباته و إدارتها و إجراء الدفعات النقدية و الوفاء بقيمة الفواتير و إجراء كافة الخدمات الاستعلامية و إجراء الجولات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

6.2 متطلبات البنوك الإلكترونية

نلخص أهم متطلبات البنوك الإلكترونية فيما يلي(:شيرين البارودي ، افريل 2005، ص 12) :

- ✓ البنية التحتية التقنية: تقع في مقدمة متطلبات البنوك الإلكترونية خاصة و إن البنى التحتية مرتبطة ببنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة ومختلف القطاعات و لذلك تجب أن تنشأ البنوك الإلكترونية في بيئة تتميز بالأعمال و التجارة الإلكترونية و المتطلب الوحيد لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان الدخول لعصر اقتصاد المعرفة هو كفاءة البنى التحتية. وتتمثل تقنية المعلومات أهم عنصر بالنسبة للبنى التحتية من حيث الأجهزة و البرمجيات و الكفاءات البشرية و هي دعامة الوجود و الاستمرارية و المنافسة
- ✓ التطوير والاستمرارية مع المستجدات : إن التطوير ، الاستمرارية ، و التنوع هي من أهم عناصر متطلبات بناء البنوك الإلكترونية لا سيما و أن الجمود لا يكفي مع فرص التمييز.

- ✓ التفاعل مع المتغيرات: ان التفاعل لا يعني فقط التعامل مع الجديد و إنما يجب أن يكون مع الأفكار و النظريات الحديثة تلك الأفكار التي تحيء و ليد تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي.
- ✓ الرقابة والتقييم: غالبية مواقع البنوك الالكترونية جمعيات ترجع إليها للمشورة في التخصصات التقنية و التسويقية و النشر الالكترونية لتقييم فعالية و أداء مواقعها خاصة وان التقييم بعد من أهم عناصر النجاح لأي عمل .
- ✓ كفاءة الأداء : يجب ان تمتد كفاءة الأداء لنشاط البنك الالكتروني إلى كافة الوظائف الفنية و المالية و التسويقية و القانونية و الاستثمارية و الادارية خاصة وان هذه الكفاءة يجب أن تقوم على قد احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي و التدريبي.

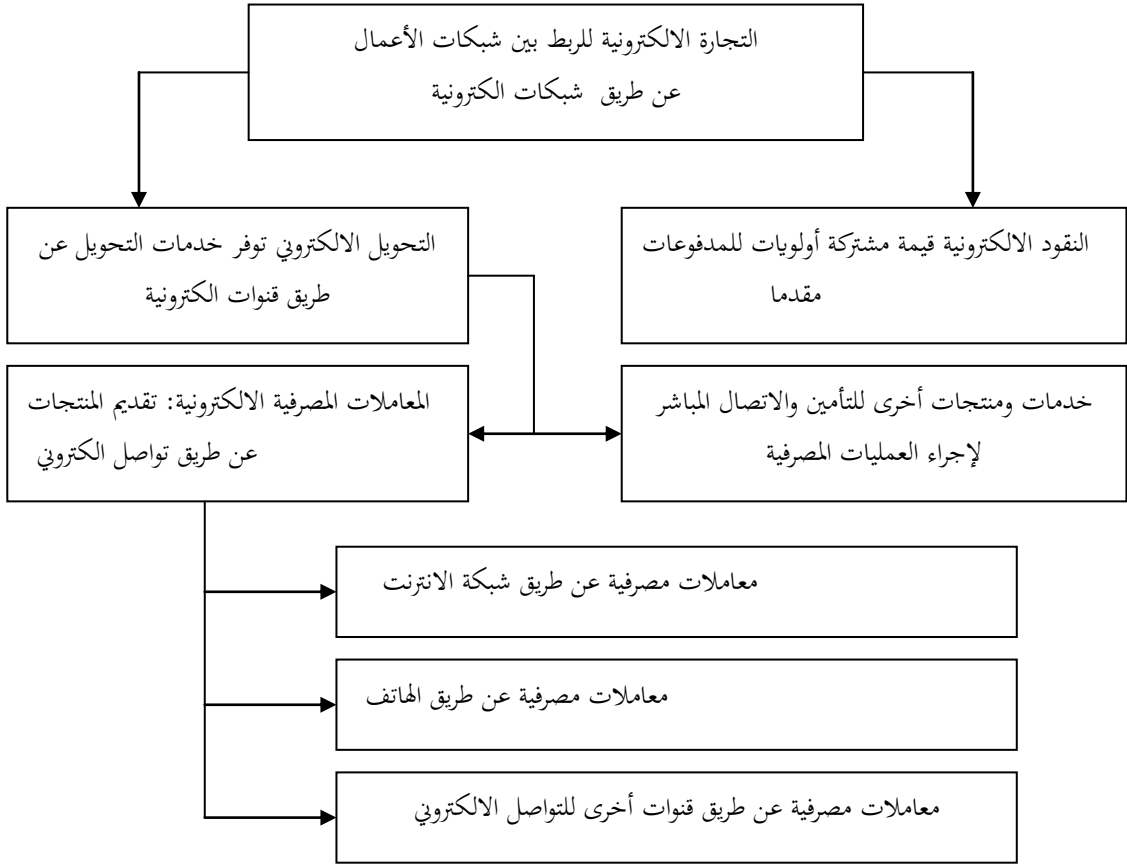
7.2 البيئة المصرفية الالكترونية:

وهي تتمثل في عدة عناصر منها:(علي قابوسة ، 2010)

- البيئة المعلوماتية : تواجه المصارف الالكترونية متطلبات كثيرة في مجال البيئة التقنية للمصارف ولا يمكن أن تكون معزولة عن الاتصالات وتقنية المعلومات الدولية في مختلف القطاعات ذلك أن المصارف الالكترونية تحيي في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والمطلب الرئيسي لضمان نجاح المصارف الالكترونية هو ضمان نظام فعال للمعلومات ويتمثل في الاتصالات هذا يؤدي إلى توفير خدمة الربط بشبكة المعلومات الدولية ، وهذا التحدي أمام بناء المصارف الالكترونية يتطلب تدخلا جماعيا في رفع كل القيود التي تمس البيئة المعلوماتية والتي تتمثل في الأجهزة والبرامج والحلول المعدة لهذه

- العمليات التي تجعل العمل المصرفي قادر على بناء إستراتيجية في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات في سوق الاتصالات الدولية لضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع .
- الكفاءات المتفكرة مع العنصر التقني :تعتبر الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل ألتأهيلي والتدربي من احتياجات العمل المصرفي الالكتروني ، وذلك أن تعتمد كفاءة الأداء كافة الوظائف الفنية ،المالية، القانونية، التسويقية و الإدارية.
- التطوير والمتابعة : يتقدم عنصر التطوير والمتابعة على العديد من عناصر متطلبات بناء المصارف الالكترونية وعليه يعتبر التطوير والأداء في هذا المجال أمراً مهما من اجل العمل المصرفي الالكتروني القادر على اقتحام الأسلوب الجديد في نظام المعلومات الالكترونية الذي يتركز على التخطيط ،التنظيم ، التوجيه ، التنسيق والرقابة.
- التفاعل مع المتغيرات الخارجية في الميدان : يعتبر التعامل مع المحيط الخارجي أمراً ضروريا وهذا لا يتوقف على الجديد فقط في مجال التقنية وإنما مع أفكار ونظريات حديثة في حقول تكنولوجيا المعلومات التي تساعد على التفكير في نظريات الأداء الفني ، التسويقي، المالي والخدمي للرفع من مستوى أداء المصارف الالكترونية.
- الرقابة : إن التقييم الموضوعي في مجال المصارف الالكترونية هو عنصر نجاح القائمين على هذا المجال في معالجة فهم الأداء الصحيح الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية في مجال المصارف الالكترونية، ومن هنا قامت أغلبية مواقع المصارف الالكترونية لتقييم فاعلية أداء مواقعها.

الشكل 1: صور المعاملات المصرفية الالكترونية



المصدر: جاسم السنوسي ، (2010) ، المصارف الالكترونية .www.Bank.Of.cd.com.

3. خدمات التكنولوجيا المصرفية:

توجد العديد من الخدمات التكنولوجية المصرفية الحديثة ، و سوف نتطرق لبعضها كما

يلي :

1.3: المقاصة الإلكترونية:

هي عبارة عن عملية التقاص الكتروني وهي نظام مبني علي تبادل صور وبيانات الشيكات الممغنطة بدلاً عن الشيكات الورقية كما يتضمن النظام في م ارحله الأولى إعادة التوثيق والتصميم لكل إجراءات عمليات التقاص.

المقاصة عبارة عن نظام لإجراء عملية التقاصي بين المصارف عملية تبادل المعلومات التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد .

إن التطور في الاتصالات وما ترتب عليه من انتقال الثقافات و تبادل المعلومات جعل العميل يسعى للحصول على الخدمات الأفضل في مستوى الجودة ليس على أساس المعروض أمامه منها محلياً، ومن ثم تسعى جميع المؤسسات الإنتاجية والخدمية ومنها المؤسسات المصرفية إلى تقديم الخدمات بمستوى عال من الجودة عن طريق تصميم وتحسين نظام الجودة لما يحققه هذا النظام من مزايا عديدة في رفع مستوى الخدمات المقدمة وزيادة الربح وتخفيض التكاليف وزيادة فرصة المنافسة حتى تصل المؤسسات إلى أعلى أداء في تأدية خدماتها.

- زيادة رضا العميل عن الخدمة المصرفية من خلال تحقيق متطلباته وتوقعاته الحالية والمستقبلية.
- زيادة الحصة السوقية للبنك من خلال مواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفية.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء الأنشطة والعمليات المصرفية مما أدى إلى تقديم خدمات مصرفية ذات جودة مرتفعة
- الاتجاه إلى تخفيض تكلفة الخدمة المصرفية من خلال خفض نسبة فقد العملاء والعمل على اجتذاب عملاء جدد مما يؤدي إلى زيادة الأرباح(أحمد، مُحمد سمير، 2009 ، ص 32) .

2.3 شبكة سويفت للتحويل الآلي للمدفوعات الدولية:

من المزايا التي يحققها استعمال هذا النظام ما يلي: (مدحت صادق، 2001، ص 296)

- تشفير الرسائل بواسطة البنك المرسل وفك رموز التشفير بواسطة البنك المحول إليه، مما يضمن صحة التحويل وسلامته ويقلل من فرص التزوير.
- تقديم خدمة سريعة وتخفيض نسبة الأخطاء وعدم وضوح التعليمات
- تقليص تكلفة إرسال المراسلات مقارنة مع الوسائل الأخرى
- خدمات نظام سويفت متاحة لمدة 24/24 ساعة وعلى مدار أيام الأسبوع.
- توفر شبكة سويفت العديد من الخدمات أهمها ما يلي:
 - تحويل الرسائل الالكترونية الخاصة بمدفوعات العملاء؛
 - تبليغ الإعتمادات المستندية الصادرة والواردة وخدمة الضمانات
 - شراء وبيع العملات الأجنبية واستثمار الودائع.
 - اتفاقيات السعر الأجل.
 - عمليات مبادلة أسعار الفائدة؛
 - التحويلات التي تتم بين المؤسسات المالية.

3.3 نظام التحويلات المالية الالكترونية:

يتكون هذا النظام من أربع عناصر هي (مدحت صادق 2001، ص 296):

- ✓ الأجهزة الطرفية: تختص هذه الأجهزة بإرسال واستقبال المعلومات وتعرف بإسم : **Communicating DATA Terminals**، حيث أنها تعمل من خلال تخزين المعلومات التي يراد نقلها للكمبيوتر على شريط ممغنط أو على أسطوانة لينة ، وهذا النظام يحتوي على العديد من المخاطر ، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن طريقة أفضل ، وتم ذلك من خلال اختراع الميكرو كمبيوتر ، (**Computers Micro**)، والذي أدى إلى

تحويل الطرفيات من أداة لنقل المعلومات والرسائل إلى أجهزة كمبيوتر أصبحت تعرف بالطرفيات الذكية وتحتوي على ميكرو كمبيوتر يستطيع إرسال المعلومات بشكل مباشر إلى الكمبيوتر المركزي .

✓ أجهزة الكمبيوتر : تمر خلالها الرسائل والمعلومات وتنقسم هذه الأجهزة إلى ثلاث مجموعات.

- كمبيوتر رئيسي : وهو الأكبر حجما في البنوك ، و تحتاج مراكز معالجة البيانات في البنوك إلى العديد من هذه الأجهزة؛

- الكمبيوتر الثانوي (الصغير): هو جهاز متوسط الحجم يتوسط كل من الكمبيوتر الرئيسي و الميكروكمبيوتر ويقوم بنفس مهمة أو خدمة الكمبيوتر الرئيسي بمعنى معالجة البيانات إلا أنه ذو سعة محدودة؛

- الميكروكمبيوتر أو الحاسب الآلي المنزلي: هو جهاز صغير سهل الحمل من مكان إلى آخر يستخدم في العمليات الصغيرة ، مراقبة المخزون و إعداد رواتب العاملين .

✓ خطوط أو شبكة الاتصالات .

✓ برامج الكمبيوتر: وهي عبارة عن أنظمة وبرامج تعمل على تشغيل أجهزة الكمبيوتر وتقوم بإعدادها شركات مختصة في إعداد البرامج، وهي تمكن العميل عند استخدامها من مباشرة كل المعاملات المصرفية الإلكترونية من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصي .

4.3 الإعتمادات المستندية الإلكترونية:

على الرغم من أن نظام تحويل الأموال إلكترونيا عمل على حل العديد من المشاكل إلا أنه يبقى مشكل وصول البضائع قبل بوليصة الشحن الخاص بها (وهذا نتيجة للتطور السريع الذي تشهده وسائل النقل)، وما ينتج عن ذلك من لجوء المشتري إلى البنك للحصول على خطاب ضمان لتقديمه للناقل وهذا يؤدي إلى تعطيل الضمان الذي يقدم للمشتري،

لذلك ظهر العديد من الأنظمة التي تحل هذا المشكل من خلال إيجاد رسائل إلكترونية لتبادل المستندات، ولقد عملت البنوك على اعتمادها منها مشروع "CMI" والذي يهدف إلى إيجاد قواعد لبوليصة الشخص الإلكتروني وتعتبر طريقة لإثبات ملكية البضائع بالوسائط الإلكترونية، لكن من عيوب هذا النظام أنه يستطيع المحتالين الحصول على الرقم السري الخاص ببوليصة الشحن لاستلام البضائع، الأمر الذي دفع البنكيين إلى البحث عن طريقة أخرى تمثلت في نظام بوليرو "Bolero"، وما يميز هذا النظام عن غيره هو أسلوب تعامله مع الشحن حيث تم استبدال بوليصة الشحن الورقية ببوليصة إلكترونية "lading Of Bill Bolero (BBL)"، ولقد تم استخدام هذا النظام في المصارف ابتداء من عام 1999.

كما أنه توجد هناك بنوك عملت على إدخال نظام جلوبال تريد "Trade Global" في تقديم خدمة خطابات الاعتماد، وهذا النظام يختلف عن الأنظمة الأخرى في عدم وجود مصرف مبلغ للاعتماد ضمن سلسلة الإتصال، حيث يتم التبليغ عن الخطاب مباشرة إلى المستفيد عن طريق مركز مقاصة الوثائق نيابة عن المصرف المصدر، ويمكن للمستفيد القيام بإجراء الترتيبات الإلكترونية وتقديم الوثائق الإلكترونية إلى مركز مقاصة الوثائق ليجري فحصها وهذا النظام يحاول تجنب بوليصة الشحن والوثيقة المطلوبة لنقل هي كشف الشحن البحري الإلكتروني الذي يتضمن تنازل الشاحن عن هذا الحق (ميهور سماح، 2005، ص ص 114 - 115).

4. تطبيقات خدمات التكنولوجيا المصرفية في الجزائر :

1.4 واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر :

الجزائر ضمن البلدان التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يشير التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2013 أن الجزائر من ضمن البلدان العربية السبعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، و في سياق التحديث و العصرية استوجب الأمر العمل على التحديث و العصرية للبنية التحتية و ركزت الجزائر في ذلك على القطاع المصرفي .

و من بين بعض من التطبيقات التكنولوجية في المجال ، نذكر :

(BADR INFOS, 2003, p25 1)

● البطاقات الائتمانية في الجزائر :

عمل البنك الفلاحة والتنمية الريفية على تجاوز المشاكل السابقة من خلال قيامه سنة 2003 بمشاركة شركة أمريكية "Wide World Aci" على طلب 500 طرفيات إلكترونية للدفع لأجل توزيعها على التجار القابلين للتعامل معه من تحقيق مشروع الدفع بالبطاقات الائتمانية في فيفري . 2005 وهذا ما أعلنت عنه شبكة "SATIM" بمشاركة 8 مؤسسات مالية - أغلبها بنوك- من بينهم BNA ، BDL ، BEA ، بنك CNEP ، بريد الجزائر و CNMA ، بنك البركة بالإضافة إلى ABC ، BNP Paribas ، المؤسسة العامة الجزائرية . وتم إصدار هذه الأخيرة للبطاقات في شهر أفريل 2005 (ميهوب سماح ، 2005، ص 110).

● أنظمة التحويل الإلكتروني المطبقة في الجزائر :

أغلب البنوك الجزائرية تعمل بنظام سويفت لتحويل الرسائل الإلكترونية الخاصة بالمعاملات الخارجية، حيث عمل البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري وبنك

البركة على إدخاله في تسوية معاملاته الخارجية، كما عمل بنك البدر منذ سنة 2000 في إطار مخطط إعادة التأهيل ليتكيف مع المقاييس العالمية على إدخاله، وخاصة أنه يملك أكبر عدد من خطوط القرض الدولية بالجزائر، بالإضافة إلى استخدامه نظام سوييف فهو يستعمل نظام سيرات الذي تم إنشاءه في جانفي 2004 من طرف تقنيين جزائريين وبفضل هذا النظام أصبحت حوسبة وسائل الدفع شيء بديهي في بنك **BADR** حيث يسمح بتحصيل الصك في مدة 48 ساعة (فرحات خولة، 2008، ص 104) استعمال بطاقة **BADR** في الموزع الأتوماتيكي "DAB".

3. تطبيق المقاصة الالكترونية في الجزائر :

في 14 جانفي 2004 تم طلب المقاصة الالكترونية و قد تم الموافقة بالفعل في 29 نوفمبر 2004 و من تم امضاء العقد مع مجموعة "ATOS" في نهاية مارس 2005 ، وفي 16 جوان 2005 تم تعيين الوسطاء للربط بالنظام المعلوماتي للمساهمين ، و تم التنفيذ رسميا في 16 مارس 2006 ، ويعتمد هذا النظام في الجزائر على نظام جديد **RTGS** ، وهو تسوية المبالغ الاجمالية في وقت حقيقي

حيث يتميز بما يلي :

- نظام محمي ذاتيا بجودة عالية.
- نظام مؤمن ضد الأخطار كالغش عن طريق الختم و ضد الأخطار العملية .
- نظام واضح حيث يحسب كل يوم الأرصدة المتعددة الأطراف و لكل مساهم .
- حددت لجنة ما بين البنوك مبلغ 5000 دج كأدنى حد تتم به المقاصة إلكترونيا .

2.4 تحديات المصارف الإلكترونية الجزائرية و فرص ترقيتها :

بالرغم من الجهود المبذولة في تبني التحديثات اللازمة إلا أنه لازال بعيدا عن التطورات الدولية المعروفة اليوم ، فانتقال المصارف الجزائرية من الطابع التقليدي لعصر المعلوماتية يوجب عليها التكيف مع المستجدات التكنولوجية و المعلوماتية الجديدة ، و عدم نجاحها في بلوغ المستوى المطلوب يستوجب منها اتخاذ بعض الإجراءات التي تركز أساسا على :

(علي قابوسة، 2009)

- تطوير الموارد البشرية : يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي ، فمهما بلغت مستويات الكفاءة يبقى العنصر البشري العامل الأساسي وراءها ، فمسايرة التطورات التكنولوجية في مجال الخدمات المصرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين و ذلك من خلال بعض الخطوات نذكر منها :
- الاستعانة ببيوت الخبرة و مكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطار المصرفية على استخدام التطبيقات و النظم المصرفية الحديثة .
- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة و دوره في تحقيق النتائج المرجوة .
- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف للمتخصصين و خرجي الجامعات .
- إنشاء معاهد متخصصة و تطوير البحث العلمي في ميدان الخدمة المصرفية الإلكترونية .
- مواكبة التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي : تعمل المصارف الدولية على تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال لترقية وسائل تقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق مع متطلبات العصر ، و هذا ما عمدت له المصارف الجزائرية سنة 1997 من خلال نقل بعض التقنيات المصرفية للسوق الوطنية ، كإدخال آلات

السحب الآلي و غيرها من التحديثات . لكن بالرغم من ذلك إلا أن الفجوة التكنولوجية بينها و بين المصارف الدولية لا تزال كبيرة بسبب بعض المعوقات نذكر أهمها :

- غياب ثقافة الشيك المصرفي في المجتمع فهو لا يتعامل به إلا قليلا .
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية .
- عدم وضوح البيئة القانونية و التشريعية بتنظيم التجارة الإلكترونية .
- تعدد المخاطر المتعلقة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية .
- ارتفاع تكلفة إنشاء و صيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية .

في ظل هذه المتغيرات وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتدعيم قدرتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى تكيف المصارف الجزائرية مع ما يتطلبه العمل المصرفي الإلكتروني الحديث و ذلك من خلال :

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- التوسع في استخدام الأنترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للزبائن بجودة أعلى و تكلفة أقل .
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل بين المصارف من جهة و بين الشركات و العملاء من جهة أخرى .
- تنوع الخدمات المصرفية في ضوء التحديات الجديدة ليس فقط من المصارف الأجنبية بل و حتى من المؤسسات المالية غير المصرفية و المؤسسات التجارية الأخرى .
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف و بين باقي فروعها بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء و القيام بالتسويات اللازمة ،

بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف و المؤسسات المالية الأخرى .

- تطوير التسويق المصرفي : إن التوجهات الحديثة في التسويق المصرفي تتركز على توجهات الزبون، حيث يتأثر التسويق المصرفي بما يريده العميل و بما يدور في خواتمهم ، و من أهم وظائف التسويق الحديث التي ينبغي التركيز عليها نذكر منها :
 - خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب .
 - العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية و دراستها و تحديد المشروعات الجيدة .
 - تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات و رغبات العملاء و رضاهم .
 - تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم و قدرات العملاء المالية و ذلك باستخدام الأساليب الحديثة ، سواء من حيث النوعية أو سبل تقديم الخدمة .
 - متابعة و مراقبة السوق المصرفي و الوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج الخدمات المصرفية المقدمة لهم .
- مواكبة المعايير الدولية : يجب على المصارف الجزائرية أن تواكب المعايير الدولية المتطورة ، و أن تستجيب لكفاية رأس المال ، و تطور السياسات الائتمانية و أن تهتم بإدارة المخاطر المصرفية ، كما يجب تفعيل دور الدولة و البنك المركزي في تطوير النظام و مراقبته و التدخل في وقت الحاجة لتفعيل و تنشيط السوق المصرفية و المساهمة في عمليات تحديث الخدمة المصرفية .

5. خاتمة:

يمكن القول في الأخير أن تطبيقات الخدمات الإلكترونية أصبحت ضرورة حتمية في عالم اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الرقمي الذي يشهده العالم في شتى المجالات ، و الجزائر كغيرها من الدول مطالبة بتوسيع الاستخدامات الإلكترونية في نظامها المصرفي من أجل تفعيل

الأنشطة الاقتصادية الأخرى . و في ظل هذه المتغيرات وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتدعيم قدرتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى تكيف المصارف الجزائرية مع ما يتطلبه العمل المصرفي الإلكتروني الحديث و ذلك من خلال :

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- التوسع في استخدام الأنترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للزبائن بجودة أعلى و تكلفة أقل .
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل بين المصارف من جهة و بين الشركات و العملاء من جهة أخرى .
- تنوع الخدمات المصرفية في ضوء التحديات الجديدة ليس فقط من المصارف الأجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية غير المصرفية و المؤسسات التجارية الأخرى .
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل مصرف و بين باقي فروعها بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء و القيام بالتسويات اللازمة ، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالمصارف و المؤسسات المالية الأخرى .

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- ناظم مُجَّد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، (2008) ،الصيرفة الإلكترونية ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان .

- شنبور، توفيق، (2002) الجديد من أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- رضا صاحب أبو حمد، (2002) ، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان، الأردن .
- الدناني، عبد الملك ردمان،(2001) ، الوظيفة الاعلامية لشبكة الإنترنت، دار الراتب الجامعية، 2001 بيروت ، لبنان .
- بسيوني، عبد الحميد ، (2004) ، أساسيات و مبادئ التجارة الإلكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر.
- سويفي عبد الهادي عبد القادر،(2001)التجارة الخارجية، بدون ذكر دار وبلد النشر .
- شنبور، توفيق، (2004) ، الجديد من أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان .
- 1. أحمد مُجَّد سَمِير، (2004)، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن .
- 2. مدحت صادق ، (2001)، أدوات وتقنيات، دار غريب للطباعة والنشر، مصر .

الأطروحات:

- ميهوب سماح، (2005)، الإبتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ، الجزائر .
- فرحات خولة ، (2008)، أثر الخدمات المصرفية على تحسين نوعية الخدمات المصرفية ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة، الجزائر .

المدخلات:

- شيرين البارودي ، دور اقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الالكترونية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الخامس " اقتصاد المعرفة و التنمية الاقتصادية" 28/27 افريل 2005 ،الاردن.

مواقع الانترنت:

- جاسم السنوسي، (2010)، المصارف الإللكترونية، www.Bank.Of.cd.com (عوين يوم 2019/04/25)
- علي قابوسة ، (2010)، المصارف الالكترونية:الفرص والتحديات حالة الجزائر ، www.iefpedia.com (عوين يوم 2019/04/30)

النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل

The Algerian banking system and the Basel Accords

لباد لمياء¹، بن خالد نوال²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، lla568419@gmail.com

² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، nbenkhaldi@yahoo.fr

ملخص:

البنوك الجزائرية شأنها شأن باقي مصارف دول العالم الثالث، غير مهيأة بعد للالتزام بمقررات الاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، إذ تنص هذه الأخيرة مع كل اتفاقية جديدة تصدرها على ضرورة تدعيم المركز المالي للبنوك من اجل بنية مصرفية مستقرة تضمن المنافسة العادلة، والجزائر في هذا الإطار لازالت تسعى لتهيئة البيئة الداخلية للمصارف بهدف العمل وفق التوصيات الصادرة عن اللجنة والتحقق من التطبيق الفعلي لها من خلال انضمامها لبنك التسويات الدولية سنة 2003، إذ تطمح من خلال هذه العضوية للاستفادة من خبرة هذا البنك في الشؤون المالية و الالتزام بمعايير الدولية كفاية رأس المال.

كلمات مفتاحية: كفاية رأس المال، النظام المصرفي الجزائري، لجنة بازل، مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق.

تصنيفات JEL: G28، G21، G32

Abstract:

Algerian Banks, like other banks in the third world countries, are not prepared yet to abide by the decisions of Basel Committee.

Algeria in this context it is still seeking to prepare internal environment for banks to work according to the recommendations issued by the Committee, by joining Bank of International Settlements in 2003 as it aspires, through this membership, to benefit from the experience of this bank in financial affairs.

Keywords: Capital adequacy, Algerian banking System, Basel Committee, Credit risk, Market risk.

JEL Classification Codes: G28, G21, G32

1. مقدمة:

سنة 1974 أنشأت الدول الصناعية الكبرى لجنة للرقابة المصرفية ضمن إطار بنك التسويات الدولية، وتعد هذه الأخيرة لجنة استشارية غير رسمية هدفت إلى تنسيق شروط العمل المصرفي في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، بالإضافة إلى ظهور المنافسة من طرف البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية ونقص رؤوس أموال هذه الأخيرة، كل هذه الظروف وغيرها كانت الدافع إلى تقرير الحد الأدنى لكفاية رأس مال البنوك من طرف اللجنة في إطار سعيها لتحسين الأساليب الفنية للرقابة المصرفية على المعاملات المالية.

أقرت لجنة بازل اتفقيتها الأولى عام 1988 بوضع معيار موحد لكفاية رأس المال بنسبة 8% ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك، تم إعادة النظر في معايير الإتفاقية الأولى من خلال القيام بتعديلات على نسبة كفاية رأس المال الدولية تحت اسم بازل-2 - سنة 2004 والذي بدأ تطبيقه من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ابتداء من 1 جانفي 2007، مع الاحتفاظ بنفس النسبة و الالتزام بتغطية مخاطر أخرى.

وفي إطار سعي الأنظمة المصرفية في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، نجد أن للمصارف الجزائرية لها سابق تجربة في التعامل مع متطلبات لجنة بازل في إطار الاتفاقية الأولى، حيث تعمل البنوك الجزائرية وفق نسبة الملاءة المحددة بـ 8% كحد أدنى، إذ تملك الجزائر عضوية في بنك التسويات الدولي تمت سنة 2003، الأمر الذي يمكن بنك الجزائر من الاستفادة من خبرة هذا البنك في الشؤون المالية و المصرفية، بحيث يتوفر الجهاز المصرفي الجزائري على قاعدة من الأنظمة التشريعية و التنظيمية المصرفية

المهمة خاصة تلك المتعلقة بالرقابة المصرفية، التي تسمح له بالتقيد بالتوصيات الصادرة عن اللجنة.

مشكلة الدراسة:

معيار كفاية رأس المال أهم مؤشر للدلالة على المركز المالي الجيد للمصرف، إذ يعتبر مصدر أمان لأموال المودعين، من خلال العمل على ربط رأس المال بالمخاطر المرجحة بهدف تعزيز سلامة الجهاز المصرفي ككل. الأمر الذي يجعل النظام المصرفي الجزائري ملزما على التقيد بهذا المعيار من أجل مواكبة التغيرات العالمية في هذا المجال ووضع البنوك الجزائرية ضمن هذا التوجه الدولي للصناعة المصرفية.

من هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالي:

إلى أي مدى النظام المصرفي الجزائري ملتزم بمعيار كفاية رأس المال؟

أهمية الدراسة:

- التعرف على معيار كفاية رأس المال وكيفية قياسه.
- معرفة مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بمعيار كفاية رأس المال.

منهجية الدراسة:

استنادا إلى طبيعة الموضوع المتناول تم اعتماد المنهج الوصفي لطرح الواقع المتعلق بالنظام المصرفي الجزائري في ظل المعيار العالمي لكفاية رأس المال .

2. الإطار العام لمفهوم كفاية رأس المال:

يعرف رأس المال بشكل عام بأنه الفرق بين الأصول والخصوم لأي منشأة حيث يعتبر حماية لحقوق دائني أي مؤسسة في حالة عدم وجود مخصصات لمقابلة أي خسائر تحدث في المستقبل، كذلك بالنسبة للمصارف يعتبر رأس المال الخط الدفاعي الأول لمواجهة أية

خسائر محتملة، نتيجة انخفاض قيمة أي بند من بنود الأصول وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض. (لعراف، 2013، صفحة 81)

كفاية رأس المال مصطلح يراد به توضيح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر التي قد تتعرض لها الموجودات أو أي عمليات قد ينفذها البنك. بشكل عام فإنه يتوجب على المصرف الاحتفاظ برأس مال مناسب لمواجهة حالات عدم التأكد المرتبطة بنطاق نشاطه (العلي، 2017، الصفحات 141-142).

يتم احتساب هذه النسبة بالشكل التالي وفقاً لتوصيات لجنة الرقابة المصرفية سنة 1988

معدل كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي) ÷ 8 %

الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر

رأس المال الأساسي / الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر: الحد الأدنى 4 %

تعني هذه المعادلة بكل بساطة أنه يتوجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كاحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها. (مرايمي و طيبة، 2008، صفحة 11)

في الواقع تم إجراء العديد من التعديلات على معيار كفاية رأس المال يمكن تلخيصها كما يلي: (لعراف، 2013، صفحة 90)

✓ عام 1993 تم إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار

كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق بالإضافة إلى تغطية مخاطر الائتمان

، إضافة شريحة ثلاثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين السابقتين تتمثل في

القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط، و

هي عبارة عن سندات يطرحها البنك في إكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق، نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التي قد يواجهها البنك .

✓ سنة 1995 السماح للبنك بإستخدام الأساليب الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق

✓ سنة 1996 أصدرت الإتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية، أي عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للمصرف يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الإئتمان و مخاطر السوق، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12,5 .

بالتالي تصبح المعادلة:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = (\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند} + \text{القروض المساندة}) \leq 8\% \\ \frac{\text{الموجودات المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطر السوقية} \times 12,5}{}$$

✓ سنة 1999 نشرت اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس كفاية رأس المال يحل محل إتفاقية 1988، لتشمل النسبة مخاطر التشغيل إضافة للمخاطر السابقة .

خلال سنة 2004 تم إصدار الاتفاقية الثانية وتم تحديد بداية 2007 كآخر أجل لتطبيقها، بحيث ارتكزت على ثلاثة دعائم رئيسية :
الدعامة الأولى : الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال .
الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الداخلية.
الدعامة الثالثة: انضباط السوق .

الدراسة تتناول بصفة خاصة الدعامة الأولى التي تخص المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة ،يمكن القول أن الركيزة الأولى لبازل- 2- تركز على تعريف الأموال الخاصة الواجب على البنوك وضعها لتغطية تعرضها لخطر القرض و خطر التشغيل ، و تعرف كذلك بالأموال الخاصة الواجب وضعها لمواجهة خطر السوق في حالة ممارستها لنشاطات تفاوضية.

لكن اتفاقية بازل -2- حافظت على البنود نفسها التي تدخل في احتساب بسط المعادلة الخاصة بالملاءة المالية بازل-1- و كذلك حافظت على النسبة نفسها 8% لكنها غيرت طريقة احتساب المقام في هذه المعادلة، إذ اقترحت ثلاثة فئات من المخاطر و التي تتمثل في مخاطر القرض و تمثل نسبة 6.6% من المخاطر الإجمالية ، و مخاطر التشغيل و التي تمثل نسبة 1% و كذلك مخاطر السوق و التي تمثل نسبة 0,4% من المخاطر الإجمالية (آيت عكاش و الطيب، 2012، صفحة 111)، و بذلك تكون نسبة الملاءة المالية الجديدة ، بالشكل التالي: (لعراف، 2013، صفحة 105)

معدل كفاية رأس المال = $\frac{\text{الشريحة الأولى} + \text{الشريحة الثانية} + \text{الشريحة الثالثة}}{8\%}$

$$RWA + 12.5 * C_{mr} + 12.5 * C_{or}$$

RWA: RiskWeighted assets: الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الائتمان

C_{mr} : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق.

C_{or} : رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل.

خطر القرض يمثل الخطر الأساسي و الأكبر (مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك) ، إذ يأخذ نسبة 83% من الاحتياجات الإجمالية للأموال الخاصة و 12% لمخاطر التشغيل و التي تعرف كما يلي: "احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية عمليات داخلية، أشخاص، أنظمة، أو بسبب أحداث خارجية" و 5% لخطر السوق. (آيت عكاش و الطيب، 2012، صفحة 105)

فمخاطر الائتمان تقاس بمجموعة من الطرق هي: (عبد المطلب، 2013، صفحة 285)

● طريقة معيارية: تستند إلى الطريقة المستخدمة حالياً مع بعض التعديلات خصوصاً فيما يتعلق بالاعتماد على مؤسسات التصنيف الخارجية و هنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات و إقرارها .

ويحتسب الحد الأدنى من رأس المال المطلوب وفق الصيغة التالية: (لعراف، 2013، الصفحات 109-110)

$$RWA * 0.08 = RC$$

$$RW_i * A_i = RWA$$

RWA: الأصول المرجحة بالمخاطر و المحسوبة لمخاطر الائتمان.

A_i: الأصول.

RW_i: وزن الخطر للأصل.

● أسلوب التصنيف الداخلي: يستند إلى التقييم الداخلي من قبل البنك لمخاطر الائتمان.

● أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم: يستند إلى التقييم الداخلي من قبل البنك لمخاطر الائتمان دون تدخل البنك المركزي.

بالإضافة إلى الأساليب السابقة المذكورة أضافت اللجنة الأسلوب المعياري المبسط للدول التي لا توفر بها مؤسسات تقييم خارجي.

أما مخاطر السوق فتقاس كالآتي: (لعراف، 2013، الصفحات 127-128)

• المدخل المعياري:

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم مخاطر السوق إلى سعر الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، و مخاطر أسعار الأسهم، و يتم قياس متطلبات رأس المال اللازمة لكل نوع .

• مدخل النماذج الداخلية:

نصت على أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخلية للبنوك تتمثل في السلطة الإشرافية بكل دولة.

حيث يعتمد هذا المدخل على مفهوم القيمة المعرضة للخطر «Value At Risk» التي تقاس من خلال تطبيق نظم إحصائية، إحتمال التعرض لخسائر مستقبلية عند درجات تأكد مختلفة و من ثم تقدير الخسائر .

أما المخاطر التشغيلية وهنالك ثلاث طرق لقياسها هي:

• أسلوب المؤشر الأساسي: من خلال حساب متوسط إجمالي الدخل

لثلاثة سنوات سابقة ثم ضرب الناتج في نسبة 15 %.

• طريقة معيارية: وهي تستند إلى تقسيم أنشطة البنك إلى 8 أنشطة

أساسية و تحديد إجمالي الدخل من هذه الأنشطة على مدار ثلاث سنوات ثم إيجاد المتوسط لكل نشاط و ضربه في نسبة تتراوح بين 12% إلى 18% حسب طبيعة كل نشاط للوصول إلى حجم أنماط

التشغيل . (عبد المطلب، 2013، صفحة 285)

يحسب وفق المعادلة التالية:

$$K_{TSA} = \sum (G |_{1-8} * \beta_{1-8})$$

• المدخل القياسي المتقدم: (لعراف، 2013، الصفحات 135-136)

✓ تقسيم أنشطة البنك

✓ تحديد مؤشرات التعرض للمخاطر EI Exposure

Indicateur لكل خط أعمال من قبل السلطة الرقابية، حيث مؤشرات التعرض للخسائر التشغيل: إجمالي الأصول، عدد العاملين، إجمالي المكافآت، عدد العمليات، قيمة العمليات، عدد الحسابات، القيمة الدفترية للأصول المادية .

✓ تجميع البيانات عن الأحداث الداخلية: كالاختيال .

✓ يتم إحتساب إحتمال خسائر الحدث Probability of

Loss Event (PE) و الخسائر الناتجة عن حدوث الحدث Loss Given Event (LGE) من خلال البيانات التاريخية المتوفرة لدى المصرف، بالتالي تحدد الخسائر المتوقعة EL من حاصل ضرب EI, PE, LGE .

✓ يتم تحديد متطلبات رأس المال لكل خط أعمال على حدة، من

خلال ضرب الخسائر المتوقعة في معامل معين يتم تحديده من قبل الجهات الرقابية .

✓ متطلبات رأس المال لمواجهة خسائر التشغيل في إجمالي

متطلبات رأس المال لكافة خطوط العمل .

3. مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بمعيار كفاية رأس المال:

قامت السلطات الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة بتأسيس نظام مصرفي في ظل الجزائر المستقلة، ولقد مر هذا النظام بعدة إصلاحات تتماشى مع التغييرات الاقتصادية و المالية العالمية، فعملت على تطبيق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل في اتفاقيتها الأولى سنة 1988 من خلال ربط رأسمال البنك بالأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، و هذا ما يعزز سلامة الوحدات البنكية و النظام المالي بشكل عام، و تعتبر التعليمات 94/74 الصادرة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية الأهم في ذلك. (آيت عكاش و الطيب، 2012، صفحة 109)

إنّ التنظيم الجديد للنظام البنكي الجزائري، الذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية، والذي يعتمد على السوق، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة على هذا النظام، إذ تتمثل هذه الهيئات في:

- مجلس النقد والقرض " يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه. " (لطرش، 2010، صفحة 200)
- اللجنة المصرفية: نص قانون النقد والقرض في مادته رقم 143 على أنه " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات المثبتة."

بحيث يجب على البنوك أن تقوم بالتصريح بنسبة كفاية رأس مالها كل ثلاثة أشهر، إذ يمكن للجنة المصرفية أن تطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية القيام بالتصريح بهذه النسبة في تواريخ أخرى محددة من طرفها وذلك في إطار قيامها بأعمالها الرقابية.

● المديرية العامة للمفتشية العامة: تتمثل مهمة المديرية العامة للمفتشية العامة في مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم والتسيير الإداري من جهة، وبالعمليات البنكية والمالية للبنوك والمؤسسات المالية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج من جهة أخرى. كما تقوم هذه المديرية بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية.

و بالحديث عن النظام المصرفي الجزائري نجد أن نسبة كفاية رأس المال البنوك الجزائرية هي نفسها المحددة ضمن اتفاقية بازل الأولى و الثانية، و هي كحد أدنى تبلغ 8% بين صافي الأموال الذاتية و المخاطر المرجحة .

-العناصر المستعملة في حساب رؤوس الأموال الخاصة الأساسية و العناصر المطروحة هي نفسها المتبعة في مقترحات لجنة بازل .

-بالنسبة لطريقة تحويل الالتزامات خارج الميزانية المتعلقة بمخاطر الائتمان هي نفسها و تتطابق مع متطلبات لجنة بازل .

-المعايير المطبقة في الجزائر لمراقبة وضعية الصرف هي نفسها كذلك.

-تشابه في طريقة حساب معامل توزيع المخاطر بين ما هو مطبق في الجزائر و معايير لجنة بازل مع الاختلاف في النسب فقط.

-يحتوي النظام المصرفي الجزائري على هيئة تأمين على الودائع تم إنشاؤها بمقتضى الأمر 03/11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و هو ما يتوافق مع ما تفرضه لجنة بازل.

لكن يبقى النظام المصرفي الجزائري غير مواكب للمعايير العالمية من حيث:

اختلاف الترجيحات داخل الميزانية المطبقة في الجزائر من حيث النسب عن الترجيحات التي اقترحتها لجنة بازل كما يلي :

-تفاوت معدلات الترجيح المقترحة من لجنة بازل من: 0% إلى 10%، 20% 50

%، إلى 100%، بينما معدلات الترجيح في البنوك الجزائرية تتفاوت من 0%، 5%

20 % 100 %

- لازالت الجزائر معتمدة على معدل كوك-الإتفاقية الأولى - و الذي يغطي فقط خطر القرض دون الأخطار الأخرى .

- طرأت عدة تعديلات على بازل الأولى و هي إدخال خطر السوق ، فإن هذا التعديل لم يصل بعد إلى الجزائر و بالتالي فخطر السوق غير مغطى في القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إدراج خطر آخر ضمن المتطلبات الجديدة لبازل الثانية الذي يتمثل في خطر التشغيل و يعتبر من المخاطر الحديثة التي لا بد من تغطيتها ، فإن القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر لا تتوفر بعد على ذلك

- لا تتوفر البنوك الجزائرية العمومية على الأنظمة و الطرق الحديثة لتقييم و قياس مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق و خطر القرض، بالرغم من أن التشريعات البنكية الخاصة بالقواعد المصرفية تنص على ضرورة توفر البنوك على هذا النوع من الطرق لقياس و تقييم المخاطر (أسلوب التقييم الداخلي ، أسلوب التقييم الداخلي الأساسي).

- انعدام الشفافية على مستوى البنوك الجزائرية العمومية ، فقواعد لجنة بازل تصر على ضرورة وجود الشفافية من خلال توافر نظام دقيق و سريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق و تقييم أداء المؤسسات و مدى كفاءتها.

- لا يتوفر النظام المصرفي الجزائري على هيئات للرقابة قوية قادرة على اكتشاف مدى ملاءة رأس المال وكفايته لتغطية الخسائر و التدخل المبكر للمحافظة على مستوى الأموال الخاصة و منعها من التدني. (آيت عكاش و الطيب، 2012، الصفحات 120-121)

4. خاتمة:

قام بنك الجزائر بعد صدور إتفاقية بازل الأولى سنة 1988 بإصدار التنظيم البنكي رقم 09-91 بتاريخ 14 أوت 1991، وبعد أن تم الانطلاق في تطبيق هذه الاتفاقية في بداية سنة 1993 قام بنك الجزائر بإصدار التعليمات رقم 94-74 بتاريخ 29 نوفمبر 1994، غير أن التطبيق الفعلي لهذا المعيار الذي تضمنته التعليمات تأخر إلى غاية 1999 في حين أقرت لجنة بازل آخر أجل للالتزام بالمعيار بنهاية سنة 1992.

هذا وقد حدد بنك الجزائر الطريقة المعيارية البسيطة من أجل تقدير الأصول المرجحة بالمخاطر، كما حدد نماذج يتم استخدامها من طرف البنوك لأجل التصريح بنسبة كفاية رأسمالها في أوقات محددة من كل سنة. لكن تبقى هناك اختلافات يجب على النظام المصرفي الجزائري تداركها حتى تتمكن البنوك الجزائرية من دخول السوق و منافسة البنوك العالمية، من خلال تهيئة البيئة الداخلية للمصارف و ضمان عملها وفق معايير متماشية مع الصناعة المصرفية الدولية، منح المزيد من الإستقلالية للبنوك في التسيير الأمر الذي أصبح شرطا ضروريا للتطور والانفتاح على الاقتصاد العالمي .

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

لطرش الطاهر، (2010)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
عبد المطلب عبد الحميد، (2013)، الإصلاح المصرفي، الإسكندرية.
لعراف فايزة، (2013)، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة (إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.

المقالات:

آيت عكاش سمير، الطيب ياسين، (سبتمبر، 2012). تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة، مجلة اقتصاد الجديد، (07)، صفحة 111.
مُجَّد بدر داود، أحمد العلي، (2017)، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البعث ، 39 (23)، الصفحات 141-142.

المدخلات:

طيبة عبد العزيز، مرامي مُجَّد، (2008)، إصلاح النظام المصرفي الجزائري ، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، الجزائر.

الصعوبات والتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي الجزائري

Difficulties and challenges faced by Islamic banks under the

Algerian banking system

حاج سليمان ربيعة¹ ، علام أسماء²

¹كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،

الجزائر rabiaahadjslimane@gmail.com

²كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

allem93@hotmail.com

ملخص:

إن الغاية من ورقتنا البحثية هي إلقاء نظرة على النظام المصرفي الجزائري، والمصاعب التي تواجهها البنوك الإسلامية التي تعمل فيه، باعتبارها تشكل إحدى أهم مكونات الجهاز المصرفي في أي دولة كانت، و بالتالي فإن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في الأنظمة المصرفية التقليدية عامة و في الجهاز المصرفي الجزائري خاصة، فتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المصارف الإسلامية في الجزائر مازالت تتخبط في العديد من المشاكل وتواجه الكثير من الصعوبات رغم الإنجازات التي تقدمها للمتعاملين من خدمات إلى جانب توفير عنصري الأمن والثقة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأهداف العامة للدولة.

كلمات مفتاحية: الجهاز المصرفي، البنوك الإسلامية، التحديات، الجزائر.

تصنيفات JEL: G20, G21, G23

Abstract:

The aim of our research paper is to hake a look at the Algerian banking system and the difficulties faced by the Islamic banks operating in this system as one of the most important components of the banking system in any country.

Therefore, the aim of this study is to identify the most important challenges that Islamic banks face in the traditional banking systems in general and in the Algerian banking system in particular, so it

became clear to us through this study that the Islamic banks in Algeria are still floundering in many problems and face many difficulties despite the Achievements offered to customers of services as well as providing elements of security, confidence and their contribution to the overall objectives of the state.

Keywords: Algerian banking system; Islamic banks; challenges; Algeria.

JEL Classification Codes:G20, G21, G23.

المؤلف المراسل: حاج سليمان ربيعة rabiaahadjslimane@gmail.com

1. مقدمة:

إن ظهور البنوك الإسلامية حديثاً وبروزها في الساحة المصرفية باعتبارها جزءاً يتجزأ من الجهاز البنكي للدول التي أدركت أهميتها خاصة بعد الأزمات التي زعزعت النظام البنكي وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار الفائدة، فهي تمثل الخيار الأمثل للذين لا يرغبون في التعامل مع البنوك الربوية، لأنها تتماشى مع المجتمع الإسلامي وتلبي احتياجاته، مما يقلل من الاحتفاظ برؤوس الأموال لدى الأفراد أي اكتنازها وبالتالي الحد من السلبات التي قد تنتج عن هذه الظاهرة، وعن طريق استغلال هذه الموارد عوض بقاءها معطلة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من التقدم والانجازات التي حققتها هذه البنوك من خلال قدرتها على كسب ثقة العديد من المتعاملين بسبب الخدمات التي تقدمها والصيغ التمويلية التي تتعامل بها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أنه في المقابل تعترضها العديد من التحديات في مختلف الأنظمة المصرفية وعلى وجه الخصوص تلك الأنظمة التقليدية كما هو الحال في الجزائر.

إشكالية البحث وفرضياته:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم الصعوبات والتحديات التي تعرقل نشاط البنوك الإسلامية في ظل الجهاز المصرفي الجزائري؟

وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضية التالية:

إن عمل البنوك الإسلامية يعترضه العديد من العقبات والحواجز خاصة في الدول التي تتميز بوجود نظام مصرفي تقليدي.

منهجية البحث وأهدافه:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في مراجعة الأدبيات الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي وذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، وذلك من اجل تحقيق الأهداف التالية:

- أ- تقديم فكرة موجزة حول النظام المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية في الجزائر؛
- ب- تحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على نشاط المصارف الإسلامية؛
- د- الوقوف عند الصعوبات التي يفرضها الجهاز المصرفي الجزائري على هذا النوع من البنوك.

2. الإطار المفاهيمي للنظام المصرفي:

يلعب النظام البنكي دورا مهما في الحياة الاقتصادية باعتباره الأداة التي لا يمكن الاستغناء عنها في تجميع أموال المودعين وحمايتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمويل المشاريع والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وفي هذا المحور سنتطرق إلى كل من النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، مع الإشارة إلى مكونات كل منهما وأهدافهما وأمبيتهما، وتسليط الضوء على أهم النقاط التي تشترك فيها البنوك الإسلامية والتقليدية بالإضافة إلى الفروقات الجوهرية الموجودة بينهما.

1.2 النظام المصرفي الإسلامي (غير الربوي):

هو ذلك النظام البنكي الذي تقوم فيه البنوك الإسلامية بأداء الأعمال والنشاطات المصرفية استنادا إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فهذا النظام يضم البنوك الإسلامية التي لا تتعامل بمعدل الفائدة أخذا ولا عطاء باعتبار أن الربا محرم شرعا. ومن خصائصه القيام بمعاملات وتقديم خدمات لاربوية أي ضمن ضوابط شرعية مع الالتزام بتعاليم الإسلام، يتميز هذا النظام بالشمولية أيضا لأنه لا يقدم البديل الحلال ويلغي الفائدة فقط وإنما يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية ولا يقتصر على الربح فقط، وذلك عن طريق اختيار نوعية المشاريع والاستثمارات ومحاربة الاحتكار والحث على الزكاة أيضا. ولا يمكن الحديث عن النظام المصرفي الإسلامي دون التطرق إلى مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها، أهدافها ووظائفها.

- تعريف وخصائص البنوك الإسلامية:

رغم تعدد تعريف البنوك الإسلامية إلا أن معظمها تشترك في نقاط معينة ولهذا ارتأينا أن نعرف البنوك الإسلامية على أنها تلك المؤسسات المالية والمصرفية التي تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في العمليات الاستثمارية مع مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها ونشاطاتها بما يحقق أهداف المجتمع الإسلامي من تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال العدالة في توزيع الأموال ووضعها في المسار الإسلامي. مما تقدم نستنتج أن البنوك الإسلامية تتميز عن غيرها من البنوك بمجموعة من السمات والخصائص، أهمها:

- ✓ الخضوع لأسس الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في أعمالها المصرفية، وتوجيه كل جهودها نحو الاستثمار الحلال؛
- ✓ تعمل بمبدأ الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة فيما يتعلق بمعاملاتها، ولا تتعامل بالفائدة من منطلق أنها ربا؛

✓ كما تقوم هذه البنوك بمجموعة من الأنشطة مثل: نشاط القرض الحسن، نشاط صندوق الزكاة... الخ، مما يؤدي إلى تنشيط التكافل الاجتماعي بين فئات الأمة الإسلامية. (فليح، 2002، الصفحات 92-96)

- اهداف البنوك الإسلامية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق عدة أهداف، منها(العجلوني، 2008، الصفحات 113-115):

✓ الأهداف المالية، باعتبارالبنك الإسلامي مؤسسة مالية تؤدي دور الوساطة المالية، فانه يوجد العديد من الأهداف المالية التي تعكس نجاحها، ونذكر منها، جلب الموارد المالية وتنميتها، استثمار رؤوس الأموال وتحقيق الأرباح من اجل خلق ميزة تنافسية والقدرة على البقاء والاستمرار؛

✓ الأهداف المتعلقة بالمتعاملين، يجب على البنوك الإسلامية أن توفر جميع الخدمات التي يبحث عنها العميل ويحتاجها لكيلا يضطر للجوء إلى المصارف التقليدية، ومن الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها في هذا الصدد: التميز في الخدمات المصرفية من خلال تقديم منتجات مصرفية حلال و ذات جودة عالية، توفير التمويل اللازم للمستثمرين، و توفير عنصر الأمان للمودعين؛

✓ أهداف داخلية خاصة بالبنك، تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة بها، وهي: تنمية الموارد البشرية من خلال تدريب العناصر البشرية الموجودة لديها وتطوير مهارات عماله، تحقيق معدلات نمو جيدة لجذب عملاء جدد وكسب ثقة العملاء الحاليين، والانتشار اجتماعيا وجغرافيا من اجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الزبائن وتوفير الخدمات المصرفية لهم في أقرب الأماكن؛

✓ أهداف ابتكارية لتطوير المنظومة المالية الإسلامية، أن المنافسة على أشدها بين البنوك والبقاء للأفضل طبعاً ولهذا تسعى البنوك الإسلامية إلى الإبداع والتجديد والتطوير في خدماتها لجذب أكبر قدر ممكن من العملاء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من أجل منافسة البنوك التقليدية الأخرى وتحليص اقتصاديات الدول الإسلامية من التبعية للاقتصاديات الأخرى، ولهذا الغرض تقوم بابتكار صيغ تمويل جديدة وتطوير الخدمات المصرفية الموجودة للرفع من كفاءتها وفعاليتها في السوق المصرفية ومواكبة التطور البنكي.

- وظائف البنوك الإسلامية:

لقد استمدت البنوك الإسلامية وظائفها من تجارب البنوك التقليدية لكن بالطريقة التي لا تخالف بها الشريعة الإسلامية، وتتمثل بمجمل وظائفها في:

✓ قبول الودائع باختلاف أنواعها، ومن أهمها نجد: ودائع تحت الطلب، الودائع الاستثمارية، الودائع الادخارية (ابو غدة، 2002، صفحة 09)؛

✓ إصدار سندات المقارضة، وهي عبارة عن وثائق محدودة القيمة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتبون بها مقابل دفع القيمة المحرر بها على أساس المشاركة في أرباح المحققة سنوياً، ونجد: سندات المقارضة المشتركة، سندات المقارضة المخصصة، والصكوك الإسلامية (الشمري، 2009، الصفحات 79-80)؛

✓ استثمار الموارد المالية للمصرف، من خلال تشغيل رؤوس أموال هذا الأخير واستثمارها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ القيام بالخدمات المصرفية بصفة عامة، تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة، قبول الكمبيالات وتحصيلها عوض العملاء، شراء وبيع الأوراق المالية، شراء وبيع العملات

الأجنبية، التحصيل نيابة عن الغير، تقديم القروض الحسنة وإدارة صناديق الأمانات والضمانات والإعانات الاجتماعية والزكاة (الموسوي، 2018، الصفحات 33-36).

- قواعد النظام المصرفي الإسلامي:

يقوم النظام المصرفي الإسلامي على مجموعة من القواعد الرئيسية، والمتمثلة في الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام، قيام هذا النظام على أساس عقائدي، عدم التعامل بالربا، قاعد الغنم بالغرم والمقصود منها المشاركة في الربح والخسارة، قاعدة الخراج بالضمان وتعني من ضمن أصل يحصل على ما تولد عنه من عائد، قاعدة لا ضرر ولا ضرار ويقصد بها عدم الإفساد وتحقيق الصالح العام، قاعدة العمل والجزاء وما تحمله في طياتها من الحث على العمل والإنتاج للحصول على مقابل. (يسري، 2003، صفحة 127)

- أهداف النظام المصرفي الإسلامي:

ولعل أهم أهداف النظام البنكي الإسلامي هي:

- ✓ الهدف التنموي: من خلال قيام النظام المصرفي الإسلامي بتخصيص الموارد وفقا للضوابط العامة للنقود وفي إطار المعايير الشرعية يساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (الخصيري، 1989، صفحة 93)؛
- ✓ الهدف الاجتماعي: أن النظام المصرفي الإسلامي قائم على أساس اعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة بالإضافة إلى ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات مما يحقق العدالة في توزيع الدخل، كما أن مبدأ المشاركة يعرض صاحب المال والعامل والبنك والمستثمر لتحمل ما ينجم عن المخاطرة باستثمار الأموال فتتحقق المساواة بين الذي يملك ولا يعمل وبين الذي يعمل ولا يملك (داوود، 2012، الصفحات 69-70)؛

✓ محاربة التضخم: كما هو معلوم أن التغير في معدل الفائدة من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسعار، وبما أن طبيعة عمل النظام المصرفي الإسلامي الخالي من سعر الفائدة يقلل من حدة التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

2.2 أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية:

- أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية:

- إن البنوك الإسلامية والتقليدية تشتركان بل وتمتازان في العديد من النقاط، أهمها:
- ✓ كلاهما تعتبران مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية، تقومان بالأعمال التي تتصل بالجوانب المالية والمصرفية سواء تعلق الأمر بالحصول على الموارد المالية أو استخدامها، بالرغم من الاختلاف في صيغ استخدام هذه الموارد فكل واحدة منهما تستثمرها بما يتفق مع طبيعتها.
 - ✓ كل من المصارف التقليدية والإسلامية تتمتازان في التمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية، إلا أن التمسك بهذه المعايير يكون أكثر صرامة لدى المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.
 - ✓ إن كلا من البنوك التقليدية والإسلامية مجبرتان على التقيد بقوانين وتعليمات وقرارات وأنظمة البنك المركزي المتعلقة بنشاط البنوك، وتخضعان إلى رقابته.
 - ✓ تشترك البنوك التقليدية والإسلامية في أداء الأعمال المصرفية التي لا تتضمن التعامل بالفائدة، فتقوم بتقديم الخدمات التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال: الحسابات الجارية الدائنة التي تهدف إلى تسوية المعاملات اليومية وليس الحصول على عائد، تحصيل الشيكات، التحويلات النقدية، استبدال العملات،

تحصيل الديون بالنيابة عن الدائن، بما في ذلك القروض التي تمنح وتسترد دون زيادة ولا نقصان أي دون فوائد.

✓ تتشابه البنوك التقليدية والإسلامية في خضوعها للرقابة المالية الداخلية والخارجية، فهذه الأخيرة سبق ذكرها حيث يقوم بها البنك المركزي والجهات المختصة بما فيها هيئات الرقابة المالية، أما الداخلية فتتم في حدود نطاق البنك ذاته من طرف الأشخاص المعنيين، والغرض منها منع حصول الأخطاء والتلاعب والانحرافات ومعالجتها في الحين إن وجدت.

- أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

نجد العديد من الاختلافات وعدم التماثل بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وفيما يلي سنقوم بعرض أهم هذه الفروقات:

الجدول 1: أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

البنوك الإسلامية	البنوك التقليدية
لا تدفع أي فوائد على الموارد التي تحصل عليها من المدخرين، بل تدفع ربحا إذا تحقق عند استخدام هذه المدخرات (الودائع الاستثمارية) في الأنشطة الاقتصادية، أما الودائع الجارية فتعتبر أمانة لديه له غنمها وعليه غرمها	تقوم بجمع مدخرات المتعاملين و تدفع لهم سعر فائدة محدد سلفا مقابل ودائعهم بغض النظر عن نتائج أعمالهم، وتمثل الودائع دينا عليها يجب إعادتها لأصحابها عند الطلب عليها
صيع استخدام الموارد لديها تتضمن المشاركة في الربح والخسارة، فتقوم بتوجيه المدخرات نحو قنوات الاستثمار المختلفة على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، فمعيار استثمار الأموال فيها يقوم على أساس الربحية ومجالات الاستثمار المشروعة	استخدام الموارد يعتمد أساسا على القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمتعاملين، فهي تقوم بتمويل الاستثمارات المختلفة حسب الأسس المتبعة في البنوك التجارية، فمعيار الاستثمار فيها هو تعظيم الأرباح حتى لو كانت مجالات استثمار هذه الأموال غير شرعية.
لا تتعامل بالفائدة معاملات غير ربوية	تتعامل بالفائدة و عليه معاملات ربوية.

العلاقة بين هذه البنوك والمتعاملين معها هي علاقة مقرض بمقرض، ولا يربطها في ذلك إلا مبلغ القرض و فائدته وضمانهما.	العلاقة بين هذه البنوك والمتعاملين معها سواء كانوا مودعين أو متحصلين على التمويل تقوم على أساس التعاون و الحرص المتبادل على المشاركة في الربح و الخسارة و ضمان سلامة التعاملات من شبهة الربا
يقوم نشاطها على أساس المتاجرة بالقروض	يقوم نشاطها جزئيا على التجارة بالبضائع
هي مؤسسات تتعامل بأموال الآخرين فالجزء الأكبر من أصولها يتمثل في القروض والجزء الأكبر من خصومها يتمثل في الودائع و بالتالي فإنها تعتمد بشكل أساسي على الفائدة التي تمثل أساس عمليتي الإقراض و الاقتراض.	الجزء الأكبر من موجوداتها يتمثل في الاستثمارات من خلال صيغ المشاركة و المضاربة وغيرها، والجزء الأكبر من مطلوباتها يتمثل في الودائع الاستثمارية وعليه الجزء الأساسي في موجودات ومطلوبات البنوك الإسلامية يرتبط بدرجة مهمة بالاستثمار بعيدا عن الإقراض الربوي المحرم شرعا.

المصدر: من اعداد الباحثتان

3.التحديات والمعوقات التي تواجهها البنوك الإسلامية:

1.3التحديات التي تفرضها الأنظمة المصرفية على البنوك الإسلامية:

- القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية:

معظم القوانين واللوائح التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية أي لا تتضمن أحكام تتناسب مع عمل المصارف الإسلامية، لذا فإن هذه الاخيرة تعاني من مشكلة ارتفاع الضرائب على الأرباح وخاصة وأهم يتهربون من دفعها إضافة إلى مشكلة الضرائب المدفوعة على الأرباح التي توزع على الودائع الاستثمارية كون أنها تتعامل على أساس جزء من التكاليف الإجمالية للبنك.

- السياسة النقدية المطبقة على المصارف الإسلامية:

إن النظم والأدوات والأساليب التي تتبعها المصارف الإسلامية في تعاملها مع المصارف التقليدية لتنفيذ سياستها النقدية لا تتماشى مع المصارف الإسلامية، فالقوانين المعمول بها حاليا تعالج أنظمة ربوية لذا لا يوجد قوانين وأحكام متعلقة بالبنوك الإسلامية وذلك من حيث التعامل بالربا. (ابو زيد، 1996، صفحة 190)

- تحدي المعايير المحاسبية:

ألزمت البنوك المركزية ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية لكافة البنوك، لذلك وجدت البنوك الإسلامية نفسها ملزمة بالتعامل وفق هذه المعايير، في حين أن بعض تلك المعايير منافية لأحكام الشريعة فعلى سبيل المثال المعيار التمليكي الذي يخلط بين أحكام البيع مع الإجارة.

2.3 التحديات الداخلية للبنوك الإسلامية:

فهي عبارة عن المشكلات المرتبطة بسياسات المصارف الإسلامية، خاصة المشكلات المرتبطة بالموارد البشرية وتتمثل فيما يلي:

✓ الموظفين المؤهلين والمختصين في الجانب المصرفي والشرعي معا: فهي عبارة عن المشكلات المرتبطة بسياسات المصارف الإسلامية، خاصة المشكلات المرتبطة بالموارد البشرية، وتتمثل فيما يلي:

- عدم توفر الكوادر البشرية التي يحتاج إليها العمل المصرفي الإسلامي؛

- تواضع وقلة خبرة أغلب العاملين في المصارف الإسلامية بطبيعة وجوهر فقه المعاملات المالية الإسلامية؛

- عدم كفاية وفعالية البرامج التدريبية التي تطرحها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في رفع كفاءة وأداء العاملين؛

✓ انعدام السوق المالي الإسلامي وضعف التعاون فيما بينها: تعود أهمية وجود سوق مالي للمصارف الإسلامية للأسباب التالية:

- إن أهمية السوق المالي الإسلامي للمصارف الإسلامية يمكنها من تحقيق أهدافها التنموية؛

- حاجة المصارف الإسلامية لاستثمار فوائضها المالية في مشروعات استثمارية طويلة الأجل التي قد تعجز فرص التوظيف قصيرة الأجل عن استيعابه تلك الفوائض؛

- طبيعة السياسات النقدية التي تطبقها البنوك المركزية في بعض الدول تجاه المصارف الإسلامية؛

- تصف ودائع البنوك الإسلامية بقصر آجالها وبالتالي لا تستطيع المصارف الإسلامية توجيهها نحو الاستثمار والتمويل طويل الأجل.

3.3 التحديات الخارجية للبنوك الإسلامية:

- تعدد آراء المراقبين الشرعيين:

تعاني المصارف الإسلامية من مشكلة تعدد الآراء الفقهية فيما يتعلق بالنشاط المصرفي، أي لا بد من الإشارة إلى أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية تستند فيما يصدر عنها من فتاوي وقرارات إلى المقاصد الشرعية وقواعدها الكلية وأحكامها الجزئية المستمدة من الأصول دون التقييد بمذهب معين، لذا تتمثل أهم المشكلات التي تعاني منها هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بالآتي:

✓ استقلالية هيئات الرقابة الشرعية؛

✓ ما تمارسه بعض الإدارات المصرفية تجاه هيئات الرقابة من خلال صياغة السؤال وتكييفه بطريقة معينة بالرغم من مجافاته ومخالفته؛

✓ تواضع التعاون بين إدارة المصرف الإسلامي وهيئة الرقابة الشرعية مما يعني عدم التجاوب السريع من قرارات الهيئة وبالتالي استمرار المخالفات الشرعية.

- النظرة التقليدية للعملاء اتجاه هذا المصرف:

معظم العملاء يفضلون إيداع أموالهم لدى المصارف نتيجة اقتناعهم بمبادئها فيما يتعلق بمعدلات الفائدة هذا ما لم تعمل به المصارف الإسلامية، أما فيما يخص عملية التمويل فتجد هذه الأخيرة ضعف في إقبال المستثمرين للتعامل معها، إضافة إلى ذلك "ضعف المصارف الإسلامية في حملاتها الإعلامية إلى تدعيم الشكوك التي يثيرها المتربصون بها حول عدم وجود فوارق بين طريقة عملها وعمل المصارف التقليدية خاصة فيما يخص المراجعة".

- ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلد الإسلامية:

تعاني البنوك الإسلامية عدة مشاكل أبرزها ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم مرونتها وضيق الأسواق بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها.

4. علاقة النظام المصرفي الجزائري بالبنوك الإسلامية، ومختلف التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في ظل هذا النظام:

1.4 النظام المصرفي الجزائري:

يحتل الجهاز المصرفي مكانة مهمة في اقتصاديات جميع الدول، لما له من تأثير كبير على الحياة الاقتصادية وتنميتها وتنشيطها، ولهذا اهتمت الجزائر بتطوير هذا المجال لما له من أهمية:

- تعريف النظام المصرفي الجزائري:

يعرف على انه ذلك النظام الذي يشمل اغلب النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية والمتعلقة بمنح الائتمان خاصة، ويضم السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي "بنك الجزائر" والخزينة العمومية بالإضافة إلى المنشآت المالية المتخصصة. (القزويني، 2008، الصفحات 36-37)

- مكونات النظام المصرفي الجزائري:

- يتكون النظام المصرفي الجزائري من ثلاث أطراف، وهي:
- ✓ بنك الجزائر: ويمثل البنك المركزي في الجزائر، تأسس بموجب القانون 144/62 بتاريخ 1962/12/13، ويعرف على انه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يمثل قمة الجهاز المصرفي فهو المسؤول عن تسيير السياسة النقدية للبلاد والرقابة على البنوك الأخرى كما انه بنك الإصدار الوحيد على مستوى الجزائر، والملجأ الأخير للإقراض (طوروس، 2011، الصفحات 225-228)؛
 - ✓ البنوك التجارية: وتضم حاليا البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
 - ✓ البنوك الخاصة والمؤسسات المالية: إن قانون النقد 10/90 فتح المجال أمام البنوك الخاصة للعمل في الجزائر تكريسا لمبادئ اقتصاد السوق، ومن هذه البنوك نجد: بنك الخليج والبركة والسلام البنكين الإسلاميين، بالإضافة **Trust Bank/Natexis** **.Bank /BNP Paribas/sociétégénérale**

2.4 المصارف الإسلامية الجزائرية:

تمتد تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر لأكثر من 20 عاما، وتقتصر هذه التجربة على بنكين فقط وهما بنك البركة وبنك السلام، حيث لا تمثل المصارف الإسلامية الموجودة في الجزائر سوى 3 بالمائة من مجموع المصارف المكونة للجهاز المصرفي الجزائري ككل.

- بنك البركة الإسلامي: (بنك البركة الجزائري، 2019)

✓ نشأة بنك البركة الإسلامي وتعريفه:

هو أول بنك خاص ومختلط أسس في الجزائر بعد قانون النقد والقرض، تم إنشائه في سنة 1991، وهو عبارة عن بنك تجاري يقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية.

✓ أهداف بنك البركة الإسلامي:

إن بنك البركة الجزائري يسعى لتحقيق العديد من الأهداف، نختصرها فيما يلي (Naas, 2003, p. 157):

- تحقيق أرباح وعوائد خالية من الربا عن طريق تشغيل موارده واستثمارها وفقا للشريعة الإسلامية الصحيحة ومع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات العصر وظروفه؛
 - مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري؛
 - ابتكار منتجات مصرفية حديثة وتوفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات؛
 - الانتشار في كافة أقطار الوطن ومحاوله جذب أكبر عدد ممكن من العملاء؛
 - المحافظة على السمعة الحسنة للبنك والعمل على تحسين الخدمات المقدمة باستمرار بناء على نجاعة شبكة المعلومات، بالإضافة إلى العمل على التكوين الملائم للموظفين.
- ✓ الهيكل التنظيمي لبنك البركة الإسلامي:

من خلال تحليل هيكله التنظيمي تبين انه يتكون من: المديرية العامة، مديرية المفتشية العامة، مديرية الإدارة العامة، مديرية المحاسبة والخزينة، مديرية الإعلام الآلي والنقد، مديرية الشؤون الدولية، مديرية تنظيم الدراسات والتنمية، مديرية الشبكة، مديرية الشؤون القضائية، الوكالة.

✓ الخدمات التي يقدمها بنك البركة الإسلامي:

يقدم بنك البركة الجزائري نوعين من الخدمات، الأولى مصرفية والثانية اجتماعية فهو يلعب دور الوكيل الأمين في تنظيم مجال الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى زرع قيم الترابط والتراحم بين الأفراد. فهو يقوم بقبول الودائع ومنح القروض بالإضافة الى فتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وكذا تحصيل الأوراق التجارية وتأدية قيم الشيكات المسحوبة؛ تحويل الأموال من الداخل والخارج؛ إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الاعتماد الشخصي؛ التعامل بالعملات الأجنبية بيعة وشراء. إلى جانب تقديم القرض الحسن في مختلف المجالات للغايات الإنتاجية والاستهلاكية؛ تأسيس وإدارة الصناديق المخصصة لتحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية؛ العمل على جمع التبرعات وأموال الزكاة وتسييرها وتوجيهها نحو مختلف النشاطات الاجتماعية والخيرية وكذا تحسين دخل الأفراد ومستواهم المعيشي.

- بنك السلام الجزائري: (بنك السلام الجزائري، 2019)

✓ تقديم بنك السلام الإسلامي:

هو ثاني بنك إسلامي تم إنشائه في الجزائر إذ يعتبر ثمرة التعاون الجزائري الإماراتي، تم تأسيسه بتاريخ 2006/06/08 وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 2008/10/20، يقوم بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، استراتيجية عمله واضحة وتتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات بنكية إسلامية عصرية

تتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري وقيمه ومبادئه من اجل تلبية حاجات السوق والمتعاملين والمستثمرين.

✓ الأنشطة التي يقوم بها بنك السلام الإسلامي:

✓ إن بنك السلام الإسلامي يمارس العديد من الأنشطة منها:

الأنشطة التنظيمية و التي تتعلق بمتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير التدقيق المالي و المؤسسي؛ والقيام بالإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى مراجعة الإدارة للإجراءات المتعلقة بنشاط الفروع و تحديثها لضمان النمو المستمر للبنك، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المختلفة و التي تتعلق بالعلاقة التي تربط البنك بعملائه وكذلك تطوير المنتجات البنكية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ولجنة الرقابة الشرعية التي تشرف على مختلف معاملات البنك، أضيف إلى ذلك الأنظمة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية والتي تسعى باستمرار إلى تسيير وتدريب الموظفين و إقامة نظام معلومات غني و فعال.

3.4 التحديات العملية لعمل المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

- التحديات القانونية المفروضة من قبل النظام المصرفي الجزائري على

المصارف الإسلامية:

✓ التحديات القانونية المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الجزائر:

تعاني البنوك الإسلامية من فراغ قانوني في ظل النظام المصرفي التقليدي، فمن خلال القوانين المنظمة لعمل المصارف في الجزائر تعتبر البنوك الإسلامية بنوكا خاصة وتتعامل معها قانونيا على هذا الأساس، ولم يخصص لها البنك المركزي قوانين تراعي خصوصية عملها،

هذا ما جعل المصارف الإسلامية في الجزائر تعاني من تحديات كبيرة نظرا لعدم وجود أي قوانين أو مراسيم أو إجراءات تسهل عملها.

✓ تحديات تفرضها السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر على البنوك الإسلامية:

● تحديات تتعلق بسياسة الاحتياطي القانوني:

إن الجزائر من بين الدول التي تمنح بنكها المركزي عائدا من نسبة الاحتياطي القانوني، فلقد حددت التعليمات رقم 06-2002 المعدلة للتعليمات رقم 01-2001 معدل الاحتياطي القانوني والذي قدرت نسبته ب 6.25%، ومعدل الفائدة على الاحتياطي ب 2.5%، هذا ما يعد تحديا للبنوك الإسلامية باعتبارها لا تتعامل بالفائدة.

● تحدي مرتبطة بسياسة معدل الخصم:

أو ما يسمى سعر إعادة الخصم، أي لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من سياسة سعر الخصم وذلك لتعارضها من منح عدم التعامل بالفائدة، عكس البنوك التقليدية التي يسمح لها سعر الخصم بوجود فرص حقيقية في الحصول على القروض من طرف البنك المركزي عندما تواجه نقصا في سيولتها.

● تحديات تتعلق بسياسة السوق المفتوحة:

بالنسبة لهذا التحدي فإنه لا يشكل خطرا كبيرا على تنافسية المصارف الإسلامية في الجزائر، لأن هذه السياسة تعتمد على شراء وبيع الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات في السوق المالي (البورصة)، فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالسندات بل تفضل التعامل بالأسهم لأنها موافقة لمبادئ التمويل الإسلامي.

● استحالة لجوء المصرف الإسلامي لبنك الجزائر عند مشكل السيولة:

فرض بنك الجزائر من خلال الأمر رقم 40/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه وذلك لتلبية حاجات عمليات التسديد، فإذا كان بنك الجزائر هو من يحرص على معالجة مشاكل السيولة التي تقع فيها البنوك الأخرى، فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تستفيد من هذا الإجراء كونها لا تتعامل بسعر الفائدة.

- تحديات تتعلق بطبيعة صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي:

✓ تحديات تكيف المنتجات الإسلامية مع الشريعة الإسلامية وتحديات السوق:
سعت المصارف الإسلامية إلى تطوير منتجاتها من خلال جعلها تتكيف مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى أنها مازالت في بداية طريقها، إن معظم المنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية هي منتجات مقدمة من طرف البنوك التقليدية وجعلها تتماشى وفق الأحكام والضوابط الإسلامية، ذلك ما جعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة.
✓ غلبة صيغة التمويل بالمراجحة على صيغ الاستثمار المبنية على المشاركات:
وهذا نظرا لقلّة درجة المخاطرة مقارنة بالصيغ المبنية على المشاركة، حيث تعتمد صيغة المراجحة على أنها "بيع السلعة المملوكة لبائع وقت التفاوض عليها بتكلفتها التاريخية مع اشتراط ربح ما سواء كان مبلغ مقطوع أو نسبة من التكلفة". (مبارك، 2008، صفحة 74)

✓ تحديات مخاطر صيغ التمويل بالمشاركات:

هناك العديد من المخاطر الناتجة عن أهم صيغ التمويل بالمشاركة ألا وهي المضاربة وما ينجم عنها من أخطار، الخطر الأخلاقي يسعى المضارب إلى تحقيق مصلحته الشخصية دون الاهتمام بصاحب رأس المال وفي حال خسارته يؤثر على هذا الأخير سلبا، وكما هو

معلوم أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالضمان هذا ما قد يعرضها لعدم صيانة الأمانة من طرف بعض المقترضين، وخطر عدم تحصيل البنك الإسلامي موارده المالية خاصة في حال فشل المشروع مما يؤدي إلى تماطل المقترض في إرجاع المال المقترض.

- التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية في الجزائر:

✓ نقص الكوادر المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية:

من بين التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية هو النقص الكبير في الكوادر والإطارات المؤهلة للقيام بمختلف العمليات المصرفية، فإما أن يكون هناك إطارات لها خبرة مصرفية لكن ليس لها معرفة بأحكام الشريعة الإسلامية أو العكس، أي توفر فقهاء مختصين من الناحية الشرعية لا يجيدون المعاملات المصرفية الحديثة. (سليمان، 2001، صفحة 13)

✓ عدم وجود هيئات متخصصة كافية في تكوين وتأهيل العاملين في المصارف

الإسلامية:

يلاحظ في الجزائر عدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري المؤهل للعمل في المصارف الإسلامية، إذ يلاحظ المتعامل مع هذا البنك أن معظم الموظفين وحتى إطارات البنك غير ملمة بالمعلومات الإسلامية حول النظام المصرفي والمعاملات الإسلامية.

- التحديات التي تفرضها البيئة المحيطة على المصارف الإسلامية:

✓ تعدد الآراء وهيئات الرقابة الشرعية:

● نقص خبرة الفقهاء بالمسائل المالية والمصرفية الحديثة وهذا يعني صعوبة الوصول

إلى فتوى شرعية محددة.

● نجد أن المصارف الإسلامية لا تزال محاطة بالغموض، خاصة فيما يخص منتجاتها الإسلامية حيث أنها تتعرض إلى جملة من القضايا منها: المماطلة، الضمان المصرفي، التجارة في العملات، وقد عاجل الفقه الإسلامي هذه القضايا لكن تبقى المشكلة في اختلاف معالجتها، هذا ما أساء إلى سمعة البنوك الإسلامية.

✓ عدم وجود سوق مالي:

إن عدم وجود سوق مالي منظم يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية يعتبر تحديا آخر في حد ذاته، مما يعرقل نشاط البنوك الإسلامية وقدرتها على التعامل مع بعضها البعض دون الخوض في دوامة النظام المصرفي الربوي، خاصة في ظل افتقار الجزائر للأسواق النقدية المتطورة والمنظمة.

5. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نسلط الضوء ولو بشكل موجز على مختلف العوائق والصعوبات التي تواجه نشاط البنوك الإسلامية في الأنظمة المصرفية عامة، وفي النظام المصرفي الجزائري خاصة، و لهذا الغرض قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاث أجزاء رئيسية حيث قمنا أولا بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المصرفي ثم تطرقنا الى اهم الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية اثناء ممارسة نشاطها في الأنظمة المصرفية لمختلف الدول و أخيرا تطرقنا الى التحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية التي تعمل في الجهاز المصرفي الجزائري، فتوصلنا إلى نتيجة مفادها انه رغم التقدم والتطور الملحوظ الذي حققته هذه البنوك في وقت وجيز من خلال قيامها بفرض نفسها و خدماتها في الميدان المصرفي الجزائري وقدرتها على كسب ثقة العديد من العملاء وتوطيد علاقتها بهم، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأهداف العامة للدولة، إلا انه يوجد العديد من العقبات

والحواجز التي تعرقل نشاطها وتهدد ديمومتها، حيث وجدنا انه يوجد نوعين من التحديات: تحديات داخلية نابعة من داخل المصرف الإسلامي وأخرى خارجية تُفرض على البنوك الإسلامية من طرف النظام البنكي الجزائري، وفي الأخير يجدر الإشارة إلى أن هذه البنوك مازالت تحاول مواصلة نشاطها من اجل البقاء والتأقلم مع النظام المصرفي الربوي الجزائري إلى حين أن يخصص لها نظام مصرفي خاص بما أو إجراء تعديلات على النظام المصرفي الحالي، ومحاولة إيجاد حلول لها وتجاوزها من جهة أخرى لكي لا تهدد قدرتها على البقاء واستقرارها.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

Naas, A. (2003). *le système bancaire algérien -de la décolonisation à l'économie de marché-*. paris: maisonneuve & larose.

احمد عبد الرحمان يسري. (2003). *اقتصاديات النقود و البنوك*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

حسن خلف فليح. (2002). *البنوك الاسلامية (الطبعة الاولى)*. عمان: جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع.

حيدر يونس الموسوي. (2018). *المصارف الاسلامية -اداءها المالي و اثارها في سوق الاوراق المالية-*. الاردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

شاكِر القزويني. (2008). *محاضرات في اقتصاد البنوك (الطبعة الرابعة)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

صادق راشد الشمري. (2009). *اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية (الطبعة الاولى)*. بغداد: مطبعة الكتاب.

عبد الستار ابو غدة. (2002). *بحوث المعاملات و الاساليب المصرفية الاسلامية (1) الطبعة الاولى، الجزء الثاني*. جدة: مجموعة دلة البركة.

مُجَّد محمود العجلوني. (2008). *البنوك الاسلامية -أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية-*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

مُحَمَّد احمد الخضيرى. (1989). البنوك الاسلامية. مصر: دار الحرية للصحافة و النشر و الطباعة.

مُحَمَّد عبد المنعم ابو زيد. (1996). الدور الاقتصادي للمصارف الاسلامية بين النظرية و التطبيق. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.

نعيم نمر داوود. (2012). البنوك الإسلامية - نحو اقتصاد إسلامي -. عمان: دار البداية ناشرون و موزعون.

وديع طوروس. (2011). المدخل الى الاقتصاد التقدي (الطبعة الاولى). لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.

الأطروحات:

موسى عمر ابو محيىد مبارك. (2008). مخاطر صيغ التمويل الاسلامي و علاقتها بمعايير كفاية راس المال للمصارف الاسلامية من خلال معيار بازل 2. عمان: كلية العلوم المالية و المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.

المدخلات:

ناصر سليمان. (06/05 نوفمبر، 2001). العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع و الافاق. 13. قلمة.

مواقع الانترنت:

بنك البركة الجزائري (2019)، عن بنك البركة الجزائري،-<https://www.albaraka>

[bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/](https://www.albaraka-bank.com/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%83/)

بنك السلام الجزائري (2019)، مصرف السلام -الجزائر-،

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html>

أثر الإدارة الالكترونية على أداء الموانئ البحرية ودورها في تحقيق الأمن القانوني

The impact of electronic management on the performance of seaports and its role in achieving legal security

بن عيسى حياة¹، بلحشر عائشة²

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)،

benaissarajae8@gmail.com

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)،

toulaicha_bell@yahoo.fr

ملخص:

تتأثر جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات عدة، وكان لذلك أثر كبير على النقل البحري ومفهومها وأساليب إدارتها باعتبار الموانئ الأكثر تأثراً بهذه التطورات لارتباطها الكبير بالتجارة الدولية، فالعلاقة بين التنمية وتوليد المعلومات واستخدامها أصبح واضحاً وبالتالي أصبح الاستثمار في المعلومات والانترنت أحد عوامل الإنتاج وهذا ما أدى إلى زيادة استخدامها في تسيير الموانئ، باعتبارها المنظم والمحرك الأساسي لحركة تداول البضائع في الموانئ، وكذا تسيير أعمال مستخدمي الميناء وتوفير البيانات وتوفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرار وتكيفها وفق النظام القانوني. الكلمات المفتاحية: الموانئ، المعلوماتية، الإدارة الإلكترونية، التجارة الدولية، النظام القانوني.

تصنيفات JEL : F13 , F50

Abstract:

All economic sectors and sectors are affected by the development of information and communications technology on several levels, and this has had a great impact on maritime transport, its concept and methods of management, as the ports are most affected by these developments because of its great connection to international trade, so the relationship between development and information generation and use has become clear and thus investment in information and the Internet has become one of the factors Production This has led to an increase in its use in the management of ports, as it is the organizer and main engine of the movement of cargo handling in the ports, as well as in the work of

port users, providing data and providing information Necessary for decision-makers and adapt them according to Matt legal system.

Keywords: ports, informatics, electronic administration, international trade, legal system

JEL Classification Codes: F13 , F50

المؤلف المراسل: بن عيسى حياة benaissarajae8@gmail.com

مقدمة:

أصبحت التحولات الإدارية الالكترونية في كل القطاعات أمرا لا مفر منه، وذلك لظهور الوسائل الحديثة في مجالات النظم وتقنية المعلومات والاتصالات الحديثة والتي أحدثت انقلابا وتحولا في مفاهيم وأساليب الإدارة ، فهو تحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية لسير الموانئ ، والتي كان لا بد عليها من مسايرة الثورة المعلوماتية ، ما تنعكس على استعانة النظم القانونية بالأفكار الحديثة في المجال التكنولوجي وتطبيقها على الموانئ بنشوء أفكار قانونية جديدة في ضوء المتغيرات الحديثة والمستحدثة التي طرأت على سير الموانئ والاستفادة منها ما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كالموانئ الذكية والعديد من التقنيات الحديثة في السير والإدارة كنظام التبادل الالكتروني للمعلومات EDI وكل ذلك بتوفير مهنة بحثية قوية.

فهل يمكن خلق موائمة قانونية من أجل المعاملات الالكترونية تخدم الإدارة الالكترونية على مستوى الموانئ؟ وهل استطاع المشرع الجزائري مواكبة هذه الثورة التقنية والتكنولوجية على مستوى الموانئ، واحتوائها بمنظومة قانونية خاصة تسهل الحفاظ على مردوديته وتطوير خدماته؟

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

إن تزايد الاهتمام بجودة الخدمات الالكترونية في مجال النقل البحري وتسيير الموانئ يظهر جليا من خلال اتجاه كل الشركات الملاحية والمؤسسات المينائية الكبرى إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة في تعاملاتها لتحقيق التحسن المستمر لجميع العمليات

المتعلقة بالنقل ومجال الاستيراد والتصدير، فبابتكار هذه التقنيات الجديدة أصبح التفكير الجدي في الاستفادة من منجزات الثورة التقنية باستخدام الحاسب الآلي وشبكات الانترنت في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات بطرق اليكترونية¹.

المطلب الأول : مفهومها وسبل تطبيقها

لقد كان لظهور الحواسب والأنظمة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصالات دور كبير في ظهور الإدارة الاليكترونية ، والتي طفت في تطبيقاتها على حل المرافق الاقتصادية الهامة ، وخاصة الموانئ البحرية لاتصالها الوثيق والتكاملي بالتجارة الدولية التي تتطلب فعلا السرعة في الأداء والجودة في الخدمات ، والتي لن تتجسد بها إلا بمواكبة كل ما هو جديد بواسطة استثمار التطورات العلمية المذهلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما يحتم تغيير أشكال وسبل تقديم الخدمات من كلها الروتيني التقليدي إلى أشكال جديدة اليكترونية.

الفرع الأول: تعريفها:

إن العمل على تطبيق نظام الإدارة الاليكترونية وإدخال ما يستجد في مجال التقنية إلى بيئة العمل يهدف أساسا إلى رفع مستوى الأداء ،² ويستلزم توفير البني التحتية اللازمة بدءا بالبيئة التشريعية التي تخدم المستجدات التقنية المتولدة ،وتعتبر الإدارة الاليكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، ما دفع بالدول إلى التفكير الجدي في الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية في نشاطها وخدماتها بطرق تسهم في تنشيط المعاملات وحل العديد من المشكلات التي أصبحت الموانئ تعاني منها سبب تعقد الإجراءات ، واختناقها بتزاحم السفن لتوقفها الطويل بالميناء ، هذا المرفق الحيوي والاقتصادي الهام اللصيق بالتجارة الدولية يستوجب فعلا مراقبة كل ما هو جديد والسرعة و الجودة في الخدمات في إطار تقني موصول بغطاء قانوني يضمن توفير الوقت والجهد.

حيث أن التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات أدى إلى بروز نمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد وهو ما اصطلح عليه بتسمية الإدارة الرقمية، أو

¹- بدر محمد ، السيد القزاز، دور الإدارة الاليكترونية في محاربة الفساد الاليكتروني ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، السنة 2015 ، ص 22.

²- أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة ، دار الفكر الجامعي ، 2017، ص 9.

الإدارة الاللكترونية و بانتشار شبكة الانترنت، و ظهور الاهتمام بها أكثر بعد تعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية التي قادتنا إلى عصر المعرفة.

* وقد تعددت تعريفات الإدارة الاللكترونية ، إذ عرفت بأنها مدخل إداري معاصر يحمل مقومات الإدارة بلا أوراق ذلك أنه يعتمد على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من حاسب إلى حاسب أو إلى شبكات الانترنت.³

* والمفهوم الشائع للإدارة الاللكترونية هو الاستغناء عن المعاملات الورقية والاتجاه إلى السبل الاللكترونية عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات.

* وعرفت بأنها تطبيق مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الأنترنت والاتصالات الاللكترونية، لتقديم الخدمات والمعلومات في شتى المجالات وبكل يسر وسهولة.

* وقد عرفت بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة تطبيقات الانترنت المبنية على شبكة المواقع الاللكترونية لدعم وتعزيز الخدمات المقدمة للقطاعات العامة الاقتصادية بشفاافية وكفاءة عاليتين.

* وتعرف أيضا بأنها قدرة القطاع الحكومي على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات بسرعة ودقة عالية وبأقل تكلفة عبر شبكة الانترنت مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة في أي وقت وأي مكان معتمدة على مبدئين:

الأول: تقني ويتمثل في إعداد المعلومات إلكترونيا وتناقلها عبر شبكة الانترنت و ضمان دقتها وسيرها.

الثاني: إجرائي، يتمثل في تنفيذ المعاملات والخدمات عن بعد مع ضمان صحتها ومصداقيتها.⁴

الفرع الثاني: أسباب التوجه نحو الإدارة الاللكترونية:

³ - عبان عبد القادر ، تحديات الإدارة الاللكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ، السنة الدراسية 2015-2016 ، ص 35.

⁴ - بدر محمد القزاز، دور الإدارة الاللكترونية في محاربة الفساد الإداري ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2015 ، ص 24-25.

أثرت التقنيات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النشاط المينائي، ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الإدارة التقليدية، دفعت بها إلى وجوب الانتقال إلى النمط الاليكتروني ومن أهم الأسباب الدافعة لذلك.

1- توجهات العولمة التي ساهمت في الإنتاج والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة ، إذ تمثل ظاهرة العولمة فلسفة جديدة للعلاقات الكونية لها أبعاد سياسية واقتصادية وإدارية وقانونية إذ تقوم الثورة التقنية أدوات معرفية وتقنية لخدمة متطلبات العولمة وتحقيق أغراضها ، وترجمتها إلى واقع عملي ملموس من خلال الربط بين المؤسسات والمجتمع عن طريق شبكات الانترنت والاتصالات الفضائية ، وما إلى ذلك من أدوات رقمية ، ويشمل هذا الربط مجالات المعلوماتية والخدمات والعلاقات بكل جوانبها الاقتصادية والإدارية التقنية وغيرها.⁵

2- تسارع التقدم التقني والثورة المعرفية المرتبطة به ، حيث أدت الثورة التقنية إلى ظهور مزايا بنسبة عديدة لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية ، كما أن حجم الاستثمار المتزايد في قطاع التكنولوجيا يتطلب تعظيم الفوائد المرجوة منه وتسخيره لتسهيل الحياة العملية خاصة في مجال القطاعات الحيوية للدولة وخاصة قطاع النقل والموانئ البحرية.⁶

3- الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة وتجنب العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية وتقنية الاتصالات والسرعة والتنافس في تقديم الخدمات والسلع ، وبالتالي تحقيق الكفاية والتنوعية والكمية الملائمة.⁷

4- دافع الزمن والوقت ، فكثيرا ما كان الزمن يقف عقبة أمام الشركات الكبرى وخاصة المرافق الاقتصادية كقطاعات النقل وعلى وجه الخصوص النقل البحري والموانئ بحيث تسعى هذه الإدارات إلى كسب سباق السرعة ما جعلها تبحث عن الاستفادة من تطبيقات التقنية باعتبارها المطلب الأول لتجنب أسباب بطء الحركة والمعاملات اليدوية والورقية.⁸

⁵-بدر محمد السيد القزاز، المرجع السابق ، ص 313.

⁶- عيان عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 74.

⁷- محمد القزاز ، المرجع السابق ، ص 305.

⁸- عيان عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 74.

هذه الأسباب وغيرها أوجبت على الواقع الفعلي عملية تحويل الإدارة من تقليدية إلى إدارة إلكترونية لتتماشى والواقع العالمي المفروض عليها وهي مبررات وأسباب عامة في جميع القطاعات وليست حكرا على قطاع النقل والموانئ.

المطلب الثاني: متطلبات تطبيق الإدارة الاليكترونية.

إذا التخطيط الاستراتيجي للميناء هو الخطوة الأساسية الأولى لإعطاء انطباع أو صورة لاتجاه تطوير أهداف محددة⁹ وتمثل الإدارة الاليكترونية تحولا شاملا في الأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية ، فهي عملية معقدة ونظام متكامل من تقنيات الإدارة الإليكترونية وتفعيلها على مستوى الموانئ، فمشروع الإدارة الاليكترونية شأنه شأن أي مشروع يحتاج إلى البيئة المناسبة لطبيعة عمله كي يحقق هدفه ونجاحه ولذلك فإن تضيق الإدارة الاليكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات.

الفرع الأول: أهم المتطلبات

1- المتطلبات الإدارية والتقنية: تتمثل في وضع مخطط لمشروع ال {غدارة الاليكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية للدراسة ووضع مقاييس الإدارة الاليكترونية والتكامل بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة، وتوفير النظم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وتحويلها وتغييرها بما ينسجم مع مبادئ الإدارة الاليكترونية كاستحداث إدارات جديدة تساهم في التطور التكنولوجي.¹⁰

2- المتطلبات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح لأي مشروع أو مؤسسة، وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الاليكترونية وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ لتقدم التقني ، ولها من الخبرة ما يؤهلها لأن تكون موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات ، ويعتبر العنصر البشري أهم

⁹ - شريف ماهر هيكال، اللوجستيات والموانئ البحرية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص 296.

¹⁰ - محمد الباقر، المرجع السابق، ص 19

الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في تطبيق الإدارة الالكترونية¹¹ سبب تعامل الميناء مع شركات عملاقة ومتعاملين من مختلف دول العالم وهذا ما يؤكد أن تطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب تغيرات جذرية، ما يستوجب ضرورة إعادة النظر ينظم التدريب والتكوين لمراقبة متطلبات التحول الجديد.¹² وبناء القدرات من خلال التدريب على معرفة طرق إعادة استعمال الحاسب الآلي وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات والمعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الالكترونية بشكل سليم بواسطة معاهد ومراكز تدريب.

3- المتطلبات القانونية: وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة

الالكترونية قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقوي التحول الالكتروني أثناء التطبيق ويضفي عليها المشروعية والمصادقية أي تكملة النقص والفراغ القانوني اللازم والذي يمكن من أن يظهر في مرحلة من

مراحل التحول ، بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعلومات الالكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الالكترونية .وهذا ما يبرز بأثر الادارة الالكترونية بالقوانين المعمول بها ما يستوجب تعديل وتعتبر القوانين بما يتلاءم مع مفهوم الإدارة الالكترونية¹³.

4- البنية التحتية: الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب ، وعلى مستوى

عال يتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات اللاسلكية والسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل و نقل المعلومات ، إذ لا بد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصال بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ومتنوعة للكم الهائل من الاتصالات والمعلومات ، وضمان التجهيزات التقنية من معدات وأجهزة وحواسب آية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي تستطيع بواسطتها التواصل

¹¹-عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة بسكرة 2015، ص 73.

¹²-عبان عبد القادر ، المرجع السابق، ص 74.

¹³-القانون 04/09 المؤرخ في 05 أوت 2009 والمتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد47.

مع أجهزة الكمبيوتر والهاتف الذكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية الوطنية، وتنظيم المحددات الهيكلية بما يضمن انسجامها مع مبادئ الإدارة الاليكترونية .

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الاليكترونية وخصائصها.

تتمثل أهمية الإدارة الاليكترونية فيما يلي:

- تحسين مستوى الأداء بالموانئ البحرية
- زيادة الصادرات ودعم الاقتصاد الوطني.
- إيجاد إدارات قادرة على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي.
- + -ضمان تدفق المعلومات بدقة وكفاية
- تجنب مخاطر التعامل الورقي.

كما ساهمت الإدارة الاليكترونية في تنظيم كل ما يمكن أن يقدمه الميناء من أنشطة وخدمات لعملائه من أصحاب البضائع وملاك السفن والوكلاء الملاحين وكذا ربط جميع تلك الأنشطة والخدمات بنظم تكنولوجية حديثة، وربطها مع الإجراءات التي تباشرها الجهات السيادية الجمركية والأمنية والرقابة العاملة بالميناء في نظام متكامل.

وهذا ما يبرز أهم خصائصها ومميزاتها والمتمثلة في التحكم في جميع العمليات من خلال شبكة لا سلكية لإرسال أوامر التشغيل واستقبال بيانات الحركة وقت حدوثها بالأرصفة والساحات ، وتوفير تخطط آلي لحركة السفن والأرصفة¹⁴ ، كما ساهمت في تطوير الاتصالات من خلال اعتماد نظام التبادل الاليكتروني للبيانات EDI مع الجهات الخارجية والخطوط والوكلاء والملاحين ، كما تعمل على تقديم خدمات للعملاء من خلال الانترنت كالاستفسار والحجز والسداد الاليكتروني.

¹⁴ - أيمن النجراوي، تخطيط وإدارة واقتصاديات الموانئ البحرية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية 2014، ص

فلتطبيق هذه التقنيات أهمية كبيرة لتجنب الآثار السلبية للنظام والإدارة التقليدية على الاقتصاد الوطني، والذي قد ينتج عن أحجام السفن وأصحاب البضائع عن التعامل مع الميناء لبطء الإجراءات وكذا الزيادة في تكلفة التشغيل والرسوم.¹⁵

وبهذا تتمكن التقنية من الاستجابة السريعة للأحداث والتجاوب معها متحدياً في ذلك حدود الزمن والمكان وصعوبة الاتصال.

المبحث الثاني: أثر التحول التكنولوجي في تسيير الموانئ على المنظومة

القانونية ومستجداتها على الموانئ وسيرها.

في ظل المستجدات المتوالية والتطورات الحديثة في مجال تسيير الموانئ على المستويين الإقليمي والدولي صار لزاماً على الجزائر وضع الدراسات وتنفيذ السياسات الكفيلة بتطوير أداء الموانئ، نظراً لما تمثله من ركيزة أساسية في تنمية الاقتصاد الوطني بكافة مجالاته، ولإنعاش النقل البحري الذي ينقل عبره 90% من التجارة الخارجية، فقد كان للتغيرات والتقدم التكنولوجي والصناعي الذي عرفه العالم أثر واضح على القطاعات الاقتصادية الهامة وعلى قطاع النقل البحري بجميع أنشطته الخدمائية لا سيما على مستوى الموانئ ومحطات الحاويات، مما يحتم إعادة النظر في كيفية التعامل مع هذا المرفق الاقتصادي الهام لمواكبة التطورات المتلاحقة النظر ولمواجهة المنافسة الحادة، إذ أن الموانئ لم تعد تعتمد على موقعها الجغرافي، بل على المنافسة المتزايدة نتيجة المتغيرات التكنولوجية، حيث أصبحت الموانئ تعمل على تقديم التسهيلات وبالاعتماد على الرقمنة والحاسب الآلية.

المطلب الأول: تطبيق البعد التشريعي على متطلبات الإدارة الإلكترونية

بعد أن دخل العالم العصر الرقمي، أصبح معيار التقدم والتطور لأي دولة بحكمه مقدار قدرة الدولة على اللحاق بركب الثورة المعلوماتية وفهم حقيقة حتمهما¹⁶ ونتيجة لذلك وللضرورة التي فرضتها التكنولوجيا الحاصلة في مجال العوامة ظهرت آليات جديدة لإدارة الموانئ

¹⁵ - عبد القادر فتحي لاشين، النقل البحري العربي في مواجهة التكتلات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2008، 413.

¹⁶ - عبد المؤمن بن صغير، إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي 5 أكتوبر 2016، الجزائر، ص 3، 2016، الموقع الإلكتروني <http://www.democratica.de>

والتي تعتبر أحد أنماط الإدارة المعاصرة ، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة نحو إرساء معالم الإدارة الاليكترونية في ظل التحديات الراهنة للإدارة الاليكترونية .
إن تأثير وتأثير الإدارة الاليكترونية، بقوانين المعمول بها أمر مهم ما يستوجب تعديل وإيجاد قوانين تكفل وتتلاءم مع متطلبات الثورة التكنولوجية المعاصرة.

الفرع الأول: إصدار التشريعات الضرورية وتحديثها وفقا للمستجدات

التكنولوجية.

أصبحت القواعد القانونية نتيجة للتطورات التكنولوجية، قواعد تتجاوز النظرة التقليدية للقانون، حيث أصبحت هذه القوانين تتراجع بدخول التقنية الحديثة كما هو الشأن بالنسبة للعقد بأن أصبح عقدا الكترونيا وظهور الشركات الافتراضية والشأن نفسه في مجال النقل البحري. حيث أصبح المهتمون بالنقل البحري والموانئ يتعاملون وفق طرق حديثة تكنولوجية. بظهور التجارة الاليكترونية ، والإدارة الاليكترونية لسير العمل داخل الموانئ كما سجلت هذه التطورات ظهور ما يعرف بالموانئ الذكية .أين أصبحت المؤسسة المينائية ملزمة فعلا بتحسين خدماتها باستمرار ونسبها إجراءاتها ، فلم يعد دور الميناء يقتصر على الخدمات التقليدية الخاصة باستقبال السفن وتفريغ البضائع وشحنها، وإنما اتسع ليشمل أنشطة تجارية وصناعية ، فالموانئ الحديثة والمتطورة تستمد أهميتها من كونها مراكز لخدمة النقل والتجارة فهي تلعب دورا هاما في سلسلة النقل المتكامل وبالتالي فإن إدارة الموانئ قد تطور ، ولعل أهم ما يميزها هو تكنولوجيا المعلومات والإدارة الاليكترونية ، لإدارة المعلومات المتعلقة بالسفن والبضائع وسلسلة النقل باستخدام الانترنت والتجارة الاليكترونية لتحسين أداء الميناء ورفع قدرته التنافسية. مما يستوجب تنظيمها وإحاطتها بمنظومة قانونية خاصة تكفل الحماية والاستمرارية لهذه المستجدات التكنولوجية الهامة.

الفرع الثاني: تأثر النظم القانونية بالتحول الرقمي في إدارة الموانئ البحرية

تطوير فكرة الإدارة الاليكترونية ينعكس بالضرورة على آلياتها القانونية ولنكسب الموانئ تميزا تنافسيا كميناء محوري يجب أن يتوافر على إدارة محورية متطورة لتعاملها مع

الشركات الملاحية العملاقة وما يلزمها بأن نكون في نفس مستوى كفاءة هذه الشركات¹⁷، فعليها أن تستخدم نظاماً إدارية لتسيير نشاطاتها وضمان التقدم لتحقيق أهدافها والحساب المميز التنافسي في مختلف الأنشطة التي تقوم بها، وإذا يأتي ذلك بربط عمليات الموانئ بالنظم الالكترونية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تخطيط والتنفيذ والمراقبة.¹⁸ هذا ما يبرز تأثير الإدارة الالكترونية بالقوانين المعمول بها، ما يستوجب تعديل وتغيير القوانين بما يتلاءم مع مفهوم ومتطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية، فمن الخطأ البدء بممارسة هذا النوع من الإدارة ودخول عالم الرقمنة قبل وضع أسس قانونية للتعامل مع هذا التحول والانتقال إلى التعامل مع الآلة و نظم المعلوماتية خاصة بإصدار التشريعات الضرورية أو تعديلها فيما يتناسب مع متطلبات العصر، فمن شأن ذلك أن يفتح المجال لبعض الأشخاص للقيام بعمليات غير مشروعة. فإصدار التشريعات يضمن السرية والخصوصية للبيانات المتداولة عبر الشبكات والمحافظة عليها.¹⁹

المطلب الثاني: الحماية القانونية للإدارة الإلكترونية بالموانئ البحرية.

لا يمكن إغفال أو الاستهانة بالتغطية القانونية لكل المستجدات وخاصة في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات، والنظم الالكترونية الحديثة، لما لها من قيمة وأهمية في الحفاظ على الحقوق وتوفير إجراءات قانونية جديدة تتوافق مع المعاملات الحديثة، ويكون ذلك من خلال:

- تشريعات تجرم اقتحام المواقع الالكترونية أو إتلافها.²⁰
- تحريم انتهاك المعلومات واختراق الشبكات الالكترونية
- تحريم انتهاك سر التوقيع الالكتروني

¹⁷ - أحمد يوسف عاشور، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2017، ص 6.

¹⁸ - ابن المراوي، الموانئ اليمنية، ص 291.

¹⁹ - سعيد بن معلا المعمرى، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الالكترونية، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1423-1424، ص 20.

²⁰ - محمد الباقر، نظام تبادل المعلومات الالكتروني EDI، بحث تكميلي لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السودان، 2012.

-وكل أعمال القرصنة الاليكترونية التي أصبحت تشكل خطرا على نظام المعلومات للشركات الكبرى وخاصة مجال النقل البحري والموانئ باعتبارها الفضاء الناقل للتجارة الدولية.²¹

المطلب الثاني: تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الموانئ.

تعتبر التقنية الالكترونية من الموارد الأساسية للمرافق والمنظمات للتأقلم مع طبيعة العصر ومستجداته إلا أن الدول وخاصة النامية منها ومن الجزائر تواجه مجموعة من المعوقات تعرقل عملية الاستثمار الفعال للتقنية الحديثة، وتمثل في معظمها في ضعف التنسيق بين الوحدات الإدارية، وعدم مواكبة المستجدات الحديثة في مجال التقنية.

الفرع الأول: معوقات تطبيق نظام الإدارة الالكترونية.

لتطبيق هذه التقنية أهمية كبيرة لتجنب الآثار السلبية للنظام التقليدي على الاقتصاد الوطني والذي قد ينتج عنه إحجام البضائع عن التعامل مع الميناء لبطيء الإجراءات وكذا الزيادة في تكلفة التشغيل والرسوم ويستلزم تطبيق الإدارة الآلية بالميناء توفير عناصر ضرورية للبنية الأساسية اللازمة لتشغيل النظم المعلوماتية.

و قد أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود معوقات جديدة قد يعرقل التحول نحو الإدارة الالكترونية ومن أهمها : ضعف الوعي الاجتماعي ونقص التمويل والكفاءات البشرية ، والمعلومات ، والتكنولوجيا ، وتحلف التشريعات.²²

أ-المعوقات الإدارية: يتمثل في انعدام التخطيط والتنسيق مع الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية ونقص المعلومات والبيانات وكذا عدم الاعتماد على خطط استراتيجية لمواجهة التحديات مما يستوجب وجود تخطيط استراتيجي لتكنولوجيا المعلومات .

بتطبيق التجارة الإلكترونية فرغم سعي الجزائر لمواكبة مختلف التطورات التكنولوجية إلا أنها تحتل موقفا ضعيفا في مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات.

لذا يجب الاستفادة من مزايا الرقمنة والإدارة الالكترونية باتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير متطلبات الأزمة لاستخدام الرقمنة وتوسيع انتشارها.

²¹ - القانون رقم 04/09 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم الالكترونية ، ج عدد 47 ، 2009 .

²² - بدر محمد القرزاز ، المرجع السابق، ص 398.

وجود نظام وطني للمعلومات يتولى مهام المتابعة والتنفيذ والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة.

ب-المعوقات التقنية: بإتباع تقنية الإدارة الالكترونية وتطبيقاتها يمكن وضع المؤسسات موقع تنافسي عن طريق توظيفها وإدارتها، وبالمقابل يلاحظ أن الدول النامية لم تستطع الاستفادة من إمكانيات التقنية بسبب هذه العوائق التقنية التي كانت الحاجز أمام تقدم المعلومات ومن أهمها ضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وضعف كفاءتها التشغيلية ما يحول دون دخولها نحو البيئة الالكترونية ومن أهم هذه المعوقات.

-عدم إنجاز البنى التحتية والشبكات المطلوبة للاتصالات.

-عدم وجود بنية تحتية تكاملية على مستوى الموانئ مما يعرقل تطبيق الإدارة الالكترونية

بالمؤسسة بشكل تقني سليم.

-عدم وجود وعي حاسوبي ومعلوماتي عند بعض الإداريين.

كما أن ضعف البنية الأساسية لنظم المعلومات والاتصالات وضعف كفاءتها التشغيلية يعتبر من أهم العراقيل التي تواجه تحول بعض المرافق إلى البيئة الالكترونية.²³

ج-المعوقات البشرية: يعد العنصر البشري من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتنا نحو التقدم والازدهار في جل المجالات وبالتالي فالنقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي يعد عائقا يواجه المؤسسات المينائية وكل القطاعات الحيوية داخل أي دولة وبالأخص الدول النامية وتمثل في:

-قلة عدد الموظفين العمال الذين لهم الإلمام بالمهارات الأساسية لاستخدامات

الحاسبات الآلية وشبكة الانترنت.

-قلة برامج التدريب في مجال التقنية الحديثة والمتطورة.

-عائق اللغة الإنجليزية لدى بعض الموظفين.

-تخوف العاملين من سلبات التقنية الحديثة.

د-عوائق مالية تتمثل في:

²³- بدر محمد القزاز ، المرجع السابق، ص 403.

-قلة الموارد المالية لتوفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية ومجالات تطوير الحواسب الآلية وربط الشبكات.

-محدودية المخصصات المالية المخصصة لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات.

-ارتفاع تكاليف خدمة الصيانة لأجهزة الحواسب الآلية ونقص الأيدي العاملة.

إذا ونظرا لأهمية الإدارة الالكترونية في تفعيل وتنمية الموانئ ولأهمية الحاسبات الآلية في هذا المجال، فلا بد من تأطيرها ومحاولة إزاحة كل هذه العراقيل من أمامها برفع كفاءتها كمورد اقتصادي تسيير هام، بدءا بنظم معالجة البيانات وصولا إلى نظم دعم القرار، وذلك باستغلال خصائص تقنيات المعلومات بشكل متكامل، حيث تعمل الإدارة الالكترونية بالموانئ على ربط جميع الكيانات العاملة بالميناء وتزويدها بشبكات الاتصالات الخارجية والداخلية وتأسيسها ضد الاختراقات الأمنية للأنظمة.

الفرع الثاني: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية على مستوى الموانئ الجزائرية.

أصبح استخدام تقنية المعلومات أمرا حتميا ، يفرض نفسه على واقع الحياة في مختلف المجالات الوظيفية والخدمية²⁴، وهو ما دعى الكثير لهذه الدول في مختلف المجالات والقطاعات إلى تطبيق فكرة الإدارة الالكترونية بغرض إنجاز خدماتها وأعمالها كما أشرنا بشكل جيد وفعال ، حيث أحدثت تقنيات المعلومات والاتصالات تطورات هائلة على مستوى تطلعات الأفراد والمؤسسات ، وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى اللحاق بركب التكنولوجيا والتطورات المتلاحقة من خلال تبني أحدث التكنولوجيات في التسيير والإدارة ، وبناء نظم معلومات الكترونية متكاملة من أجل تطبيق فعال للإدارة الالكترونية نمو مؤسساتها المختلفة وعلى مستوى الموانئ لدورها الفاعل في الاقتصاد الوطني وللتطور السريع والنوعي للتجارة الالكترونية حيث أصدر المشرع الجزائري قانونا خاصا بالتجارة الالكترونية .²⁵ إلى جانب العديد من القوانين والمراسيم التي حاول من خلالها إبراز اهتمامه بالمجال التكنولوجي والالكتروني .²⁶

²⁴- قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 تتعلق بالتجارة الالكترونية ، الجريدة الرسمية عدد 28-16 ماي 2018.

²⁵- المرسوم التنفيذي 91/04 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطورها وتحدد تنظيمها وسيرها ، ج. عدد 19 مؤرخة في 28 مارس 2004، الجزائر، مرسوم تنفيذي 16-142 مؤرخ في 05

وإذا كان تطبيقها بالبيئة الجزائرية يواجه تحديات كثيرة تقف عائقا أمام تطبيق الإدارة الالكترونية، وإن كانت الجزائر كما أشرنا من الناحية التشريعية قد وضعت العديد من النصوص القانونية الخاصة بالمجال المعلوماتي والتكنولوجي وقد تم إطلاق مشروع الإدارة الالكترونية في الجزائر منذ فترة وجيزة وإذا كان لم يتجسد بعد كما يجب.

فالإدارة الالكترونية بالجزائر لا زالت في مهدها مقارنة مع الدول العربية والأجنبية التي كانت السبقة في تبني مدخل الإدارة الالكترونية ضمن ما سمي بعملية الترقية الإدارية، لذا كان لزاما على الإدارات الجزائرية مواكبة تلك التغيرات المستمرة.²⁷ ومن أهم العراقيل التي تقف أمام التسيير الإداري التكنولوجي والالكتروني بالجزائر على ما يلي:

- التأخير في استعمال البنى التحتية للاتصالات وتأسيسا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية لدور العالم المتقدم في هذا المجال لا سيما وأن الجزائر مقربة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية وبإضافة أو دمج بعض الإدارات مع بعضها وتحديد العلاقات والسلطات بين الإدارات.
- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو مؤسسات ومرافق الكترونية.
- ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية، وهو ما يحد من مشاريع التحول نحو الإدارة الالكترونية.

- عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية، يحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية قادرة وتطبيقها في المجال العلمي يجرم اختراق برامج

ماي 2016 يحدد كفاءات حفظ الوظيفة الالكترونية، ج. ر. عدد 28 مؤرخة في 08 ماي 2016، القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصالات ومكافحتها.

²⁶ - عباد عبد القادر، المرجع السابق، ص 103.

²⁷ - عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه 2015-2016، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 104.

الإدارة الالكترونية، إضافة إلى الإشكالات في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل.

- غياب الدورات التكوينية: في ظل التحولات الالكترونية للعاملين بالإدارة.

- بطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج.

- ومن أهم العراقيل التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية على المستوى النقل البحري والمؤسسات المينائية بالجزائر، ضعف الدعم المالي، فإن مشروع هام مثل هذه المشاريع التنموية الهامة يستوجب أمولا ضخمة متلائم مع هذا الأسلوب التقني الحديث وتوفير كافة مستلزماته ليؤمن له فرصة الاستمرار والتطور، وهذا ما تعاني منه معظم المرافق الجزائرية.

وعليه ولمواجهة هذه التحديات والقضاء على هذه العراقيل لا بد من تنسيق الجهود والمبادرات المتفرقة بمناسبة التحديات والعقبات لإيجاد الحلول المناسبة، لضمان نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية والاستفادة من تجارب الدول الناجحة والمميزة في مجال التقنية.

الخاتمة:

إذا كان المناخ التكنولوجي يزعزع استقرار القانون، إلا أنه يبقى عامل فعال ومهم ليقدم القانون الذي يفترض فئة مواكبة كل ما هو جديد خاصة ونحن نعيش عصر التكنولوجيا والرقمنة التي أصبحت تسيطر على كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فأصبحت من متطلبات الحياة العصرية، ما دفع بالمفكرين والباحثين والفقهاء ورجال القانون إلى رفع التحديات المستجدة بفعل التطورات التكنولوجية بوضع قوانين وتنظيمات تشريعية ملائمة للاستجابة كحاجيات الاقتصاد الوطني.

وهذا ما يبرز السمة المميزة للقانون باعتباره يتميز بالقدرة على التطور والتأقلم مع خصوصية المجال الاقتصادي والتقني ، هذا وكما أشرنا اهتمام الدول سواء النامية او المتقدمة بالتطور التكنولوجي في مجال سير وتطوير الموانئ البحري وخلق أدوات وأنماط جديدة للإدارة والتعامل ، إذ رأينا فعلا أن للإدارة الالكترونية دور هام في زيادة التنافسية بالموانئ البحرية فلا جدال في ضرورة إدماج جميع المعطيات التكنولوجية ضمن قواعد قانونية تضمن تنظيمه وحمايته

خاصة بالنسبة لمرفق هام اقتصادي ، وعليه فإن العصرية والتكنولوجيا تحتاج إلى الإطار القانوني ، فالقانون يهتم بما تقدمه العلوم ، والتكنولوجيا قادرة على المساهمة في ابتكار قانون جديد مناسب لكل التطورات الراهنة .²⁸

ولعل أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من هذه الدراسة:

-وجوب دعم الاستعداد الالكتروني في مجال سير الموانئ من خلال التركيز على تنمية العنصر البشري.

-التطوير والاهتمام بالبنية التحتية وهو ما يقتضيه تحول سير إدارة من التقليدية إلى الشكل الالكتروني فتوفير شبكات اتصالات قادرة على المحافظة على سلامة المعلومات واستيعابها وتوفير تجهيزات آلية. تطوير برمجيات مخصصة وملائمة لطبيعة السوق الجزائر

-تسخير الإمكانيات الضرورية اللازمة للانتقال بمشروع الجزائر الالكتروني من التخطيط إلى التقنية التشغيلية مثل تبادل السلع وما يصاحبه من تبادل الوثائق والسندات وذلك من خلال:

1-تقليص الإجراءات الشكلية عن طريق تبسيط وإتمام إجراءات التجارة الدولية.

2-تقليص مدة مكوث السفن ووقت عبور السلع.

3-تخفيض التكاليف اللوجستية من خلال جدولة التوقفات.

4-تأمين العبور المينائي من خلال الحصول على معلومات دقيقة حول البضائع

العابرة.

²⁸-محمد الإدريسي العلمي المشيشي ، أستاذ بجامعة المغرب 50 سنة من القانون الخاص ، مجلة البحوث عدد 09-2009، ص 19.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- أيمن النجراوي تخطيط وإدارة واقتصاديات الموانئ البحرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2014
- أحمد يوسف عاشور، أثر التكنولوجيا الحديثة على الوسائل القانونية لجهة الإدارة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية 2017.
- بدر مُجّد، السيد القزاز، دور الإدارة الاليكترونية في محاربة الفساد الاليكتروني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، السنة 2015.
- شريف ماهر هيكل، اللوجستيات والموانئ البحرية، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015
- عبد القادر فتحي لاشين، النقل البحري العربي في مواجهة التكتلات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2008،

2-الأطروحات والرسائل:

- سعيد بن معلا المعمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الاللكترونية. رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1423-1424.
- مُجّد الباقر، نظام تبادل المعلومات الاليكتروني EDI، بحث تكميلي لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السودان، 2012-2013.
- عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الاليكترونية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُجّد خيضر بسكرة 2015-2016.

3-القوانين:

- القانون رقم 04/09 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم الاليكترونية، ج. عدد 47، 2009.
- قانون رقم 05-18 مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق 10 ماي 2018 تتعلق بالتجارة الاللكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28-16 ماي 2018.